الأمم المتحدة

A/62/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **١١**

الجمعة، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب للسيد خوسي ماريا نيفيس، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر.

اصطُحب السيد خوسي ماريا نيفيس، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد خوسي ماريا نيفيس، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد نيفيس (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية؛ قدم الوفد الترجمة الشفوية): إننا إذ نثني على الأمم المتحدة لاختيارها تغير المناخ موضوعا لهذه الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، لنشير في الوقت ذاته إلى أن بلدانا كثيرة في الجنوب قد حذرت المجتمع الدولي في العقود الأخيرة بشأن هذه الظاهرة، التي نشعر بها هنا وهناك من خلال مأساة الجفاف والتصحر. ولتغير المناخ أسباب متعددة، بعضها طبيعي والأخرى من صنع العمل الإنساني. لذلك فإن المسؤوليات الواقعة على عاتق الدول والمجتمعات فيما يتعلق بهذه التغيرات ليست متساوية. كما أن الآثار التي تتركها على حياة المواطن العادي غير متساوية. وبالمثل، لسنا نملك جميعا نفس الوسائل العلمية أو التكنولوجية أو المالية لاتقاء الآثار السلبية لتغير المناخ.

وهنا أود أن أقول بضع كلمات عن الجفاف والتصحر، اللذين يدلان بما لا يدع مجالا للشك، على حدوث تغير في المناخ في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ولسنا بحاجة إلى ذكر آثارهما المدمرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات السكانية. ومن دواعي الأسف أن النداءات المتكررة من منطقة الساحل لم تلق سوى استجابات فاترة وغير منتظمة، رغم انعقاد المؤتمرات وبلاغة ما تتمخض عنه من نتائج وإعلانات. وبالنظر إلى الآثار العميقة المترتبة على هذا الموقف بالنسبة لحياة الشعوب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-52119 (A)

والدول، فقد وصف البعض هذه الاستجابات بأنها تمثل تخليا من المجتمع الدولي عن مسؤوليته.

ويشكل تغير المناخ، بدون أدنى شك، تحديا عالميا كثير الأبعاد وله القدرة على إعادة تشكيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأغلب الظن أننا قد أهدرنا من الوقت أكثر مما يجب في المناقشة، معطلين بذلك التقبل العالمي للمشكلة وبالتالي صياغة الاستراتيجيات اللازمة للتكيف معها والتخفيف من حدتها.

وجملة القول إني أود أن أشدد على الآثار المأساوية لتغير المناخ، وللجفاف والتصحر بتحديد أكثر، على الدول الجزرية الصغيرة في كل من الحاضر والمستقبل. وإذا ثبتت صحة الإسقاطات بشأن ارتفاع منسوب سطح البحر، فسوف نواجه كارثة ذات أبعاد لا يمكن تصورها.

وبلدي، الرأس الأخضر، هو أرخبيل متوسط في بعديْه المادي والسكاني، وهو دولة جزرية عانت من الجفاف والتصحر كما عانت من حالات عجز في المياه دون انقطاع على مدى أكثر من ثلاثة عقود.

والواقع أن الرأس الأخضر، بحكم موقعها وحجمها وطبيعتها وسمات أرضها الجزرية والأرخبيلية، نموذج رئيسي لتجمع الآثار السلبية لتغير المناخ وتركيزها. فالجفاف والتصحر يؤثران تأثيرا لا ينكر على دخل الأسرة وعلى معدل الفقر. كما أنهما أيضا يقوضان الجهود التي تبذلها الحكومة ويتحكمان بقوة في تعبئة الموارد وتخصيصها لتمويل التنمية.

وفي ضوء التحديات الناجمة عن تغير المناخ، ينبغي الإشارة إلى الدور القيادي الذي أدته الأمم المتحدة وما زالت تؤديه في استجماع الجهود لزيادة الوعي بشأن هذه المشكلة الحرجة بالنسبة لمستقبل البشرية. ولدينا اقتناع بأن مؤتمر بالي سيحدد بارامترات جديدة استنادا إلى مبدأ المساواة، والآمال المشروعة للسكان في التنمية والمسؤوليات المتفاوتة الخاصة بكل فرد وبالجميع.

ونحن لذلك نهيب بالأمم المتحدة أن تواصل جهودها المبذولة في هذا المجال وأن توجه اهتماما خاصا للغاية للدول الجزرية الصغيرة، التي يتعين عليها أن تواجه مواطن هشاشة وضعف متعددة. ويتحتم استئناف استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتنفيذ تلك الاستراتيجية. ولا يمكن لمجتمع الدول إلا أن يعترف بأن الدول الجزرية الصغيرة، بالنظر إلى أصولها ودورها على مر التاريخ تمثل ”إرثا للبشرية“.

وقد اتخذت الرأس الأخضر منذ الاستقلال في عام ١٩٧٥ طريقا إيجابيا ومنتظما نحو التنمية، بالرغم من مواطن ضعفها الهيكلية وافتقارها الذي لا ينكر إلى الموارد الطبيعية. وفي هذا السياق ينبغي أن ننظر في رفع الرأس الأخضر، أو بعبارة أخرى انسحابها، من مجموعة أقل البلدان نموا اعتبارا من عام ٢٠٠٨. ولدينا التصميم على قبول التحدي في هذه المرحلة الجدية من التنمية، وذلك من خلال اتخاذ استراتيجيات وقرارات جريئة لإحداث تغيير في البلد. وندرك تماما أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية في الرأس الأخضر تقع على عاتق حكومة الرأس الأخضر ومواطنيها. وقد استرشدنا بهذه الروح في الماضي، وهي الروح التي ستتيح لنا مواجهة تحدي الخروج من القائمة. ورغم ذلك، نرجو أن نتمكن خلال الفترة الانتقالية من الاعتماد على شراكة قوية من المجتمع الدولي في التعامل مع الهشاشة الهيكلية وأي مواطن ضعف جديدة تعاني منها الرأس الأخضر.

وفي هذا الصدد، أهيب بالأمم المتحدة والدول الأعضاء أن توجه اهتماما خاصا لإعلان فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وللتقرير الذي ستقدمه الحكومة في وقت قريب إلى الأمين العام وفقا لقرار الجمعية العامة بشأن الإخراج من القائمة الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

ومع أن من الصحيح أن استراتيجيتنا الإنمائية منفتحة وجريئة ومدفوعة بالرغبة في إيجاد فرص للاستثمار المباشر الأجنبي، فلا يقل عن ذلك صحة أننا اليوم أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى طرائق ابتكارية للمعونة والتمويل تكون أكثر تواؤما مع السرعة التي نريد أن نحددها لتنمية الرأس الأخضر ولحتميات الفترة الانتقالية. وحان الوقت لأن نتحرك من مرحلة الخطاب إلى العمل المتعلق بامتلاك ناصية الأمور، وفقا لروح إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

واسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى الطابع العابر للحدود والعالمي لكثير من ظواهر العصر الحديث. وأقصد بذلك تغير المناخ، وبالطبع الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بأنواعه. فهذه الظواهر تشكل خطرا على الأمن البشري وسيادة القانون في ظل نظام ديمقراطي، لأنها تفسد القيم وتضر بالتنمية وتعرقل أكثر آمال الشعوب مشروعية.

إننا نعيش في زمن تهم فيه المشاكل والأخطار الجميع. فهي ليست محصورة في دولة وحيدة أو منطقة بعينها. ولا يمكن أن توجد حلول محلية للتهديدات العالمية في عصرنا. بل تفقد أشكال التصدي لهذه المسائل فعاليتها ما لم يُضطلع بها ضمن منظور قوي ومتسم بالتوازن وتعدد الأطراف.

والأمم المتحدة هي الأساس والضامن والمنتدى لتعددية الأطراف، وينبغي أن تظل كذلك. ولدينا اقتناع قوي بوجوب تعزيز الأمم المتحدة من أجل مستقبل العالم ومُثُل السلام والأمن والتنمية. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا جميعا في تحويل البيانات التي يعرب عنها المجتمع الدولي إلى عمل متماسك ومتسق. فالأمر يتعلق بالمصداقية في أعين العالم، وهو يرقبنا.

ولا أملك أن أختتم بدون أن أوجه تحياتي وتهنئتي وتشجيعي للأمين العام وتمنياتي له بالتوفيق في إدارة دفة منظمتنا المشتركة، وصولا إلى التحقيق الكامل للأهداف التي أسست من أجلها والوفاء بحتميات ازدياد الكفاءة واللحاق بالعصر والديمقراطية في أعمالها.

وأود بالمثل أن أوجه تحياتنا الحارة لكم يا سيدي الرئيس، وأن أؤكد لكم ثقتنا في أنكم ستواجهون التحديات الماثلة أمام الجمعية العامة في ثبات وإحساس بالواجب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد خوسي ماريا نيفيس، رئيس وزراء جمهورية جزر القمر، من المنصة.

خطاب للسيد رجب طيب إردوغان، رئيس وزراء جمهورية تركيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس وزراء جمهورية تركيا.

اصطُحب السيد رجب طيب إردوغان، رئيس وزراء تركيا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد رجب طيب إردوغان، رئيس وزراء جمهورية تركيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد إردوغان (تركيا) (تكلم بالتركية، وقدم الوفد الترجمة الشفهية): يسرني بالغ السرور أن أخاطب مرة أخرى هذه الهيئة التي نوحّد داخلها أهدافنا وجهودنا المبذولة من أجل تحقيق مستقبل أفضل وأكثر إشراقا. وأود أن أهنئكم يا سيدي، صديقنا وزير الخارجية السابق لجمهورية مقدونيا، السيد سرجان كريم، تهنئة صادقة على انتخابكم لرئاسة هذا المنتدى العالمي.

وأود أيضا في هذه المناسبة أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام، السيد بان كي – مون، وأن أرجو له التوفيق في منصبه الحالي.

إن عالمنا يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التعاون الفعال من أجل إيجاد حلول مشتركة لمشاكلنا العالمية، ولإحلال الأمل محل اليأس والرخاء محل الفقر والعدل محل الظلم والسلام محل العنف في أرجاء العالم. والأمم المتحدة التي أنشئت لتحقيق هذه الرسالة بالذات هي المنتدى الدولي الوحيد الذي يحتمل أن يتمكن، بإصرارنا الجماعي، من قيادتنا نحو هذه الأهداف. والأمم المتحدة هي أيضا مصدر الشرعية الدولية لما نقوم به من أعمال تحقيقا لهذه الغايات. ولكن يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نزيد المنظمة قوة وأن نزيدها فعالية وأن نزودها بالوسائل والهياكل التي تلزمها للتصدي الكامل للتحديات الكثيرة التي تواجه القرن الذي نعيش فيه.

وهنا أعتقد أنه يلزمنا التحلي بمزيد من التصميم والإقدام في أعمالنا مع اعتماد نُهُج أكثر ملاءمة وابتكارا. فعلى الرغم من إدخال إصلاحات هيكلية هامة، ما زالت هذه العملية أبعد شيء عن الاكتمال. ويجب أن تستمر عملية الإصلاح، وأن تجرى التعديلات الهيكلية والوظيفية تلبية لما قد ينشأ من احتياجات.

ويجب أن نتذكر أن إصلاح مجلس الأمن على نحو يحقق أكبر قدر ممكن من توافق الآراء من شأنه أيضا أن ينعكس بصورة إيجابية على مشروعية الأمم المتحدة ذاتها ومصداقيتها وفعاليتها.

وأود في هذه المناسبة أن أؤكد أيضا ترشيح تركيا للحصول على مقعد في مجلس الأمن في الانتخابات التي ستجرى في العام المقبل. فبلدي، الذي يؤمن بالمثل العليا المتجسدة في الميثاق والذي يسهم إسهاما بنّاء في صون السلام العالمي، يقع عند مفترق طرق استراتيجي تلتقي عنده قارات وثقافات مختلفة، ولم يحظ بالتمثيل في مجلس الأمن منذ قرابة نصف قرن. وأرى مخلصا أن تركيا، بدعم قيّم من زميلاتنا الدول الأعضاء، وبهويتها الأوروبية والآسيوية، يمكن أن تقوم بدور متميز وبنّاء في إحلال الوئام والتقريب بين مختلف وجهات النظر داخل مجلس الأمن، تماما كما تفعل فيما تبذله من جهود متميزة من أجل تيسير الوئام بين الثقافات.

لقد بلغنا مرحلة هامة في مرحلة تنفيذ مبادرة تحالف الحضارات برعاية الأمين العام: وقد اشتركنا مع إسبانيا في تقديم هذه المبادرة. ولدينا إصرار على أن نجسد رؤيتنا للوئام العالمي من خلال تنفيذ مشاريع ملموسة في ظل القيادة القوية للممثل السامي، الرئيس السابق للبرتغال، السيد يورجي سامبايو، وبالدعم الذي أثق أن المجتمع الدولي لن يحرم منه هذه المبادرة. وقد جدد الاجتماع الذي عقد في الأمم المتحدة مع مجموعة أصدقاء التحالف في وقت سابق من هذا الأسبوع فينا الأمل والثقة في مستقبل مبشر بالخير لهذه المبادرة.

والغالبية العظمى من المشاكل الدولية ذات الأولوية العليا في جدول أعمال الأمم المتحدة تجري في المنطقة المحيطة بنا مباشرة، فهي ساحة للتوتر الشديد والتحولات الكبيرة. ونبذل قصارى جهدنا للمساهمة على نحو بنّاء في تسوية جميع هذه النزاعات التي تؤثر على تركيا تأثيرا مباشرا، رغم أننا لسنا طرفا في أي منها. ونسعى في ذلك للإفادة من الإمكانيات الكثيرة التي يتيحها موقعنا الاستراتيجي وما تراكم لدينا من معرفة وتبصر بهذه المنطقة، ومن روابطنا الثقافية والتاريخية، وتجربتنا الواسعة في مجال حفظ السلام.

وتتمثل أهم أولوياتنا في إعادة الاستقرار إلى منطقتنا. وفي هذا الصدد، سوف تواصل تركيا بعزم بذل جهودها

لتكون عاملا هاما من عوامل تحقيق السلام والاستقرار ولتعزيز العلاقات المتعددة الأبعاد مع جيراننا جميعا. ومن الثمار الملموسة لهذا التصميم ما بلغناه من مستوى مشجع في علاقاتنا مع اليونان اليوم نتيجة لعملية التقارب التي نعمل في سبيلها منذ ما ١٠ سنوات تقريبا.

وبالمثل، من أعلى أولوياتنا لإعادة الاستقرار إلى منطقتنا كفالة مكانة كريمة داخل المجتمع الدولي لعراق يتمتع بالسلامة الإقليمية والوحدة الوطني والديمقراطية، وينعم بالسلام مع نفسه ومع جيرانه.

وتمشيا مع رغبتنا في تحقيق هذه الرؤية المشتركة، ظللنا ننوع تعاوننا مع الحكومة العراقية وندعم عملية الحوار السياسي والمصالحة الوطنية في هذا البلد. وعلى نحو مماثل، فإن مجموعة البلدان المجاورة للعراق، التي أنشئت بمبادرة من تركيا، وتوسعت لاحقا في الاجتماع الذي عقد في شرم الشيخ، لتشمل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومجموعة الثمانية، مقصود منها أن تخدم هذا الغرض. وستستضيف تركيا الاجتماع الوزاري المقبل للمجموعة الموسعة للبلدان المجاورة للعراق الذي سيعقد في بداية تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام.

والمصدر الرئيسي الآخر لعدم الاستقرار في منطقتنا هو مشكلة الشرق الأوسط. ونحن نعتبر قضية فلسطين، مع انعكاساتها الواسعة داخل المنطقة وخارجها على السواء، لب جميع العلل الموجودة في الشرق الأوسط. إن الانقسام السياسي داخل فلسطين نفسها وإيجاد حل دائم لقضية فلسطين والتوصل إلى السلام مع إسرائيل أمور هامة للغاية، لها آثار هامة بالنسبة للمنطقة وللاستقرار العالمي. لقد أدى الانقسام السياسي داخل فلسطين إلى زيادة تعقيد الحالة. وبالتالي، فإن التوصل إلى حل سياسي دائم لقضية فلسطين وإحلال السلام مع إسرائيل على أساس حل قائم على وجود الدولتين ستكون له آثار هامة بالنسبة للاستقرار الإقليمي فضلا عن الاستقرار العالمي. ونرى أن التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات لهذا النزاع القديم سينعكس أيضا بشكل إيجابي على تسوية المشاكل الأخرى في المنطقة. ونحن على استعداد لتقديم الدعم بكل السبل الممكنة للأطراف في الجهود الرامية إلى إحياء عملية السلام والإسهام في الاجتماعات الدولية المرتقبة المقرر عقدها لتحقيق هذا الغرض.

ويحدونا الأمل في أن نشهد التغلب العاجل على الأزمة السياسية المستمرة في لبنان من خلال الحوار بين الفصائل المختلفة. وسنواصل جهودنا المكثفة، بما في ذلك إسهاماتنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، للمساعدة على إعادة الاستقرار في ذلك البلد.

كما أننا سنواصل توجيه الاستثمار في المستقبل الديمقراطي والحر والمزدهر للشعب الصديق في أفغانستان. والتزامنا بتوفير الأمن في البلد بتولي قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية مرتين منذ إنشائها، وحاليا تولي القيادة الإقليمية في كابول، بالترافق مع إسهاماتنا في جهد التعمير من خلال المشاريع الكبيرة للبنية التحتية، يمثل تعبيرا ملموسا عن المهمة الصعبة التي نضطلع بها في أفغانستان. كما أن أنشطة الفريق التركي لتعمير المقاطعات في مقاطعة وارداك، الذي يضطلع بمهامه في ظل ظروف أمنية خطيرة، تشكل جزءا من ذلك الجهد.

وفضلا عن ذلك، فإن عملية مؤتمرات القمة الثلاثية التي ابتدرناها، بمشاركة أفغانستان وباكستان، رغبة في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، تساعد على إعادة الثقة بين هذه البلدان المجاورة الثلاثة.

ومن الناحية الأخرى، ما زالت الصراعات المجمدة انتظارا للتسوية تعرض للخطر السلام والاستقرار الإقليميين

في جنوب القوقاز. وإيجاد حلول من خلال الوسائل السلمية للصراعات المجمدة القائمة ينبغي أن يقوم على أساس ضمان السلامة الإقليمية لأذربيجان وجورجيا وسيادتهما.

وبغية تحقيق رؤيتنا للسلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة، فإننا لا نسعى للإسهام في تسوية هذه الصراعات المجمدة فحسب، ولكن في الوقت نفسه نستثمر في البنية التحتية للتعاون الإقليمي من خلال إنشاء مشاريع هامة للطاقة والنقل، مثل خطي أنابيب باكو – تبليسي – جيهان وباكو – تبليسي – إيرزوروم للنفط والغاز الطبيعي وخط السكة الحديدية باكو – تبيلِسي – كارس.

وفي هذا المنعطف حيث يستمر الالتباس فيما يتعلق بالمركز النهائي لكوسوفو، ما زلنا نرى أنه يجب علينا حشد جميع الجهود لإيجاد حل عادل ومستدام لهذه المسألة. وحاليا تتولى تركيا قيادة قوة العمل المتعددة الجنسيات التابعة لفيلق كوسوفو في المنطقة.

وتضطلع تركيا بمهام سامية من منظور حفظ السلام في جميع المناطق الواردة أعلاه تقريبا. وأثبتت تركيا، من خلال مشاركتها في العمليات المختلفة لحفظ السلام التي تدار تحت راية الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قدراتها على الإسهام بقدر كبير في صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد فإن تركيا أيضا تنظر بشكل إيجابي في المشاركة في القوة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور، المنشأة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي رحبنا ترحيبا شديدا باتخاذه.

وبقدر ما نتمكن من وقف ومنع تكرار الصراعات التي تستنفد طاقتنا ومواردنا، سنتمكن بشكل أفضل من التركيز على المشاكل العالمية التي ستقرر المصير المشترك للبشرية. وعلى رأس هذه المشاكل مسألة تغير المناخ التي عينتموها، سيدي الرئيس، بطريقة حسنة التوقيت للغاية بوصفها الموضوع الرئيسي للجمعية العامة هذا العام.

وقد ناقشنا هذه المسألة التي تتطلب اتخاذ إجراء جماعي عاجل بجميع جوانبها خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي أتيحت لي الفرصة لحضوره في وقت سابق هذا الأسبوع. وتمثلت أكثر النتائج الحاسمة لهذا الاجتماع في أن علينا جميعا أن نتحمل نصيبنا العادل من المسؤولية عن التعاون الدولي الفعال من أجل إيجاد حلول للاحترار العالمي وتغير المناخ، الذي يمثل، أكثر من أي وقت مضى، تهديداً خطيراً لبقاء البشرية.

والحقيقة الحالكة الأخرى في هذا السياق تتمثل في أن العالم النامي، الذي يتحمل أقل مسؤولية عن تغير المناخ، سيكون أكثر المتأثرين سلبيا بنتائجه. وبالتالي فإن من واجبنا جميعا أن نساعد، بأقصى ما نستطيع، البلدان النامية في التغلب على العديد من التحديات الهائلة التي تجابهها.

وتحقيقا لهذه الغاية، فان تركيا آخذة سريعا في أن تصبح بلدا مانحا بفضل المساعدة الإنمائية والتقنية والإنسانية الكبيرة التي ظلت تقدمها في الأعوام الأخيرة. فقد بلغت المعونة الإنمائية التي قدمتها تركيا من خلال المصادر الرسمية والخاصة ١,٧ بليون دولار العام الماضي. ونعتزم مواصلة تقديم مساهماتنا في الصناديق ذات الصلة للأمم المتحدة، فضلا عن تقديم المساعدة على الصعيد الثنائي.

ويمثل المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا الذي استضافته تركيا في اسطنبول في تموز/يوليه صيف هذا العام تعبيرا ملموسا آخر عن عزمنا على مساعدة البلدان النامية وتمكينها من الاستفادة الكاملة من فوائد العولمة. ونحن بالفعل نتخذ خطوات للمتابعة بشأن نتائج هذا المؤتمر.

كما أن التزامنا نحو السلام والتنمية في أفريقيا ينعكس في مساعدتنا الإنمائية للقارة، التي يتم تنسيقها من خلال المكاتب الفرعية للوكالة التركية للتعاون والتنمية، التي أنشئت منذ عام ٢٠٠٥ في إثيوبيا والسودان والسنغال. ومؤتمر القمة للتعاون بين تركيا وأفريقيا، الذي سنستضيفه في عام ٢٠٠٨، ومشاركتنا في سبع بعثات مختلفة لحفظ السلام في أفريقيا تابعة للأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي يمثلان نماذج ملموسة أخرى في هذا الصدد.

كما أن تركيا تسعى لتنويع وتوسيع شبكتها للتعاون السياسي والتجاري مع بلدان جنوب آسيا والشرق الأدنى ومنطقة المحيط الهادئ، فضلا عن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وما زال الإرهاب يهدد أمن جميع دول العالم الحر. وبشكل جوهري، إن أي عمل إرهابي يرتكب في أي جزء من العالم يستهدفنا جميعا، نظرا لأنه يشكل جريمة بشعة ضد الإنسانية. ونحن ندين بأقوى العبارات هذه الآفات التي لا تعترف بأي حدود إقليمية. وبصفتي رئيس الوزراء في دولة شهدت بصورة مباشرة النتائج المريرة للإرهاب، فإنني أجدد من هذه المنصة مناشدتنا المجتمع الدولي الالتزام الجماعي القوي والتعاون على مكافحة هذا التهديد للإنسانية.

ونظرا للتكنولوجيا الجديدة المتطورة التي تستخدمها العناصر الإرهابية اليوم، فإن التعاون الدولي الفعال لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل يتخذ معنى وطابعا ملحا جديدين كلية. وإن تركيا تؤيد بقوة الأمم المتحدة والجهود التي تقودها الأمم المتحدة لتكثيف التعاون الدولي الذي يرمي إلى منع انتشار هذه الأسلحة.

وأخيرا، ما برحت تركيا وجمهورية قبرص الشمالية التركية تدعمان الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص في إطار بعثة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة، وعلى أساس المعايير الثابتة التي وضعتها الأمم المتحدة. وما زالت الأمم المتحدة المحفل الوحيد للتوصل إلى حل.

وتجدر الإشارة إلى أن خطة التسوية الشاملة للأمين العام السابق للأمم المتحدة برزت إلى الوجود في عام ٢٠٠٤ نتيجة لمفاوضات واسعة النطاق بين الطرفين وطرحت الاستفتاء في آن واحد في كل من جانبي الجزيرة. وصوت الجانب التركي بأغلبية ساحقة لصالح خطة الأمين العام الذي لا يمكن، بأي حال من الأحوال، التشكيك في نزاهته. إلا أن القبارصة اليونانيين ضللتهم حكومتهم ودفعتهم بذلك إلى رفض الخطة.

وعلى الرغم من الموقف البناء الذي أبداه الجانب التركي منذ ذلك الحين، لم يتسن إحراز تقدم حتى الآن نحو التسوية بسبب تشدد الجانب القبرصي اليوناني. ونأمل لتقرير عنان الذي لم يتم إقراره بعد أن يحظى بموافقة مجلس الأمن في القريب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس وزراء جمهورية تركيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد ريسيب طيب أردوغان، رئيس وزراء جمهورية تركيا من المنصة.

خطاب السيد فيرورنزو ستولفي، رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والسياسية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية سان مارينو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والسياسية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية سان مارينو.

اصطحب السيد فيورنزو ستولفي، رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والسياسية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية سان مارينو إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد فيوريترو ستولفي، رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والسياسية والتخطيط الاقتصادي بجمهورية سان مارينو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ستولفي (تكلم بالإيطالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): باسم حكومة وشعب جمهورية سان مارينو أضم صوتي إلى ما أعرب عنه من تقدير لكم بالإجماع، ياسيد سيركيان كريم، لدى انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، وذلك بأن أعرب عن أصدق تهنئتي لكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع. ولديّ ثقة بأنكم سوف تتمكنون من إكساب زخم جديد لعملية تجديد الأمم المتحدة وإصلاحها.

وأود بصفة خاصة أن أعرب عن امتناني وتقديري للرئيسة السابقة، صاحبة السعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، التي قامت في إصرار والتزام بنشاط مكثف يرمي إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الذي تعهد به الأمين العام.

ويساور جمهورية سان مارينو عميق القلق إزاء الأحداث الأخيرة في ميانمار وتعرب عن تضامنها مع أسر الضحايا. ونرجو أن يتوقف العنف سريعا وأن يُستأنف الحوار على الفور.

إن لدى جمهورية سان مارينو إيمان راسخ بدور الأمم المتحدة بكامل بنيتها كما تؤمن بفعاليتها، وبعملية التجديد التدريجي لهيئاتها الرئيسية، التي أصبحت الآن أكثر ضرورة من أي وقت مضى، بالنظر إلى العصر والتطور والحاجة إلى تعزيز المشاركة من جانب أسرة الدول الأعضاء العظيمة في إدارة المنظمة.

ويكتسب بلد صغير مثل سان مارينو من المنظمات الدولية الكبرى قدرا كبيرا من القوة والمشروعية في جهوده المبذولة لإسماع صوته فيما يتعلق بالقضايا الكبيرة والتحديات الرئيسية في عصرنا. وما زلنا مصرين على أداء هذا الدور وسنواصل الوفاء بالتزاماتنا المقطوعة، سواء بصفة فردية أو في شراكة مع البلدان الأخرى، تأكيدا لمبادئ التضامن وحماية الحقوق، التي يقوم عليها تاريخنا.

وفي هذا الصدد نؤمن بأن أشكال التعاون بين البلدان الصغيرة يمكن أن تبرهن على أنها مفيدة للمشاريع الكبرى وأن تبعث برسائل ايجابية وفعالة على التعاون المتعدد الأطراف، الذي ما زال، للأسف، متسما بفجوات كبيرة، بروح من الانتماء المتبادل لمجتمع دولي.

ثمة مثال ينطبق على ذلك في هذا السياق هو الالتزام الذي قطعته سان مارينو على نفسها، إلى جانب مجموعة من البلدان الأوروبية الصغيرة، تأييدا لبرنامج محاربة فيروس نقص المناعة البشرية الذي تنفذه منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمخصص للأطفال الذين يعيشون في غابون. وفي الوقت ذاته تعمل البلدان الصغيرة على تكثيف اتصالاتها داخل الأمم المتحدة لاعتماد مزيد من برامج التدخل المشتركة، ذات الطابع الإنساني بالدرجة الأولى.

إن جمهورية سان مارينو، بقوة تاريخها الألفي في ظل الحضارة والسلام واحترام حقوق الإنسان، تشجع وتساند أي دعوة موجهة على صعيد وطني أو دولي تنطوي على التزام أخلاقي ومدني بتأكيد الهويات العقائدية والثقافية المحددة المبنية، مثل حالة سان مارينو، على مبدأ التعايش واحترام الآخرين.

بهذه الروح يؤمن بلدي بالحوار بين الأديان وبين الثقافات ويشترك فيه بهمة، بصفة هذا الحوار أداة أساسية لمنع التوترات والصراعات الناجمة عن التعصب وللنهوض

بالسلام القائم على مبادئ احترام حقوق الإنسان الأساسية والعدالة والتعاون الدولي.

إن جمهورية سان مارينو، أثناء رئاستها الممتدة ستة أشهر للجنة الوزارية لمجلس أوروبا، والتي انتهت في أيار/مايو الماضي، استندت في أنشطتها على النهوض بثقافة التسامح والتفهم المتبادل بتنظيمها اجتماعات ومناقشات رفيعة المستوى تستهدف رعاية الحوار بين الثقافات وبين الأديان. وفي هذا السياق، كان النجاح الباهر من نصيب المؤتمر المنظم في نيسان/ أبريل الماضي في سان مارينو حول البعد الديني للحوار بين الثقافات في أوروبا، الذي كان مسألة ذات أولوية لرئاسة سان مارينو. ذلك المؤتمر حضره ممثلون عن البلدان الأعضاء في مجلس أوروبا والزعماء الدينيون المنتمون إلى الديانات الأوروبية التوحيدية الرئيسية الثلاث وخبراء من المجتمع المدني. وقد اعتمد المؤتمر في ختام أعماله وثيقة نهائية تشهد على التنوع الواسع للمناقشة وتمثل لحظة مهمة في العملية التي أقدم عليها مجلس أوروبا للنهوض بالحوار بين الثقافات في أوروبا وتطويره، مع الإشارة بصورة خاصة إلى بعده الديني.

ومن بين المبادرات المتخذة في الأشهر القليلة الماضية بشأن المسألة يجدر التذكير بالاجتماع الذي نظمته البعثة الدائمة لسان مارينو في نيويورك حول الحوار بين الأديان، بحضور ومشاركة الأمين العام ورئيس الجمعية العامة وممثلين عن أكثر من ٧٠ بلدا.

إن سان مارينو، تمشيا مع تاريخها السلمي، مما يجعلها المكان المثالي للالتقاء والتأمل، ستتولى، ابتداء من السنة المقبلة، تنسيق اجتماعات مجلس أوروبا المستقبلية حول البعد الديني للحوار بين الثقافات. وبتلك الروح سأشترك في الأسبوع القادم في الحوار الرفيع المستوى المعني بالتفاهم والتعاون من أجل السلام بين الأديان وبين الثقافات، الذي تنظمه رئاسة الجمعية العامة.

وفي الختام، لقد أيدت تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية الجهود المبذولة لإيجاد تسوية شاملة لمشكلة قبرص برعاية بعثة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة على أساس البارامترات الثابتة للأمم المتحدة. فالأمم المتحدة ما زالت تمثل المنتدى الوحيد لإيجاد حل.

وينبغي التذكير بأن خطة التسوية الشاملة للأمين العام السابق ظهرت في عام ٢٠٠٤ نتيجة لمفاوضات حثيثة بين الأطراف وطرحت على الاستفتاء المتزامن في جانبي الجزيرة. وقد صوت الجانب التركي بأكثرية ساحقة تأييدا لخطة الأمين العام، الذي لا يمكن بأي شكل من الأشكال التشكيك في حياده. ولكن قيادة القبارصة اليونانيين ضللتهم ليرفضوا الخطة.

وعلى الرغم من الموقف البناء الذي أبداه الجانب التركي منذ ذلك الوقت، لم يحرز أي تقدم نحو التسوية بسبب تعنت الجانب القبرصي اليوناني. ويحدونا الأمل أن يجري قريبا إقرار تقرير عنان الذي لم يقره مجلس الأمن حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية تركيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء جمهورية تركيا، من المنصة.

خطاب السيد فيوريتزو ستولفي، رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والسياسية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية سان مارينو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والسياسية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية سان مارينو.

اصطحب السيد فيوريتزو ستولفي، رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والسياسية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية سان مارينو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة فيوريتزو ستولفي، رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والسياسية والتخطيط الاقتصادي لجمهورية سان مارينو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ستولفي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية سان مارينو، أود أن أشارك في الإشادة الإجماعية لكم، السيد سرجيان كريم، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، من خلال التعبير عن أحر تهانئي على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع. وأنا على ثقة بأنكم ستتمكنون من إعطاء زخم جديد لعملية تجديد وإصلاح الأمم المتحدة.

وأود، بصفة خاصة، أن أعرب عن امتناني وتقديري للرئيسة المنتهية ولايتها، سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، التي اضطلعت بتصميم والتزام بأنشطة حثيثة هدفت إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام.

إن جمهورية سان مارينو تشعر بالقلق البالغ إزاء الأحداث الأخيرة في ميانمار، وتعرب عن تضامنها مع عائلات الضحايا. ونأمل أن يتم وقف العنف قريبا وأن يبدأ الحوار على الفور.

وتؤمن جمهورية سان مارينو إيمانا راسخا بدور وفعالية هيكل الأمم المتحدة بأسره، وكذلك بعملية التجديد التقدمي لهيئاتها الرئيسية، الذي بات ضروريا أكثر من أي وقت مضى على ضوء الوقت والتحول والحاجة إلى تعزيز اشتراك الأسرة الكبيرة للدول الأعضاء في إدارة المنظمة.

إن بلدا صغيرا مثل سان مارينو يستمد قوة وشرعية كبيرتين من المنظمات الدولية الرئيسية في جهوده لإسماع صوته فيما يتعلق بالقضايا الكبرى والتحديات الرئيسية لعصرنا. وما زلنا مصممين على أداء هذا الدور وسنستمر بالوفاء بالالتزامات التي قطعناها فرادى أو بالشراكة مع بلدان أخرى، من أجل التأكيد على مبادئ التضامن وحماية الحقوق التي استند إليها تاريخنا.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن أشكال التعاون فيما بين البلدان الصغيرة يمكن بلا شك أن يكون مفيدا لمشاريع كبيرة وأن يوجه رسائل إيجابية وفعالة عن التعاون المتعدد الأطراف، وذلك بروح الانتماء المتبادل إلى المجتمع الدولي ولو أنه ما زال يتسم بفجوات كبيرة.

وفي هذا السياق، من أمثلة ذلك الالتزام الذي قطعته سان مارينو مع مجموعة من البلدان الأوروبية الصغيرة بدعم مشروع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغايته الأطفال الذين يعيشون في غابون. وفي الوقت ذاته، تعزز البلدان الصغيرة اتصالاتها داخل الأمم المتحدة من أجل تبني برامج تدخُل مشتركة إضافية ذات طابع إنساني بصفة خاصة.

وجمهورية سان مارينو تشجع وتدعم، مستندة إلى تاريخها الحضاري الذي يعود إلى آلاف السنين، السلام واحترام حقوق الإنسان، وأي نداء ينطلق على المستوى الوطني أو الدولي ويتعلق بالالتزام الأخلاقي والمدني بتأكيد هويات أيديولوجية وثقافية محددة، كما هو حال سان مارينو، ومؤسسة على مبادئ التعايش السلمي واحترام الآخرين.

وانطلاقا من هذه الروح، يؤمن بلدي ويلتزم بتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان، بوصفه أداة أساسية لمنع التوتر والصراعات الناشئة عن التعصب، ولتعزيز السلام القائم على مبادئ احترام حقوق الإنسان الأساسية والعدالة والتعاون الدولي.

وخلال رئاسة جمهورية سان مارينو، للجنة الوزارية لمجلس أوروبا، التي امتدت ستة أشهر وانتهت في أيار/مايو، أسست سان مارينو أنشطتها على التسامح الثقافي والتفاهم المتبادل من خلال تنظيم اجتماعات حوار رفيعة المستوى تهدف إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان. وفي هذا السياق، تكلل بنجاح باهر المؤتمر الذي انعقد في سان مارينو في نيسان/أبريل الماضي بشأن البعد الديني للحوار بين الثقافات في أوروبا، والذي كان من المواضيع ذات الأولوية في فترة رئاسة سان مارينو. وقد حضر هذا المؤتمر ممثلو البلدان الأعضاء في مجلس أوروبا، وزعماء الديانات التوحيدية الرئيسية الثلاث في أوروبا والخبراء من المجتمع المدني. واعتمد المؤتمر في نهاية أعماله وثيقة ختامية تعد شاهدا على اتساع نطاق هذا الحوار وتمثل مرحلة هامة في العملية التي يضطلع بها مجلس أوروبا لتعزيز وتنشيط وتطوير الحوار بين الثقافات في أوروبا، مع إشارة خاصة إلى بعدها الديني.

وكان من بين المبادرات المتخذة بهذا الشأن خلال الأشهر القليلة الماضية الاجتماع الذي نظمته البعثة الدائمة لسان مارينو في نيويورك بشأن الحوار بين الأديان، بحضور ومشاركة الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة وممثلي أكثر من ٧٠ بلدا.

وجمهورية سان مارينو، تماشيا مع تاريخها السلمي الذي يجعلها مكانا مثاليا للاجتماع والتأمل، سوف تتولى اعتبارا من العام المقبل تنسيق اجتماعات مجلس أوروبا في المستقبل بشأن البعد الديني للحوار بين الثقافات. وانطلاقا من هذه الروح، سنشارك الأسبوع المقبل في الحوار الرفيع المستوى عن التفاهم والتعاون بين الثقافات والأديان من أجل السلام، الذي تنظمه رئاسة الجمعية العامة.

وبالنيابة عن دولة، هي جمهورية سان مارينو، يرتكز وجودها دائما على التعايش السلمي مع الدول الأخرى وعلى روح التضامن الكبيرة التي تبديها على الصعيدين الوطني والدولي بشأن الطموحات الدولية من أجل السلم والأمن، أود أن أعرب عن شعوري بالثقة الكاملة بفعالية منظومة الأمم المتحدة على المدى البعيد. وعلى كل دولة من الدول أن تحاول الإسهام سياسيا وإيديولوجيا في هذه المنظومة من خلال مقترحات عملية، إذ ما فتئت لكل دولة توقعات عالية منها بسبب ما لأنشطتها من أثر على الصعيدين الوطني والدولي.

وبما أنني من بلد ليس له مصالح تتعلق بالاقتصاد الكلي أو العسكري، أو أية مصالح بخصوص التوازن السياسي بين القوى الكبرى، اسمحوا لي أن أختتم بياني بعرض فكرة موجزة. إنني أعتقد أن الحيز والاهتمام اللذين نكرسهما للالتزام الدولي والإسهام من كل دولة، حتى أصغرها، يمكن أن يمثلا استثمارا من أجل مستقبل الأمم المتحدة، مستقبل يتسم بزيادة التفهم، والتعاون الأوثق وتعزيز الحوار والاحترام المتبادل، الذي تقوم عليه أسس هذه المنظمة.

ولذلك، فإن هذا الزخم المتجدد سوف يتيح للبلدان الكبيرة فرصة لإبداء احترامها التام للعدالة الدولية، وسوف يبين للبلدان الصغيرة مدى فائدة أنشطتها في مجتمع الدول – أنشطة يمكن ترجمتها إلى جهود متواصلة تهدف إلى تحقيق السلام والتفاهم المتبادل وظروف الحياة الأفضل لجميع الشعوب.

ومن هذا المنطلق، أود أن أعبر لكم، سيدي، عن خالص تمنياتنا لكم بالنجاح في رئاستكم لأكبر جمعية بين الجمعيات العالمية، وأن أؤكد لكم استعداد وفدنا التام للتعاون معكم خلال الدورة الثانية والستين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة جمهورية سان مارينو على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد فيرونزي ستولفي، رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والسياسية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية سان مارينو، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان اسيلبورن، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والهجرة في دوقية لكسمبرغ الكبرى.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يلتقي المجتمع الدولي، عاما بعد عام، في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر، لمناقشة المسائل التي تهم البشرية. ويحظى هذا اللقاء التقليدي بأهمية خاصة لأنه يمكننا بصورة مباشرة ومركزة من معرفة التحديات التي تواجهنا مع كل تعقيداتها، وكذلك من تعزيز عزمنا على البحث عن حلول مشتركة. هذا هو جوهر تعددية الأطراف الفعالة، التي وبكل اقتناع، يضعها بلدي لكسمبرغ في صلب العمل الدولي.

ماذا يمكن أن يكون أشد وضوحا حيال هذا التصور المشترك للأخطار العالمية وهذا التصميم على البحث عن حلول ممكنة في المدى القريب والمتوسط والبعيد، وحتى البعيد جدا جدا، من الاجتماع الرفيع المستوى الذي تم تنظيمه في بداية الأسبوع بمبادرة من الأمين العام وكان مكرّسا لمشاكل تغير المناخ؟

وكما قال رئيس وزراء البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، (انظر A/62/PV.4)، الذي أؤيد بيانه تأييدا كاملا، إنه من الأساسي أن تبدأ بداية ناجحة مفاوضات بالي ، التي سوف تجري في شهر كانون الأول/ديسمبر، بشأن نظام فعال وقابل للبقاء في فترة ما بعد كيوتو. وهذه هي مسؤوليتنا الأساسية تجاه الأجيال الحالية والمستقبلية. ولكسمبرغ، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي ودولة طرفا في بروتوكول كيوتو، ومتعهدة بالتزامات فردية كبيرة على استعداد للمشاركة بعزم كبير في البحث عن حلول إبداعية وشجاعة.

ولكي نعالج مشاكل تغير المناخ بنجاح، علينا أن نعالجها بكل تعقيداتها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نلاحظ أنه في غياب العمل الدولي المتضافر والنشيط، هناك خطر كبير من إمكانية أن تتحمل اقل البلدان والشعوب مساهمة في نشوء هذه الظاهرة أشد الآثار الضارة المترتبة عليها.

وهذه، كما تبدو لي، مشكلة سياسية، وأقول إنها مشكلة أخلاقية في المقام الأول. فأكثر من أي وقت مضى، يجب أن تبقى مسألة التنمية ومن ثمّ التنمية المستدامة في كل من الشمال والجنوب في مقدمة الاهتمام الدولي. ولقد تم بالفعل اتخاذ قرارات هامة. وأشير هنا بصورة خاصة إلى القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥ تحت رئاسة لكسمبرغ لبلوغ هدف ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول العام ٢٠١٥. وإزاء خطر الركود في المساعدة الإنمائية الرسمية، يجب علينا مضاعفة جهودنا للوفاء بالتزاماتنا.

ولكسمبرغ، بصفتها عضوا في مجموعة الـ ”٠,٧“ الانتقائية – وبمساعدة إنمائية رسمية بلغت نسبة ٠,٩ في المائة عام ٢٠٠٧ من الدخل القومي الإجمالي وتتطلع إلى تحقيق هدف ١ في المائة الذي حددناه لأنفسنا – لا يسعها إلاّ أن تتطلع إلى توسيع هذا النادي.

إن السنة المقبلة سنة حاسمة بالنسبة إلى التنمية. فسوف تكون هناك حاجة إلى سعي حثيث لإجراء المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، ومتابعة مونتيري في مجال التمويل من أجل التنمية، وتنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المساعدة، بحيث تتلاقى هذه الأنشطة بعضها مع بعض. ولن نتمكن من البناء على هذه الإنجازات وتقليل التأخير الذي للأسف ما زال قائما، لا سيما في عدد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا إذا اعتمدنا سياسات وافرة وشجاعة.

إن عقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠٠٨ بشأن منتصف المدة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية سيكون بلا شك فرصة جيدة لاستعراض ما تحقق وبذل جهودنا من جديد. وأود هنا أن أثني على تشكيل الفريق التوجيهي لأفريقيا المعني بالأهداف الإنمائية للألفية بناء على مبادرة من الأمين العام. وإنني على قناعة بأن هذا الفريق سوف يسهم إسهاما كبيرا فيما يتعلق بالتنسيق وزيادة الجهود بخصوص قارة تقيم معها لكسمبرغ علاقات تعاونية قوية ومتعددة الجوانب.

إن المشاكل المرتبطة بتغير المناخ والتنمية المستدامة تنقلني إلى موضوع آخر عزيز على قلبي وهو في صلب الأنشطة الدولية التي تضطلع بها حكومة لكسمبرغ: العمل الإنساني. فعندما ناقش مجلس الأمن مسألة تغير المناخ لأول مرة (انظر S/PV.5663)، شدد على التفاعلات المعقدة العديدة التي يمكن أن توجد بين الكوارث الطبيعية، وتصاعد الصراعات العنيفة داخل الدول وفي ما بينها والكوارث الإنسانية في العديد من أجزاء العالم. ولا بد لنا أن نعالج هذه الحالات الطارئة على المستوى التنفيذي وأن نقوم بعملنا بصورة فعالة وسريعة ما أمكن. وهناك أيضا حاجة متزايدة إلى وضع حالات الطوارئ هذه في إطارها السياسي والاجتماعي – الاقتصادي والثقافي كي نحاول التخفيف من آثارها ، إلى أكبر حد ممكن، ومنع تكرارها.

ومن هذا المنطلق، عرضت حكومة لكسمبرغ، في الآونة الأخيرة، استراتيجية في مجال إدارة الأزمات الإنسانية. وتقوم الاستراتيجية على ثلاثة أعمدة: الإغاثة في حالات الطوارئ، وإعادة التأهيل والبناء في المرحلة الانتقالية، والوقاية.

وبناء على الاستنتاجات التي خلصت إليها الأمم المتحدة، فإن كل يورو يتم استثماره في الوقاية من الكوارث يمكن أن يوفر ثمانية يورو في التصدي للأزمات وحلها، فإن حوالي ٥ في المائة من ميزانية لكسمبرغ للمساعدات الإنسانية سوف تخصص لنهج استباقي للوقاية من الكوارث.

إن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي هي أكثر من خارطة الطريق للعمل الدولي، تشدد على الاستنتاجات الأساسية التي بموجبها تكون ”التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ويعزز بعضها البعض“ (القرار ١/٦٠، الفقرة ٩).

ومن جانبي، أعتقد أن هذا هو أحد المبادئ الأساسية الذي ينبغي له أن يوجه ويلهم العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة والدول الأعضاء من وجهة نظر شاملة للاتساق في معالجة مشاكل العصر الكبرى: الصراعات في أفريقيا – وأنا أفكر بصورة خاصة في الأوضاع ذات الآثار الإنسانية الكارثية السائدة حاليا في السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، ومن المؤكد في زيمبابوي؛ والشرق الأوسط، حيث من الأهمية بمكان أن ندعم دعما تاما الجهود الإسرائيلية والفلسطينية والتقدم في النهاية نحو حل تفاوضي لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وكذلك نحو حل دائم للمنطقة برمتها؛وأفغانستان وبورما/ميانمار وبؤر العنف وعدم الاستقرار الأخرى. ولا ننكر أنه يجب علينا أن

نراعي وبشكل متزامن أبعاد السلام والأمن وحقوق الإنسان وحقوق الدول وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

وأود الآن أن أتكلم عن الشجاعة التي يتحلى بها رهبان بورما والمواطنون الآخرون الذين يعبرون منذ أسابيع بطريقة سلمية عن تطلعاتهم إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. إنني أدين بشدة العنف الذي مارسته قوات الأمن البورمية ضد المتظاهرين السلميين وأدعو السلطات إلى وضع حد لذلك.

إن الضرورة التي أشرت إليها قبل برهة يمكن رؤيتها كذلك بكل وضوح في عمل الهيئة الجديدة المبتكرة، التي لكسمبرغ عضو فيها منذ بداية العام: لجنة بناء السلم. إن الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلم لكل واحد من البلدان المعنية ينبغي أن تراعي العوامل ذات الصلة بصورة نهائية لكسر حلقات العنف ووضع تلك البلدان على مسار ثابت نحو التنمية. وأود أن أشير كذلك في هذا السياق إلى البعد الأساسي للمصالحة ومكافحة الإفلات من العقاب، وأن أثني بصورة خاصة على أنشطة المحاكم الدولية المختلفة، خاصة المحكمة الجنائية الدولية.

إن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها هي أهم ما تركز عليه سياسة لكسمبرغ الخارجية. وما زلت أعلق آمالا على مجلس حقوق الإنسان الجديد، الذي انتهى من فوره من إنشاء هياكله المؤسسية، ومن بينها بصورة خاصة، آلية الاستعراض الدوري العالمي، التي هي ابتكار هام.

إن بلدي المخلص لقناعاته والتزاماته يؤيد تأييدا تاما المبادرات التي أعلنت عنها مجموعة من الدول من جميع أنحاء العالم بشأن إحراز تقدم في المناقشة الدولية لمسألة إلغاء عقوبة الإعدام.

واسمحوا لي، في هذا الاستعراض السريع للوضع الدولي في مجال السلم والأمن، أن أتوقف عند مسألة هامة تقلق الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، هي بالتحديد كوسوفو. يجب التوصل إلى حل عاجل لمسألة كوسوفو آخر فصل في المأساة اليوغسلافية. فما زال المبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس أهتيساري، يعمل بنشاط، وفق المبادئ التوجيهية الثابتة، على وضع الأسس لمركز كوسوفو في المستقبل. إن ممثلي المجموعة الثلاثية من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا ملتزمون كذلك بمحاولة أخيرة لجمع الطرفين. وقد تواصلت هذه الجهود في الأيام الأخيرة في نيويورك. وكما يعرف الأعضاء، يجتمع الطرفان الآن في هذا المبنى، وآمل أملاً وطيداً أن يتبع ذلك حوار. ووافقت اللجنة الثلاثية على رفع تقريرها إلى الأمين العام قبل ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وأؤكد من جديد أن الاتحاد الأوروبي على استعداد للاضطلاع فورا بمسؤولياته في المنطقة، التي ينتظرها مستقبل أوروبي.

وأود أن أتطرق الآن إلى مسألة أخرى تحظى باهتمام الرأي العام الدولي ويشكل أثرها المحتمل على السلم والأمن مصدر قلق كبير: مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. فقبل بضعة أيام، أتيحت لي الفرصة لأعرب عن أفكار حكومة لكسمبرغ في المؤتمر العام للجنة الدولية للطاقة الذرية في فيينا. وهنا في الجمعية العامة، أدعو مرة أخرى إلى مواصلة الجهود في مجال نزع السلاح النووي وتعزيز نظام عدم الانتشار، الذي ينبغي أن تبقى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد روميرو – مارتينيز (هندوراس).

وأود كذلك أن أتكلم باختصار على أنواع أخرى من الأسلحة ذات آثار مزعزعة أو عواقب غير مقبولة

بالنسبة للمدنيين: الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر الفرعية. وآمل أن يتم إحراز تقدم كبير في القريب العاجل بشأن هاتين الفئتين من الأسلحة. وحكومة لكسمبرغ، من جانبها تنوي المشاركة بفعالية في هذا الحوار، وهي تقوم حاليا بإعداد قانون يحرم صناعة الأسلحة التي تستعمل الذخائر الفرعية وتخزينها واستعمالها والاتجار بها.

إن السعي إلى نزع السلاح الدولي وتعزيز النظم الدولية المعنية بأسلحة الدمار الشامل ما زالا باستمرار من أهداف حكومة لكسمبرغ، وذلك بسبب القلق البالغ الذي نشعر به ونحن نشاهد بعض التطورات الراهنة فيما يتعلق باحترام الأعراف الدولية القائمة، خاصة ما يتعلق منها بالمسألة الإيرانية.

وفي حين أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتحديد السيد البرادعي وجمهورية إيران الإسلامية يسير في الاتجاه الصحيح، نلاحظ مع القلق أن إيران لم تتخذ التدابير الضرورية للالتزام بقرارات مجلس الأمن الثلاثة ذات الصلة. إنني أناشد إيران أخيرا أن تتخذ ذلك الإجراء وتعلق جميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب.

أما بخصوص مجموعة المسائل التي ذكرتها قبل قليل، فلقد حول الميثاق مجلس الأمن بالقيام بدور أساسي فيها. ومن الضروري لمجلس الأمن أن يتكيف مع الحقائق السياسية الجديدة في بداية القرن الحادي والعشرين وذلك بتوسيع عضويته في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وضمان مكان ملائم للدول الصغيرة التي تمثل الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المنظمة. ومن الهام كذلك أن يتم تحديث عمل مجلس الأمن من أجل تعزيز الفعالية والشفافية وذلك بمشاركة أكبر من جميع الدول الأعضاء. وبناء على المقرر الذي تم اتخاذه بتوافق الآراء في نهاية الدورة الحادية والستين للجمعية العامة (انظر A/61/PV.109)، يحدوني الأمل أن يتم إحراز تقدم في مجال إصلاح مجلس الأمن في الشهور المقبلة. ويتوق بلدي إلى القيام بإسهامه لتحقيق أهداف الميثاق وإلى تحمل مسؤوليته في السلم والأمن الدوليين، ومن ثمّ، يرغب في أن يصبح لأول مرة عضوا غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، منذ أن وقع على الميثاق في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥.

إن إصلاح مجلس الأمن جزء هام من إصلاح الأمم المتحدة الذي حدده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. فإذا أردنا أن يكون اللجوء إلى آلية متعددة الأطراف، والأمم المتحدة محورها، ذا مصداقية، عندئذ ينبغي للأداة المتوفرة للمجتمع الدولي أن تتناسب مع تطورات عصرنا وأن تكون قادرة بصورة كافية على تلبية توقعات الكفاءة والفعالية التي تتطلع إليها الدول والشعوب في جميع أرجاء العالم.

ولا بد من مواصلة جهود الإصلاح ودعمها عن قناعة من جمعية عامة تم تنشيطها، وتمارس خصوصياتها بعزم وفطنة وتحقق أهدافها ذات الأولوية. وإن الإصلاح، ومن ثمّ تحديث تعددية الأطراف، لا يمكن أن ينجحا إلاّ إذا اعتمدا على الإرادة المشتركة لجميع الدول الأعضاء.

وينسحب ذلك بصورة خاصة على ميدان الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وإن التغلب على التشرذم الذي تطور خلال أكثر من ٦٠ عاما من تاريخ الأمم المتحدة، واستعادة المزيد من القدرة الفعالة على العمل للمنظومة والأطراف الفاعلة فيها، خاصة على مستوى البلدان والشعوب ذات الصلة، وتعزيز الاتساق على المستوى التنفيذي في المجالات الثمانية التي شملها تقرير الفريق الرفيع المستوى (A/61/583) هي أهداف رئيسية للأداء وبالتالي لمصداقية منظومة الأمم المتحدة. وهي كذلك قرارات ينبغي اتخاذها في المحافل الملائمة بطريقة جريئة واستباقية.

وفي حين أن نجاح الإصلاح سيتجلى في حالة كسب للجميع، أي للبلدان المانحة، والبلدان المتلقية، والأمم المتحدة في مجموعها، كما ذكر السيد بان كي – مون عن حق، فإن من المحتمل أن يؤدي فشل الإصلاح إلى تهميش كامل المنظومة في الأجل الطويل. والخيار خيارنا؛ ويجب علينا أن ننهض بمسؤولياتنا السياسية.

وتمثل التعددية الفعالة، أكثر من أي وقت مضى، الأمل الكبير لسكان بلادنا الذين يطمحون إلى عالم أكثر عدلا، وأكثر سلما، وأكثر رخاء، يتم الحفاظ فيه على التوازن الإيكولوجي الكبير، ويمكن فيه لكل رجل ولكل امرأة العيش في كرامة، مع التمتع التام بحقوق الإنسان فلنعمل على عدم إحباط ذلك المطمح.

ولنتذكر هذا القول الحكيم جدا للفليسوف الروماني سينيكا: ليس لأن الأمر صعب لا نجرؤ على القيام به، بل لأننا لا نجرأ على القيام به هو صعب.

الرئيس بالإنابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الوهاب عبد الله وزير خارجية تونس.

السيد عبد الله (تونس): أود في البداية أن أعرب لمعالي السيد سرجيان كريم ولبلده الصديق عن خالص التهاني بمناسبة توليه رئاسة الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، التي نثق في إسهامه الفاعل في إنجاح أشغالها.

كما يسعدني أن أتوجه إلى الأخت الكريمة الشيخة هيا راشد آل خليفة بعبارات الشكر والتقدير على جهودها القيمة التي بذلتها خلال رئاستها للدورة السابقة للجمعية العامة، في سبيل تحقيق أهداف الإنمائية للألفية ، ومن أجل تنشيط الحوار بين مختلف مكونات المجتمع الدولي، وإعادة تحريك ورفع مسيرة إصلاح مجلس الأمن.

ولا يفوتني بهذه المناسبة التنويه بما أبداه السيد بان كي – مون الأمين العام للأمم المتحدة من حرص وعزم على تنظيم عمل المنظمة، وتفعيل أدائها ونتمنى له كل التوفيق.

إن بوادر الفاعلية الجديدة في مسار إصلاح الأمم المتحدة تؤكد وجود تطلع حقيقي لتطوير عمل المنظمة بما يستجيب لمتطلبات الواقع الدولي الجديد، ولجعله أكثر تجانسا مع عدد من المفاهيم المستجدة الناجمة عن التحولات العميقة والمتسارعة التي مر بها العالم في العقود الأخيرة.

وإن تجسيد هذا التطلع يستوجب في اعتقادنا التفكير في استحداث أطر وآليات عمل جديدة تعزز مقومات الأمن والسلم العالمي، وتتيح إيجاد حلول جماعية للتحديات المشتركة التي يواجهها المجتمع الدولي، في إطار رؤية جديدة تؤسس لعلاقات شراكة شاملة فاعلة وتضامنية بين مختلف مكونات المجتمع الدولي، تقوم على الحوار البناء بين الشعوب والثقافات والحضارات والأديان.

ومن هذا المنطلق، تقدمت تونس بمبادرات دولية ذات أبعاد سياسية وإنسانية واجتماعية اعتمد المجتمع الدولي بعضا منها، مثل مبادرة إنشاء صندوق عالمي للتضامن، والذي نتطلع لأن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهد لتفعيله.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة

وكانت تونس سباقة منذ بداية التسعينات في التحذير من مخاطر الإرهاب ومن تداعيات هذه الظاهرة على الأمن والاستقرار في العالم. وهي تجدد بهذه المناسبة دعوتها إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع مدونة سلوك دولية لمكافحة الإرهاب تلتزم بها كافة الأطراف.

وتونس، إيمانا منها بالدور الهام لحوار الحضارات في الوقاية من مخاطر الانغلاق والتعصب ونزعات الكراهية، عملت على أن تكون عاصمة دولية للحوار بين الحضارات،

عبر تنظيم العديد من الندوات والملتقيات الإقليمية والدولية، وطرح مبادرات مثل إعلان عهد قرطاج للتسامح سنة ١٩٩٥، ونداء فخامة الرئيس زين العابدين بن علي حول النهج التربوي للتسامح، ونداء تونس للحوار بين الحضارات سنة ٢٠٠١، واستحداث كرسي بن علي لحوار الحضارات والأديان بالجامعة التونسية.

إننا نلاحظ بكل ارتياح اختيار موضوع تغير المناخ كمحور رئيسي للمناقشة العامة للدورة الحالية، باعتبار أن المسائل البيئية تمثل ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، وأحد أبرز أهداف الألفية، فضلا عن صلتها بشؤون الأمن والسلم الدوليين.

وإن تونس تعتبر أن تغير المناخ يمثل تحديا مشتركا يهدد كل دول العالم بدون استثناء، وهو ما حفزنا على أن نستضيف خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل ندوة وزارية دولية لبحث مسألة تغير المناخ في أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، مساهمة منا في زيادة تعميق الوعي بأهمية هذا الموضوع وإثراء الحوار بشأنه على الصعيد الإقليمي.

وإن المجتمع الدولي بمختلف مكوناته مطالب بإيلاء أهمية أكبر لمجال البيئة، وبإيجاد الحلول الجماعية العاجلة والناجعة لمختلف قضاياها في عدد من مناطق العالم، وخاصة في أفريقيا، الأكثر تضررا من تغير المناخ الذي يهدد بإعاقة تطلعات القارة للتنمية ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن بقاء العديد من القضايا السياسية الدولية الهامة معلقة دون تسوية يظل مصدر انشغال دائم لنا. ونحن نؤكد مجددا تقيد تونس بقيم السلم والعدل وبمبادئ الشرعية الدولية، وحرصها على الإسهام في نشر وإشاعة قيم التسامح والاعتدال والاحترام المتبادل بين الأمم والشعوب، بما يسهم في ترسيخ حوار حضاري بناء بينها، وفي إرساء تعاون وشراكة إنمائية عالمية تضامنية تساعد في القضاء على أسباب التوتر والنزاعات في العالم.

كما يجدر بهذه المناسبة تأكيد دعمنا الثابت القائم على المبدأ للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل قضيته العادلة، ونهيب بالمجتمع الدولي، وخاصة الأطراف الفاعلة والمجموعة الرباعية، تكثيف الجهود لإحياء عملية السلام، بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة والمرجعيات العربية والدولية ذات الصلة، لا سيما مبادرة السلام العربية، من أجل إيجاد حل عادل وشامل للقضية يضمن استعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولة مستقلة.

وإننا نرحب بمبادرة الرئيس بوش وبعض الأطراف الدولية الفاعلة لتحريك عملية السلام. ونؤكد في هذه المناسبة أهمية عقد مؤتمر دولي للسلام، يتعين أن يتوصل إلى مقترحات عملية لتحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط، بما يؤدي إلى استعادة كافة الأراضي العربية المحتلة، وضمان الأمن والاستقرار لدول وشعوب المنطقة.

وندعو كذلك إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية لمساعدة الشعب العراقي الشقيق على معالجة الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإنسانية المتردية، من خلال إيجاد تسوية سياسية توافقية بين جميع فئاته وأطيافه، تحفظ على وحدة العراق وسيادته. كما نهيب بالأطراف اللبنانية كافة تغليب لغة الحوار كسبيل وحيد لتجنيب هذا البلد الشقيق ويلات الفتنة، ولاستعادة الثقة والوفاق بين أبنائه.

لقد وُفِّقت تونس بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي، منذ السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، في تحقيق مكاسب وإنجازات رائدة في مختلف الميادين، بفضل الإصلاحات العميقة التي مكنتها من ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، والحريات العامة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان فكرا وممارسة، بما عزز البناء الديمقراطي وأفسح المجال لكل

مكونات المجتمع المدني للمشاركة في تحديد الخيارات والتوجهات الوطنية المصيرية.

كما أتاح مسار الإصلاح في تونس تحقيق العديد من أهداف الألفية، من خلال الإسهام في تحسين مستوى عيش الأفراد وتأمين الرفاهية لشرائح المجتمع كافة، بما يؤكد صواب خيارات تونس الإنمائية التي بوأتها مركزا متقدما ضمن مجموعة البلدان ذات المؤشر الأعلى للتنمية البشرية.

لقد أعربت تونس في عديد من المناسبات عن اقتناعها بضرورة إرساء علاقات التعاون والشراكة، ضمن رؤية شاملة قوامها تحقيق تنمية تضامنية للجميع، تؤسس لعلاقات بناءة بين دول الشمال والجنوب، حيث دعا رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي سنة ١٩٨٩ من على هذا المنبر إلى اعتماد ميثاق للسلم والتقدم يضم دول الشمال والجنوب.

وإن المجتمع الدولي مطالب ببذل مزيد من الجهد من أجل تمكين كل شعوب العالم، لا سيما الأقل نموا، من الاستفادة من الثورة الرقمية والنفاذ إلى مجتمع المعرفة، وذلك عبر العمل وتنفيذ وتفعيل القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي استضافه بلدنا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ من أجل الإسهام في بناء مجتمع عالمي للمعلومات أكثر عدلا وتضامنا.

إن اندماج تونس في محيطها الإقليمي والدولي يعد من أولويات السياسة الخارجية التونسية التي تعمل على تطوير علاقاتها السياسية مع الدول الشقيقة والصديقة، ومع المنظمات الإقليمية والدولية. وتحرص تونس على توسيع إطار التعاون مع هذه الدول والمنظمات وتنويعه من أجل زيادة الارتقاء به إلى مستوى شراكة فاعلة تقوم على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة. فقد واصلت تونس العمل بمعية شقيقاتها الدول المغاربية على استكمال بناء المغرب العربي، وتركيز هياكله ومؤسساته من أجل تعزيز التكامل والاندماج بين شعوب المنطقة.

وحرصت تونس على الإسهام في تفعيل العمل العربي المشترك وإكسابه المزيد من القدرة على التفاعل مع المتغيرات والتحديات التي تواجهها المنطقة، ودفع مسيرة الإصلاح والتحديث في هذا المجال، وفقا للقرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات القمة المعقودة في تونس والجزائر والخرطوم والرياض.

كما أنها تعمل، من خلال عضويتها في عدد من اللجان العربية، سواء المتعلقة بالشأن الفلسطيني أو اللبناني أو غيرهما من المسائل الأخرى، على المشاركة الفاعلة في لب مختلف هذه اللجان خدمة للقضايا العربية.

وعلى الصعيد الأفريقي، دعمت تونس علاقاتها بالدول الأفريقية، وعززت أطر التعاون معها، كما واصلت الإسهام بفاعلية في مسيرة بناء هياكل ومؤسسات الاتحاد الأفريقي، وفي تعزيز مقومات الأمن والسلم والاستقرار بالقارة، وفتح آفاق واعدة للتنمية من أجل تحقيق مزيد من الاندماج لشعوبها.

وانطلاقا من الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها علاقاتها مع الاتحاد الأوربي، عملت تونس دوما على زيادة تطوير هذه العلاقات وتوسيعها لتشمل مختلف الميادين، وبما يتيح إرساء شراكة تضامنية مع دول الاتحاد تقوم على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة.

كما تحرص تونس على دعم مختلف أطر التعاون الأورو – متوسطي. وقد رحبت، في هذا الصدد، بمبادرة الرئيس الفرنسي، نيكولاس ساركوزي، باقتراح إنشاء اتحاد متوسطي، أعربت تونس عن استعدادها للمساهمة والمشاركة في صياغة محتواه ورسم أهدافه المرجوة.

لقد آمنت تونس منذ البداية بالمبادئ والقيم النبيلة التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة والتزمت بأن تظل سندا فاعلا لجهودها الهادفة إلى إتاحة الأطر والظروف الملائمة لبلورة الحلول الجماعية المناسبة لمواجهة التحديات الدولية المشتركة، ولتسوية عدد من القضايا التي تؤرق العالم، ولإرساء تعاون وشراكة تضامنية بين سائر مكونات المجتمع المدني الدولي.

ومن هذا المنطلق فإن تونس، بمناسبة توليها رئاسة الدورة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح، عاقدة العزم على العمل، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، على تحقيق تقدم ملموس بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، من خلال تعميق الحوار البناء والإيجابي بشأن هذه المسائل، بغية تحقيق أهداف المؤتمر والإسهام في تعزيز مقومات الأمن والاستقرار، وإشاعة ثقافة السلم في العالم، بما يجسد القيم النبيلة والسامية التي أنشئت من أجلها منظمتنا الأممية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تلخص الجمعية العامة عادة نتائج السنة السياسية المنتهية. ويتطلب هذا عملية نظر جادة ومشتركة. ومن الأهمية الأساسية التوصل إلى حلول متفق عليها للمشاكل العالمية الحاصلة اليوم على أساس تحليل جماعي للشؤون الدولية الراهنة. ويبدو أنه ليس هناك من يطعن في أن الأمن والرخاء، في عالم متزايد العولمة، لا ينفصلان. وينبغي أن يكون نهجنا شاملا بالمثل، يأخذ بالاعتبار الصلة التي لا تنفصم بين مسائل السلام والتنمية، وهي صلة أثبتتها على نحو كبير تجاربنا الأخيرة.

إن تنامي الحيز الذي تحتله الصراعات على رقعة السياسة الدولية من خلال تصعيد الأزمات الإقليمية، وتصاعد تهديد الإرهاب وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والجمود في عملية نزع السلاح، أمور تهدد الاستقرار الدولي وتحول الموارد عن أوجه الصرف البناءة، كما تعيق مساعي النمو الاقتصادي المستدام في العالم أجمع. وهذا النمو هو بالتحديد هدفنا الأساسي المشترك. فالفقر والتخلف الاقتصادي يوسعان رقعة الإرهاب.

ومن جهة أخرى، توفر تطورات العام الماضي برهانا مقنعا على أن وضعا جغرافيا – سياسيا جديدا هو الآن في طور التكوين ويتميز أساسا بتعددية الأقطاب في العالم. ونحن مطالبون بأن نستقرأ مدلولات هذا الوضع. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس فلاديمير بوتين في برلين في شباط/فبراير، دعا إلى إجراء حوار مفتوح وصادق بغية التوصل إلى فهم مشترك للحقبة التاريخية التي نعيشها والتي تفرض على أممنا أن تحدد مجال وطريقة عمل كل منها.

ويتغير المشهد الدولي مع بروز مراكز جديدة للنمو العالمي. ولا مجال اليوم لأحد لأن يواجه منفردا التحديات العالمية. كذلك لا فرض الأمر الواقع ولا هيمنة القطبين يصلح للقيام بعملية الحكم على الصعيد الدولي. المطلوب قيادة جماعية قوامها الدول الرئيسية الممثلة لمختلف المجموعات الجغرافية والحضارية. إن الأمم المتحدة، بشرعيتها الفريدة، هي الوحيدة التي تصلح لأن تكون القاعدة التي تقوم عليها مثل هذه الآلية غير الرسمية.

لقد أصبحت الدبلوماسية متعددة الأطراف القائمة على القانون الدولي في الواجهة اليوم. وكأي مجتمع قوامه الحرية، يحتاج عالم الأمم الحرة إلى مبادئ تنظيمية شاملة لضمان إمكانية التنبؤ بالعلاقات الدولية والثقة بها. ولعل خير وسيلة لنيل هذا الهدف تعزيز منظومة الأمم المتحدة بحيث تتكيف مع أكثر الحقائق الدولية الراهنة. إن اتخاذ القرارات هنا يجب أن يتم على أساس أوسع قدر ممكن من توافق الآراء

بين الدول الأعضاء، على خلفية الطابع الحكومي الدولي العالمي للأمم المتحدة. وإننا ننظر إلى مبادرات الإصلاح التي يقترحها الأمين العام، بان كي - مون، من هذه الزاوية بالتحديد.

ومن مصلحتنا المشتركة أن نبدي قدرا أكبر من الهمّة في الاستفادة من القدرات المتوفرة للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وبالإمكان تحسين هذه القدرات عن طريق استخدام لجنة الأركان العسكرية استخداما أفضل. لذا لا تزال المبادرة التي تقدم بها رئيس روسيا عام ٢٠٠٠ لتعزيز عمل اللجنة محتفظا بأهميته. وبطبيعة الحال، ينبغي لهذه اللجنة بعد تجديدها أن تؤدي مهامها بمشاركة كل أعضاء مجلس الأمن، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وهناك أيضا الكثير مما يجب عمله لتحسين قدرة الأمم المتحدة على التفاعل مع المنظمات الإقليمية المشهود لها بالمساهمة الفعالة في حل المسائل المتعلقة بالأمن وبالتنمية. وبديهي أن الربط الإيجابي بين مبدأي التعاون المتعدد الأطراف والتعاون الإقليمي أمر بالغ الأهمية، علما بأن أكثر من ٥٠ في المائة من التجارة العالمية يتم عن طريق اتفاقات تجارية إقليمية. ومن العسير جعل الآليات العالمية لتنظيم التجارة أكثر فعالية إذا لم نأخذ في الاعتبار التكامل الإقليمي كعامل رئيسي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمناطق العالم كافة.

وما فتئت روسيا تعكف على التوقيع على الاتفاقات الإقليمية ذات الصلة بالتجارة واستعمالها بغية التحرير المتبادل للتجارة. وتنوي روسيا الاستفادة من موقعها الحالي كرئيس للجماعة الاقتصادية الأوروبية - الآسيوية التي تتمتع بصفة المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٣، لزيادة تركيز عمل تلك المنظمة على الجوانب العملية. وستقدم روسيا، بالتضامن مع مقدمين آخرين، مشروع قرار إلى الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية والآسيوية يهدف إلى خلق قاعدة أكثر منهجية من النظم التي تيسّر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها المحدد. كذلك نطمع في أن تمنح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صفة مراقب في الجمعية العامة لمصرف التنمية الأوروبي الآسيوي. وسنعمل بنشاط لدعم الجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف بما في ذلك في إطار عملية تنشيط رابطة الدول المستقلة ورسم استراتيجية فاعلة لبناء القدرات.

وينبغي لجهود المجتمع الدولي أن تظل مركزة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن دواعي قلقنا اليوم، وقد انقضت سبع سنوات منذ مؤتمر قمة الألفية، أن كثيرا من البلدان النامية، لا سيما الأقل نموا بينها، لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق تلك الأهداف في حيزها الزمني المحدد. وينبغي الاهتمام باحتياجات القارة الأفريقية بشكل خاص.

وتؤيد روسيا بالكامل مبادئ الشراكة العالمية في خدمة أغراض التنمية كما اعتمدت في مؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية، وتنوي في أن تضاعف من المساهمة في جهودنا المشتركة في ذلك المجال. وسنعمل باستمرار على تعزيز موقفنا كدولة مانحة، عملا بسياسة روسيا للمشاركة في عمليات الإعانة الدولية من أجل التنمية التي صادق عليها الرئيس بوتين في حزيران/ يونيه ٢٠٠٧.

ونثق تماما بأن اتخاذ خطوات محددة لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في كل المناطق سيكون علاجا ناجعا ضد كل المخاطر التي تهدد السلام والأمن.

وتلح الحاجة إلى استعمال كل السبل المتاحة لتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. وينبغي أن تبني المنظمة أنشطتها في هذا المجال على خطة إطارية شاملة تتضمن في مقوماتها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية

لمكافحة الإرهاب التي اعتمدت العام الماضي في القرار ٦٠/٢٨٨، واتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي يتم الاتفاق عليها. وتساهم منظمة معاهدة الأمن الجماعي في هذه الجهود، وأقامت تفاعلا جيدا مع الأمم المتحدة.

إن الجهود التي نبذلها بهدف إنهاء الصراعات الإقليمية وإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملحة ينبغي أن تشكل جزءا من جهود مكافحة الإرهاب.

ولقد أصبح العراق يهدد استقرار المنطقة بأسرها. وتتطلب استعادة الأمن لذلك البلد، ناهيك عن تحقيق تنميته الاقتصادية، استراتيجية جديدة تركز على تحقيق مصالحة وطنية مخلصة بمساعدة كل جيران العراق ودعم المجتمع الدولي. وإننا ندعو الأمين العام إلى القيام بدور نشط في هذا المسعى، علما بأن الأمم المتحدة تتمتع الآن بولاية جديدة بشأن تسوية الأمور في العراق. وقد أيد هذا الاتجاه المشاركون في الاجتماعات المتعددة الأطراف حول العراق التي عقدت مؤخرا، ونحن نؤيد القرارات الصادرة عن تلك الاجتماعات.

إن الشرق الأوسط هو خير دليل على أن الأمن واحد لا يتجزأ. وينبغي أن تكون الأولوية التالية على جدول أعمالنا إيجاد حل عاجل للمشكلة الفلسطينية على أساس مفهوم الدولتين وتحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط كما تنص على ذلك مختلف الوثائق القانونية في إطار الأمم المتحدة. ونحن على ثقة من إمكانية إحراز تقدم في تحقيق هذا الهدف عن طريق عقد مؤتمر دولي تمثل فيه كل الأطراف ويسبقه إعداد محكم. ونرى أن مبادرة الولايات المتحدة للدعوة إلى عقد اجتماع متعدد الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر القادم بشأن تسوية قضية الشرق الأوسط تمثل خطوة في هذا الاتجاه. ونقدر الأفكار الأمريكية الأولية بشأن جدول أعمال المؤتمر وتكوين الوفود المدعوة إلى المشاركة فيه. ونؤكد من جديد على أهمية الإعداد الجيد لهذا الحدث بمشاركة المجموعة الرباعية من الوسطاء الدوليين بالإضافة إلى جامعة الدول العربية.

ولا يمكن إيجاد حل لقضية كوسوفو إلا في إطار القانون الدولي القائم على المفاوضات، كما لا يمكن للخطوات الأحادية أن تقود إلى سلام دائم بل أنها ستخلق الظروف المؤدية إلى زعزعة الاستقرار في منطقة البلقان وفي مناطق أخرى.

وتستدعي المشاكل المعقدة إتباع نهج متكامل في معالجتها. وينطبق ذلك بشكل خاص على الحالة في إيران. إن هدف عدم الانتشار النووي يمثل أولوية مطلقة. ولكن علينا ألا نغفل في الوقت نفسه ضرورة إشراك إيران في الجهود البناءة المبذولة لحل المسائل الإقليمية والعالمية.

وثمة حاجة ملحة إلى تعزيز نظام عدم الانتشار دون حجر على حق الدول كافة في الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتأتي المبادرة المشتركة بين رئيسي روسيا والولايات المتحدة التي طرحت في اجتماعهما في كينيبونكبورت كخطوة أولى في طريق خطوات عملية في هذا الاتجاه.

إننا على ثقة بأن السلام اليوم لن يقوم إلا على الرغبة في التعاون، وبخاصة حين يتعلق الأمر بالمسائل التي تؤثر مباشرة على الاستقرار الاستراتيجي. وفي هذا السياق، لا يسعنا أن نغفل المخططات الأحادية في مجال الدفاع بالقذائف. لقد طرح الرئيس بوتين بديلا بناء في شكل عمل تعاوني بمشاركة روسيا والولايات المتحدة وأوروبا وربما دول أخرى في مرحلة لاحقة. ومثل هذا العمل يمكن أن يقود إلى تحالف استراتيجي عالمي أصيل يضم كل المنطقة الأورو – أطلسية وهو الأمر الذي من شأنه أن يسمح لنا بالتحرك إلى الأمام في مسعانا لتأسيس نظام مفتوح للأمن الجماعي.

ولا تزال مقترحاتنا قيد البحث، ونأمل أن ينتصر النهج الجماعي في معالجة هذا الأمر.

إن السعي لإيجاد حل للوضع الناجم عن المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا يجب أن يقوم على مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة. وروسيا على استعداد للاشتراك في تلك العملية، كما أن مقترحاتنا في ذلك المجال معروفة للجميع ونأمل أن تدرس بجدية خلال المشاورات المقبلة.

إن نشر أسلحة في الفضاء الخارجي يمثل تهديدا خطيرا على الصعيد العالمي. إذ أنه يعرض للخطر الدول كافة، دون استثناء. إننا نعارض نشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي ونناشد المجتمع الدولي أن يعتمد اتفاقية بهذا الشأن.

وإحدى المشاكل العالمية الأخرى التي تبحث عن حل هي مشكلة الاحترار العالمي الذي يتطلب، للوقاية منه، حلولا عالمية متفقا عليها، تتسم بالواقعية ولا تمس حق الدول في التنمية. لقد كانت روسيا دائما من دعاة الحوار الإيجابي الهادف إلى إضفاء الصفة العالمية الحقيقية للنظام العالمي لحماية المناخ. ونحن نأمل أن تساهم الاجتماعات الهامة التي عقدت هذا الأسبوع في نيويورك وواشنطن في تيسير عملية الإعداد الدقيق لإجراء مفاوضات مثمرة في بالي في كانون الأول/ديسمبر بشأن الجهود المشتركة لما بعد ٢٠١٢.

إن الأسس الروحية والأخلاقية للتضامن البشري تكتسي أهمية متصاعدة. وتطالبنا القيم الروحية المشتركة بين كل الأديان بأن نسعى للوفاق بين الحضارات وأن نحارب مختلف أشكال كراهية الأجنبي والعنصرية والاتجاهات النازية الجديدة التي بدأت تطل برأسها من جديد. وهذه هي بالتحديد المهمة المطلوب إنجازها في إطار تحالف الحضارات الذي يلقى تأييد روسيا. لقد أضافت القمة العالمية للقيادات الدينية التي عُقدت العام الماضي بموسكو بعدا جديدا لهذا المشروع. وننوي أن نستفيد من نتائج تلك القمة لإنشاء منتدى خاص تحت رعاية الأمم المتحدة ليكون بمثابة مجلس استشاري للأديان يتبادل فيه الآراء ممثلو الأديان الرئيسية في العالم.

وستبذل روسيا قصارى جهدها لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة. ولا يخالجني شك في أننا، إذا ما التزمنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، سنحرز تقدما في مسعانا إلى خلق نظام للأمن الجماعي وفق رؤية الآباء المؤسسين للمنظمة الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الآن أعطي الكلمة لصاحب السعادة، السيد يانغ شييشي، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

السيد يانغ شييشي (الصين) (تكلم بالصينية): أبدأ، سيدي الرئيس، بتقديم التهنئة لكم لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وإنني لعلى ثقة أن الدورة الحالية ستكون مثمرة بفضل قيادتكم الحكيمة. كما أتوجه بالشكر إلى الشيخة هيا راشد آل خليفة على مساهماتها إبان رئاستها للدورة الماضية.

يتميز الوضع العالمي الراهن بالتعقيد البالغ، فالبشرية تواجه فيه، في آن واحد، فرصا وتحديات غير مسبوقة. وهناك، اتجاه متنام نحو السلام والتنمية والتعاون في العالم. ولكن ، في المقابل، تتشابك المخاطر الأمنية التقليدية، وغير التقليدية وتتفاقم القضايا الساخنة وتتعاظم الهوة بين الشمال والجنوب، وتبرز إلى السطح من جديد سياسة الحماية الاقتصادية بينما تظل الدول النامية في موقع ضعف مزمن. إن الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ونحو تعددية الأقطاب في عالم اليوم قد انتج نظرة جديدة للعلاقات الدولية.

قبل عامين، ومن نفس هذه القاعة، ناشد الرئيس الصيني هوجينتاو البشرية أن تبني نظاما عالميا متناسقا، ينعم بالسلام والرخاء في القرن الحادي والعشرين (انظر A/60/PV.5) . لقد كان جوهر رسالته تلك أنه، في الوقت الذي يجب فيه الاعتراف بالتنوع في عالمنا وتباين المصالح والتنوع الثقافي، فإن علينا أن نعمل على أن تكون مصالحنا متجانسة وأن ننزع فتيل الصراعات وندعم التعاون من أجل مصلحة الجميع، بمنهج تعاوني وسلمي.

لقد لعبت الأمم المتحدة خلال أعوامها الاثنين والستين دروا لا غنى عنه في دعم حق البشرية في السلام والتنمية. وإن على الجمعية العامة في دورتها الحالية أن تركز جهدها على تشجيع التعايش بين الدول في وئام. لقد نص ميثاق المنظمة على حل المشكلات المستعصية وحسم النزاعات عن طريق الحوار والتعاون. وهذا يمثل في الواقع الطريقة المثلى لصون السلام والاستقرار وتحقيق المنفعة المشتركة في وضع يكون الكل فيه رابحا.

إن الصين على التزامها الثابت بالبحث عن حل سلمي للمشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية عن طريق الحوار ودعم السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وفي منطقة شمال – شرق آسيا بأسرها. لقد أصبحت المباحثات السداسية الأطراف محفلا هاما للأطراف المعنية للاستمرار في الحوار والمشاورات بشأن أفضل السبل لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة ولتطبيع العلاقات بين البلدان المعنية ولبناء هيكل من علاقات الوئام في شمال – شرق آسيا. وسنواصل القيام بدورنا الإيجابي للدفع إلى الأمام بعملية المحادثات السداسية الأطراف بغية إخلاء شبه الجزيرة من السلاح النووي.

يظل خيار المفاوضات الدبلوماسية أفضل الخيارات لحل المشكلة النووية الإيرانية بالطرق السلمية وبما يتماشى ومصالح المجتمع الدولي. إن الصين تعارض انتشار الأسلحة النووية وتؤيد الالتزام بالنظام العالمي لعدم الانتشار النووي وبسلام وأمن الشرق الأوسط. إلا أن الجهود التي نبذلها في مجال عدم الانتشار يجب ألا تلهينا عن ضرورة دعم السلام والاستقرار. على الدول أن تفي بالتزاماتها الدولية كما يجب في ذات الوقت احترام حقها المشروع في الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، تناشد الصين كل الأطراف المعنية بإظهار المرونة والعودة إلى طاولة المفاوضات بأسرع ما يمكن. وستواصل الصين مساهمتها في المساعي المبذولة لإيجاد حل سلمي للمشكلة النووية الإيرانية.

إن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي هو جوهر قضية الشرق الأوسط، والصين إذ تؤيد قضية الشعوب العربية العادلة واسترداد حقوقهم الوطنية المشروعة، تأمل الصين أن تتمكن الدول العربية وإسرائيل من إنهاء نزاعها فورا عن طريق المفاوضات السياسية المبنية على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى مبدأ ”الأرض مقابل السلام“. وتناشد الصين الفلسطينيين أن يوحدوا صفوفهم كما ترحب بالمبادرة للدعوة لمؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط. ونأمل كذلك أن يثابر الشعب العراقي في مسعاه لتحقيق المصالحة الوطنية ولاسترداد أمنه واستقراره، وأن يساعد كل ذلك على تحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية الشرق الأوسط.

إن الحوار الثلاثي المتكافئ بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية يمثل آلية فعالة لحل قضية دارفور، وعلى المجتمع الدولي أن يعمل على استمرارية هذا الزخم وأن يمكّن هذه الآلية الثلاثية الأطراف من أن تؤدي دورها كاملا. علينا أن نتبع استراتيجية ذات مسارين هما تحقيق تقدم متوازن في عملية حفظ السلام والعملية السياسية من جهة والبحث عن حل دائم لقضية دارفور من خلال إحراز تقدم في مجالات الأمن والسياسة والعمل الإنساني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. إن الصين

ملتزمة بالسعي لإيجاد حل مناسب لمشكلة دارفور بعد أن قدمت المساعدات الإنسانية في عدة مناسبات. كما سترسل الصين وحدة من المهندسين العسكريين للانضمام لقوات حفظ السلام هناك. كذلك ستواصل الصين تقديم الدعم لعملية المصالحة الوطنية والسلام في السودان وستساهم في حل مشكلة دارفور وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية فيه.

وينبغي للجمعية العامة، في دورتها الحالية، تعزيز التطور السلمي لجميع البلدان. ويشكل الفقر مصدرا رئيسيا للمنازعات، وفي وسع التنمية وحدها أن تقضي على الفقر. والتنمية البشرية أمر يهمنا جميعا. ومن الواضح أنه لا يمكن بناء ازدهار مشترك حينما تكون هناك فجوة هائلة بين الشمال والجنوب. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل مع الشعور بالإلحاح وأن يضاعف جهوده لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ولتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب، وخاصة الوفاء بالاحتياجات الخاصة من أجل التنمية في أفريقيا. وعلى البلدان المتقدمة النمو زيادة مساعدتها، وزيادة فتح أسواقها المحلية، ونقل المزيد من التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وزيادة تخفيف عبء الديون على هذه البلدان.

وعلى البلدان النامية، من جانبها، أن تعتمد استراتيجيات وسياسات إنمائية تناسب ظروفها الوطنية وأن تعزز تنميتها الاقتصادية. وعلينا أن ندعم قيام نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح ومنصف وعادل ومعارضة سياسة الحماية التجارية. وينبغي أن نعمل على إحراز نتائج مبكرة وشاملة ومتوازنة لجولة مفاوضات الدوحة وأن نجعلها جولة إنمائية. وينبغي لإصلاح النظام الاقتصادي الدولي أن يعكس بشكل كامل التغييرات التي حصلت في الاقتصاد العالمي، وأن يتيح للبلدان النامية دورا أكبر والمزيد من التمثيل في النظام الاقتصادي الدولي.

وتولي الصين أولوية عليا لتعزيز التعاون الدولي بشأن التنمية بينما تنمِّي نفسها. ونسعى لتحقيق تنمية عالمية منسقة ومتوازنة. والصين، مع أنها دولة نامية ذاتها، فإنها ظلت تقدم على الدوام المساعدة إلى البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية، حسب قدرة الصين، وساعدت تلك البلدان على تحسين قدراتها على التنمية المستقلة والمستدامة. وذلك لأننا نؤمن بأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والازدهار المشترك للعالم إلاّ بتنمية البلدان النامية.

وتمثل مساعدة أفريقيا على تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي. وتتمتع الصين والبلدان الأفريقية بالاحترام السياسي المتبادل والمساواة والمنفعة الاقتصادية المتبادلة والتعاون المربح للجميع. والصين والبلدان الأفريقية تدعم بعضها بعضا وتواصل التشاور الوثيق في الشؤون الدولية. ويستمد كل واحد منا قوته من قوة الآخر في الإدارة بغية تعزيز التنمية. وبفضل جهودنا المشتركة، أحرز التعاون بين الصين وأفريقيا نتائج مثمرة. واستقبلت البلدان الأفريقية ذلك التعاون استقبالا حسنا، وحقق فوائد كبيرة لسكان الصين وسكان أفريقيا على السواء. وتعاون الصين مع أفريقيا ييسر تعاون أفريقيا مع البلدان الأخرى ولا يستهدف أي طرف ثالث.

وينبغي للدورة الحالية للجمعية العامة أن تكرس لتعزيز الاتساق بين البشر والطبيعة. والتنمية في العالم أحرزت تقدما ماديا وسببت اختلالا إيكولوجيا وتلوثا بيئيا على السواء. وحماية وطننا المشترك أمر يتسم بأهمية حيوية لمستقبلنا المشترك.

إن تغير المناخ مسألة بيئية، ولكنه في نهاية المطاف مسألة تتعلق بالتنمية. وقد نشأ خلال التنمية ولا يمكن حله إلا من خلال التنمية. وعلينا أن ندعم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو وأن نتمسك بمبدأ

المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تحمل مسؤولياتها، والوفاء بالتزاماتها بشأن تخفيض الانبعاثات بشكل جدي والاستمرار في قيادة جهود تخفيض الانبعاثات بعد عام ٢٠١٢. ويجب علينا تعزيز التعاون الدولي بشأن الطاقة والموارد والبيئة، وزيادة الجهود الرامية إلى تطوير وإدخال تكنولوجيا جديدة للحفاظ على الطاقة، ولحماية البيئية ولتخفيض الكربون، وإنشاء آليات معقولة لتمويل نقل التكنولوجيا. وذلك من شأنه تمكين البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيا المتطورة لحماية البيئة وتحمل كلفتها، والنهوض بالقدرات على الاستجابة لتغير المناخ، والتصدي الفعال لتغير المناخ من خلال تحقيق التنمية المستدامة.

إن الصين تأخذ تغير المناخ مأخذا جديا. وبالرغم من أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الحالية للفرد في الصين أقل من ثلث المتوسط في البلدان المتقدمة النمو، فإن الصين، التي تعمل بطريقة مسؤولة جدا تجاه البشرية، اتخذت العديد من التدابير الفعالة لمعالجة تغير المناخ، بما في ذلك اعتماد مجموعة من القوانين والنظم وتحديد الأهداف المتمثلة في تخفيض كثافة الطاقة وزيادة الغطاء الحرجي. وحددت الحكومة الصينية الأهداف التالية: تخفيض كثافة الطاقة والإطلاق الكلي للملوثات الرئيسية بحوالي ٢٠ في المائة و ١٠ في المائة على التوالي وزيادة معدل الغطاء الحرجي إلى ٢٠ في المائة للفترة بين نهاية عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٠. وستضطلع الصين، في إطار برنامجها الوطني لتغير المناخ، بدور فعَّال في التعاون الدولي بشأن تغير المناخ وستسهم بنصيبها في حماية المناخ العالمي.

إن النهوض بإصلاح الأمم المتحدة وتمكين المنظمة من الاضطلاع بدور هام في المحافظة على السلام العالمي وإعلاء شأن التنمية المشتركة وتعزيز التعاون بين البلدان أمر بالغ الأهمية لبناء عالم متناسق. وتؤيد الصين إصلاح الأمم المتحدة. والقرارات المتعلقة بالإصلاح التي اتخذت في اجتماع الفريق الرفيع المستوى احتفالا بالذكرى الستين لميلاد الأمم المتحدة المعقود في عام ٢٠٠٥ ينبغي تنفيذها بطريقة شاملة ومتوازنة. وينبغي منح الأولوية للإصلاح في مجال التنمية، وعلى الأمم المتحدة أن تزيد إسهامها في ذلك المجال. وعلى مجلس حقوق الإنسان أن يبني على نتائج الإصلاح في مرحلته السابقة وأن يصبح منبرا للحوار والتعاون بدلا من ساحة للمجابهة السياسية. وينبغي أن يولي إصلاح مجلس الأمن أولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية وأن يمنح البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم المزيد من الفرص للمشاركة في اتخاذ القرار. وينبغي أن تقوم الاقتراحات المتعلقة بالإصلاح على أساس أوسع توافق ممكن للآراء. والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف الأخرى لتحويل الإصلاح إلى عملية لتعزيز التشاور والحوار والنهوض بالتضامن والتعاون بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن الصين ملتزمة ببناء مجتمع يقوم على الديمقراطية وسيادة القانون والإنصاف والعدالة والنزاهة والصداقة والحيوية والاستقرار والنظام، حيث يعيش الناس في اتساق مع الطبيعة. وبغية بلوغ ذلك الهدف، تقوم الصين بالتنفيذ الكامل لنتائج التفكير العلمي بشأن التنمية. ونعمل على تعزيز الإنتاجية الاجتماعية وضمان حقوق البشر في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها من المجالات. وتقدم الصين، من خلال السعي الجدي إلى بناء مجتمع متناغم وتحسين الحياة المادية والثقافية لثلث سكان العالم، إسهاما حقيقيا في بناء عالم متسق.

لقد ظلت الصين دائما إلى تنمية نفسها باعتبار ذلك جزءا من المسعى العالمي لتعزيز التقدم المشترك للبشرية. وفي الشؤون الدولية، نحن ملتزمون بالأهداف التالية: تعزيز المشاركة في الشؤون الدولية من جانب جميع البلدان وعلى قدم المساواة والديمقراطية في العلاقات الدولية؛ تمكين جميع

البلدان من تقاسم فوائد العولمة الاقتصادية والتطور في العلم والتكنولوجيا لإحراز نتائج مربحة للجميع؛ وتعزيز التبادلات والتفاهم بين الحضارات والتنوع في العالم؛ وإعلاء شأن الحوار والثقة بين البلدان؛ والمعالجة المشتركة للمسائل العالمية. وتسعى الصين بشكل ثابت في طريق التطور السلمي وسنواصل تقديم المزيد من الإسهامات في قضية البشرية في تحقيق السلام والتنمية.

إن تايوان جزء لا يتجزأ من أرض الصين. ولن نسمح بأي تحد لمبدأ الصين الواحدة ولقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦). ولقد ظلت الجمعية العامة، طوال ١٥ عاما على التوالي، منذ عام ١٩٩٣، ترفض إدراج المسائل المتصلة بتايوان في جدول أعمال دورة الجمعية العامة. وهذا يظهر بشكل كامل أن أي تحرك يخالف أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو أي محاولات لتشويه أو إنكار قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) لن تلقى أي تأييد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومصيرها الفشل. ونأمل ألا تسمح البلدان المعنية لأنفسها بأن تتلاعب بها سلطات تايوان وأن توقف القيام بتحركات خاطئة من هذا النوع.

وسلطات تايوان الآن تتشبث بعناد بالمسار الانفصالي المتمثل في ''استقلال تايوان'' وتحاول بكل الوسائل تأمين إجراء استفتاء بشأن طلب الانضمام إلى الأمم المتحدة تحت اسم تايوان. وهذا يشكل خطوة خطيرة أخرى نحو ''استقلال تايوان قانونا'' اتخذتها سلطات تشن شوي - بيان. وهذا التحرك، إن لم يكبح، سيعرض لخطر بالغ السلام والاستقرار في جميع أنحاء المضيق وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وظلت الحكومة الصينية دائما تبذل كل الجهود لتشجع بكل إخلاص التطوير السلمي للعلاقات عبر المضيق وللسعي للتوحيد السلمي. ولكننا لن نسمح أبدا لأي أحد أن يفصل تايوان من الصين بالإسم أو بأي طريقة أخرى. ويحدونا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي تأييد قضية التوحيد السلمي للصين، ودعم الشعب الصيني في معارضة ورفض الأنشطة الانفصالية من أجل ''استقلال تايوان''، والعمل معنا للمحافظة على السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

إن الألعاب الأوليمبية، التي تمثل تطلع البشرية إلى السلام والتنمية والتعاون والصداقة، ستقام للمرة الأولى في الصين - وهي بلد قديم وشاب على السواء - ابتداء من ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨. عالم واحد وحلم واحد - هذا هو موضوع الألعاب الاوليمبية في بكين. وسكان الصين الذين يبلغ عددهم ١,٣ بليون نسمة، يتطلعون مع بقية سكان العالم بتوق إلى افتتاح الألعاب. وتشكل الألعاب الاوليمبية لعام ٢٠٠٨ مناسبة هامة لشعب الصين وللشعوب الأخرى في العالم على السواء. ونحن على ثقة بأنه بالجهود التي يبذلها الشعب الصيني وبالدعم القوي من المجتمع الدولي، ستبرز الألعاب الاوليمبية لعام ٢٠٠٨ بوصفها مناسبة ناجحة للغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

السيد أبو الغيط (مصر): سيدي الرئيس، منذ ست سنوات، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقفنا جميعا، وكنت عندئذ بينكم كممثلين للمجتمع الدولي في هذه القاعة، وقفة تضامنية واحدة في وجه الإرهاب الدولي. وعبرنا بكل لغاتنا وأديانا وثقافاتنا عن إدانتنا لكل عمل إرهابي يستهدف مدنيين أبرياء. أدنا وشجبنا، ثم استجمعنا إراداتنا وعزمنا على العمل الجاد لمكافحة هذه الظاهرة المقلقة والخطيرة. وتوافقنا على العمل بجدية ليس فقط من أجل المكافحة الأمنية للظاهرة، ولكن أيضا في سبيل تحقيق انفراجات طال انتظارها في أزمات وصراعات قديمة. أزمات وصراعات

صارت – من فرط تعقيدها وامتدادها – حاضنة للبائسين واليائسين من أبناء إقليمنا بالذات، تغذي لديهم الشعور بالظلم واليأس، وتدفعهم دفعا إلى الانخراط في صفوف معتنقي الأفكار الظلامية المتطرفة التي لا تعرف سوى لغة العنف وسيلة بل وأحيانا غاية.

وشمرنا جميعا عن سواعدنا. وساد اعتقاد في منطقة الشرق الأوسط بأن انفراجات قريبة على وشك الحدوث، وأن محاصرة الإرهاب الدولي بنجاح والقضاء عليه سوف يتمان ليس من خلال الملاحقات الأمنية فحسب، ولكن أيضا – وبشكل متواز ولا يقل أهمية – من خلال تجفيف منابعه الفكرية وموارد جماعاته البشرية والمادية.

غير أنه يبدو أننا ضللنا الطريق خلال هذه السنوات الست. وتبعثرت أهدافنا فتبعثرت طاقاتنا. ولم نفلح كمجتمع دولي في الحفاظ على ذلك الزخم الهائل الذي تولد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتجسد في هذه القاعة ذاتها للعمل معا يدا بيد من أجل تفريغ شحنات التوتر الموجودة في إقليمنا، وصولا إلى تسوية الصراعات السياسية المزمنة. وللأسف، فرضت مخططات سياسية محلية ضيقة الأفق من جانب البعض. وحلت أهداف تفتقر إلى الحكمة محل الأهداف السامية التي كنا ننتظر العمل معا على تحقيقها وبدلا من أن يتركز نظرنا وعملنا على استئصال بؤرة الإرهاب الدولي – التي لم تكن كبيرة منذ ست سنوات – صار هناك غياب للرؤية السليمة للهدف الأساسي. ولم يعد استئصال الإرهاب الدولي هو الغاية، بل تحول إلى عنوان فضفاض وصار هناك قهر وعذابات وإذلال، ومقاومة وإرهاب أكثر وأعنف وبشاعات مقابلة. لم تكن مفاجأة لنا، فقد تاه للأسف الهدف.

ووقفنا جميعا مشدوهين مذهولين – ما الذي يجري في هذا الإقليم وفي هذا العالم؟ كيف ضاع منا الهدف؟ كيف يمكن أن ينجر عالمنا إلى نقطة تقترب من صراع بين الحضارات والثقافات والأديان؟ لماذا يحاول البعض الزج بالدين الإسلامي الكريم في متاهة صدام غير محدود مع الغرب؟ صدام لا يفيد أحدا، بل على العكس يضر بالجميع ضررا بالغا. ومن هنا، السؤال: ما الذي يمكن لنا – نحن عقلاء هذا العالم – أن نفعله لتصحيح المسار؟

الحق أقول لكم إن هذا السؤال الأخير هو ما يشغل بالنا للإجابة عليه، فعلى أهمية الأسئلة الأخرى، ومع إدراكنا الكامل لحقائق الإجابة عليها، نفضل أن نتركها للمؤرخين والباحثين يتدارسون ما حدث. ويرصدون الأخطاء ويعلقون عليها، ويحمّلون كل طرف مسؤولياته التاريخية إزاءها. ولكن المهمة الأكثر إلحاحا، في الحقيقة، هي التي تتمثل في كيفية معالجة هذا الانحراف عن المسار، وكيفية الخروج من النفق المظلم الذي أُدخلنا فيه. إن المخرج السليم، في تقديرنا، يجب أن يبدأ من حيث كان يجب أن نبدأ كفاحنا الأساسي – أي بالتعامل المباشر والناجح مع الصراعات المزمنة، وفي مقدمتها النزاع العربي الإسرائيلي، الذي تقع القضية الفلسطينية منه موقع القلب.

إن أية محاولة لتحقيق الاستقرار ونشر السلام والأمن في العالم دون التعامل الجاد مع القضية الفلسطينية ومع النزاع العربي الإسرائيلي لن يُكتب لها النجاح، والعكس صحيح. فالعمل الجاد والدؤوب في سبيل تحقيق تسوية شاملة وعادلة لهذا النزاع ولهذه القضية يخدم السلام والأمن الدولي بشكل مباشر ويصبُّ في مصلحة تحقيق استقرار الشرق الأوسط؛ الذي يعلم الجميع أهميته للاستقرار العالمي. كما يتعين علينا أيضا أن نستمر في التفكير والعمل من أجل نزع فتيل الأزمات في العراق ولبنان، وأن نعمل على تثبيت الاستقرار وتحسين الأوضاع في دارفور.

لا يكاد أحد يصدق أنه بعد مرور ستة عشر عاماً على انعقاد مؤتمر مدريد التاريخي للسلام بين العرب وإسرائيل؛ وبعد مرور أربعة عشر عاماً على توقيع أول اتفاق فلسطيني إسرائيلي في أوسلو؛ وبعد مرور أحد عشر عاماً على اعتماد الدول العربية خيار السلام كخيار استراتيجي في نزاعها مع إسرائيل؛ وبعد مرور خمس سنوات كاملة على إعلان الدول العربية مبادرتها التاريخية بإبداء الاستعداد لإقامة علاقات سلام طبيعية بين العرب وإسرائيل مقابل تخلي إسرائيل عن الأراضي التي احتلتها بالقوة عام ١٩٦٧ وتسوية القضية الفلسطينية بشكل عادل؛ وأنه بعد مرور خمس سنوات أيضاً على توصل الفلسطينيين والإسرائيليين إلى اتفاق ومذكرات هي أقرب ما تكون إلى الشكل النهائي لحل هذه القضية؛ لا يكاد أحد يصدق أن السلام ربما يبدو لنا اليوم أبعد منالاً مما كان في مطلع التسعينيات؛ وأن حديثا يدور الآن في حلقات مفرغة حول ”أسس“ التسوية ومبادئها وهي المعروفة لنا جميعا؛ وأن المفاوضات يمكن أن تُستأنف، بشق الأنفس، للاتفاق على آليات وصياغات جميعها تُعد في إطار المادة المستهلكة القديمة التي لا تقدم ولا تؤخر.

نحن في مصر ندرك أن استمرار هذا الصراع يؤجج الفكر والمشاعر في المنطقة. وتعلمون جميعاً ما بذلته مصر من جهد وما قدمته من تضحيات من أجل إنهاء هذا الصراع التاريخي بشكل عادل وشامل وبما فيه مصلحة لجميع الأطراف.

ولكن الأمر يحتاج إلى قيادة وإلى شجاعة من الجميع وإلى رؤية صحيحة وسليمة تقوم على أن استمرار هذا النزاع بدون تسوية سلمية ليس يغبن شعبا كاملا حقه في الحرية والكرامة فحسب، بل أيضاً يصب بشكل مباشر في اتجاه دعايات العنف والتطرف والتخلي عن سبل التفاوض السياسي والسلمي لتحقيق الأهداف. وبالتالي، يتأجج الصراع لسنوات قادمة. وتستمر الشعوب في المعاناة. ويستمر العالم يواجه حالة عدم الاستقرار والاستقطاب الحادة كما نشاهد حالياً.

إن مصر أبدت وتبدي استعدادها المستمر للعمل مع جميع الأطراف الفلسطينيين والإسرائيليين، الأمريكيين والأوروبيين، والآخرين ممن يهتمون بمصالح الشعب الفلسطيني وبمصالح شعوب المنطقة وبمصالح الاستقرار والسلام العالمي، من أجل استئناف الحوار السياسي الجاد الذي يفضي إلى تسوية في إطار زمني محدد غير ممتد. ونحن لن ندخر وسعاً في سبيل تحقيق ذلك الهدف، ولن نيأس رغم المشكلات والصعاب. سنعمل بإخلاص لأننا ملتزمون بقضية أشقائنا الفلسطينيين وبإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، ولأننا ملتزمون بقضية تحرير بقية الأراضي العربية المحتلة في سورية ولبنان، ولأننا ملتزمون بغاية تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، ولعل الاجتماع الذي دعا إليه الرئيس بوش هذا الخريف يوفر فرصة هامة إذا أعد له الإعداد الجيد، لتحقيق تقدم طال انتظاره.

أما العراق الشقيق فلا يزال يدمى. ولا يزال الآلاف من أبنائه تُزهق أرواحهم غدرا. ولا يزال آلاف أكثر يهجرونه لصعوبة العيش فيه. حال عراق اليوم يأسى له القاصي والداني. فعلى الرغم من وجود عملية سياسية تفهمناها وشجعناها فإن الأحداث على الأرض بتفاعلاتها وتداعياتها السلبية للغاية هي التي تتحكم في شكل عراق اليوم وفي صورته أمام المجتمع الدولي. إن العراق يحتاج اليوم أكثر ما يحتاج إلى زعامات وقيادات تحرص على وحدة هذا البلد العربي الرئيسي، قيادات تسعى للتوافق وتبتعد عن الطائفية والمذهبية، قيادات تمد يدها بعضها لبعض بالحوار وليس بالسلاح، قيادات تتحد بعضها مع بعض لمكافحة التنظيمات

المسلحة غير المشروعة التي تحصد أرواح عشرات العراقيين يوميا، قيادات تجلس جميعاً معا لتتفق على شكل ومستقبل دولة العراق في الدستور العراقي الذي نرى أنه ينبغي أن يُجسد أحلام ومطامح كل العراقيين دون تهميش أو إقصاء، وأن يبني دولة عصرية متطورة تقوى باختلاف مكوناتها ولا تحاصص بينهما المناصب على أساس مذهب أو قومية بما يوتر علاقاتهما ويكرس الفتنة بينهما.

وتود مصر التأكيد مجدداً على أهمية وحدة وسيادة أراضي العراق بالشكل الذي يتوافق عليه العراقيون جميعاً، وعلى ضرورة توقف التدخلات الأجنبية عن التأثير على مجريات الأمور في هذا البلد الشقيق. كما أنها تؤكد على دعمها الكامل لكل جهد إقليمي ودولي يساعد العراقيين على تجاوز هذه الأوضاع الصعبة، كما أنها لا تغفل عن مطالبة العراقيين المستمرة بالاتحاد والحوار لاستعادة وتعزيز الثقة فيما بينهم.

إن لبنان الشقيق يمر هو الآخر بأزمة دقيقة. فما بين خلافات داخلية وتجاذبات إقليمية يبدو أفق تسوية هذه الأزمة بعيداً وصعبا. والوضع في لبنان دقيق ولا ينبغي تحميله بأوزار تطاحنات تدور رحاها في الإقليم. ومن هنا، فإن مصر تدعو دوماً إلى رفع الأيدي عن لبنان وتركه لأهله يقررون ما يريدونه بأنفسهم. وما زلنا نشجع سياسيي لبنان على الحوار فيما بينهم، ونأمل أن يتمكنوا من مواجهة الاستحقاقات المقبلة، وأبرزها وأكثرها خطورة الاستحقاق الرئاسي بشكل متوافق مع الدستور اللبناني وبما يمكنهم من الحفاظ على المؤسسات الدستورية اللبنانية وعلى مكتسبات الديمقراطية اللبنانية التي تدعو للاعتزاز. إن النموذج اللبناني في التعايش نموذج مهم لا ينبغي السماح بتعرضه لانتكاسة كما حدث في الماضي، وسوف تعمل مصر مع جميع الأطراف من أجل تحقيق هذا الهدف.

إن الأوضاع الصعبة التي عرفها إقليم دارفور في السودان منذ اندلاع أزمته قد تطلبت منا وقتاً وجهداً وعملاً دؤوبا وشاقا من أجل نزع فتيل الأزمة والعمل على تسويتها بشكل يضمن لأبناء الإقليم جميعاً الحق في حياة كريمة. وإذ رحبت مصر باهتمام المجتمع الدولي الواسع بتلك الأوضاع، فإنها سعت بشكل مستمر إلى التقريب بين أطراف الأزمة بالتعاون مع الأطراف الإقليمية والدولية ذات الاهتمام. وللتدليل العملي على مدى اهتمام مصر بالعمل على الأرض من أجل تثبيت الاستقرار في دارفور، فقد عرضت مساهمة سخية بحوالي ٣ ٠٠٠ ضابط وجندي في قوة حفظ السلام المختلطة التابعة للأمم المتحدة في الإقليم، والعرض لا يزال قائماً جنباً إلى جنب مع جهود مصر في تنمية الإقليم من خلال حفر ٤٠ بئراً تتيح موارد مائية لأعداد أكبر من أبناء دارفور.

وتؤمن مصر إيمانا عميقا بالدعائم الرئيسية الثلاث التي تقوم عليها المعاهدات الدولية، بشأن نزع السلاح وهي عدم الانتشار ونزع السلاح والحق الأصيل لكل دولة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبالرغم من أن قبول مصر عام ١٩٩٥ بالتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار ضمن صفقة متكاملة تضمنت قرارا يطالب جميع دول المنطقة بلا استثناء بالانضمام إلى المعاهدة ويلزم الدول المسؤولية عن صون الأمن الدولي بأن تضطلع بمسؤوليتها، فإن هذا الهدف لم يتحقق بعد نظرا لعدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة رغم جميع الدعوات الإقليمية بل والدولية الموجهة لها في ذلك الشأن.

إن عالم اليوم للأسف يشهد خلل وازدواجية في المعايير في التعامل مع مختلف الأطراف ذات الطموح أو الإمكانات أو المعرفة في مجال الاستخدامات النووية. وترى مصر أن النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار سيتعزز وأن نظام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط سيتعزز عندما

يكون هناك تطبيق مماثل بمعيار واحد على جميع دول المنطقة بلا استثناء.

شهدت الدورة السابقة مشاورات ومحاولات عديدة – معظمها جاد – حول موضوع إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه. ولا يزال هذا الهدف صعب المنال رغم كثرة المشاورات والاجتماعات والمساعي. ومصر، من منطلق انتمائها إلى المجموعة الأفريقية، تعلن مجددا التزامها الكامل بمحددات الموقف الأفريقي الموحد الذي يظل موقفا متوازنا وعادلا من شأن الأخذ به أن يحقق المطالب الأفريقية المشروعة. ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن في حد ذاته هدف أصلي يجب أن نسعى إلى تحقيقه ولا ينبغي أن يتوارى بسبب ما يسعى البعض منا لتحقيقه من توسيع المجلس فقط. إن أمامنا الكثير من العمل في مجالات كثيرة. ولما كان الوقت ضيقا، فلا أرى إلا أن أختتم بالقول إن حالة عالمنا اليوم لا تدعو للابتهاج بل تدعو للقلق. وسوف يحتاج الأمر منا إلى العمل معا بعقول منفتحة من أجل تغيير هذه الحالة لتصبح أفضل ولتلبي بشكل أكبر تطلعات شعوبنا في الحرية والعدالة والعيش الكريم والأمن والسلام.

وستعمل مصر خلال هذه الدورة على الدفع بالأولويات والرؤى التي طرحتها في هذا البيان جنبا إلى جنب مع مجموعة أخرى من الموضوعات التي لم يتسع المجال لذكرها.

ونتطلع إلى أن تتضافر جهودنا من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها، فالمسؤولية تقع على عاتقنا جميعا والنتيجة نتحملها معا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى صاحب السمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية في الإمارات العربية المتحدة.

الشيخ آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم الصديق، بأخلص التهاني بانتخابكم رئيسا للدورة الثانية والستين للجمعية العامة، مؤكدا حرصنا على التعاون معكم لتسهيل مهمتكم.

كما يسعدني أن أعرب عن تقديري للجهود المتميزة التي بذلتها الشيخة هيا راشد آل خليفة في إدارة أعمال الدورة الماضية، وسعيها المخلص للوصول بها إلى نتائج ملموسة، خاصة على صعيد الحوار بين الثقافات وأغتنم الفرصة أيضا لأحيي الأمين العام، معالي بان كي- مون، على المبادرات التي قام بها منذ توليه قيادة المنظمة الدولية لتفعيل دورها.

ما زال عالمنا يعاني من العديد من القضايا والصراعات والتهديدات الإقليمية والدولية. ومن أبرزها الفقر والأوبئة وتدهور البيئة، والإرهاب والجريمة المنظمة، وتنامي ممارسات التطرف وانتهاكات حقوق الإنسان، ومحاولات التسلح النووي، وغيرها، الأمر الذي يدعو الجميع إلى العمل بإخلاص وعزم لتنفيذ القرارات والتوصيات وبرامج العمل التي أقرتها الأمم المتحدة وصدرت عن قادة الدول الأعضاء.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، من واقع حرصها على علاقات حسن الجوار، ومبدأ احترام سيادة الدول على أراضيها، تؤكد أنه لم يتم إحراز أي تقدم تجاه تسوية قضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى منذ عام ١٩٧١، وذلك على الرغم من المساعي والمبادرات السلمية الإيجابية التي لم تنفك بلادي تدفع باتجاهها، والتي تدعو إلى حل هذه القضية بالطرق السلمية سواء عبر مفاوضات ثنائية غير

مشروطة أو القبول بإحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية.

إن منطقتنا مثخنة بالصراعات الحادة التي تحتاج إلى معالجة سريعة وفعالة. وفيما يخص العراق، فإننا نؤكد على ضرورة الكف عن التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام سيادته، وعلى تعاون الجميع من أجل وقف العنف والحد من تأجيج المشاعر، ومواجهة دعوات التقسيم والتشرذم. كما ندعو إلى مساندة حكومة عراقية تعمل فعلا على تحقيق المصالحة الوطنية، مجددين دعمنا لمشاريع إعادة الإعمار في العراق.

أما فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط، فإننا ندعو الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، لأن يلعبا دورا أكثر فاعلية إلى جانب المجموعة الرباعية في تفعيل عملية السلام. ونؤكد أن حل الصراع العربي الإسرائيلي لن يتحقق إلا بقبول إسرائيل مبادرة السلام العربية التي تستند إلى قرارات الشرعية الدولية وتقدم حلا متوازنا وشاملا لهذا الصراع الذي طال أمده.

وفي هذا الإطار، فإننا نتابع باهتمام الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ونتطلع إلى أن يتوصل وبحضور جميع الأطراف المعنية، إلى تسوية متوازنة وعادلة على أساس مبادرة السلام العربية، كما نجدد دعمنا لحق سورية في استعادة كامل سيادتها على هضبة الجولان المحتلة.

إننا ننظر بارتياح إلى الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل إعادة الاستقرار والأمان إلى ربوع لبنان، وهو ما يتطلب الضغط على إسرائيل للوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك احترام سيادة لبنان والانسحاب من مزارع شبعا وقرية الغجر، وتسليم خرائط الألغام التي زرعتها في جنوبه، ونؤكد في الوقت ذاته دعمنا لمشاريع الإعمار في لبنان، وحرصنا على وحدته واستقراره ومتانة مؤسساته الدستورية.

وفي هذا الصدد، لا بد من التنويه بأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أنجزت العديد من مشاريع الإعمار والمساعدات الإنسانية للشعب اللبناني الشقيق، كما أنها تواصل جهودها بالتعاون مع الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية لإزالة الألغام وذلك استكمالا للمشروع الذي كانت قد بدأته في عام ٢٠٠١ وخصصت له خمسين مليون دولار.

إننا نأمل أن تتوصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران إلى اتفاق سلمي ونهائي يحول دون المزيد من التوترات والمواجهات الجديدة في منطقتنا ويساعد على طمأنة دولها بعدم تعرضها لأي تهديد. وإننا نؤكد على ضرورة عدم إبقاء إسرائيل خارج نظام عدم الانتشار النووي.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، تواصل تعاونها التام مع كل الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، بما في ذلك عمليات غسيل الأموال مؤكدين أهمية تعزيز الحوار بين الحضارات وتعميق مفاهيم التسامح بين الأديان.

إن ما تقوم به دولة الإمارات من مساهمة في تمويل مشاريع التنمية في حوالي ٩٥ دولة وما قدمته من مساعدات تجاوزت ٧٠ بليون دولار يهدف إلى نشر ثقافة السلام وتعزيز الاستقرار في تلك الدول وفي العالم.

وأنشأت دولة الإمارات لهذا الغرض عددا من المؤسسات منها صندوق أبو ظبي للتنمية ومؤسسة زايد للأعمال الخيرية ومؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الخيرية ومؤسسة محمد بن راشد الخيرية التي أطلقت حملة ”دبي العطاء“ التي تستهدف في المرحلة الأولى تأمين التعليم لمليون طفل حول العالم، وخاصة في آسيا وأفريقيا.

لقد تمكنا منذ قيام دولة الإمارات عام ١٩٧١ وحتى الآن من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية حققت الاستقرار والرخاء لمواطني الإمارات ووفرت فرص العمل والاستثمار والتجارة للملايين من البشر الذين يعملون فيها.

وبموازاة ذلك، أطلقنا برنامجا مرحليا للإصلاح السياسي، حيث تم في مرحلته الأولى انتخاب نصف أعضاء المجلس النيابي في الدولة، في خطوة مهمة لتعزيز المشاركة السياسية.

وفي هذا الإطار يسعدني أن أنوه بما حققته المرأة الإماراتية من مكاسب وطنية كبيرة، حيث تم تمثيلها بمقعدين في مجلس الوزراء وبنحو ربع مقاعد المجلس الوطني الاتحادي، وكذلك بتمثيلها في السلطة القضائية، إضافة إلى مشاركتها في المناصب القيادية العليا ومختلف مواقع اتخاذ القرار.

وتتويجا لجهودها الوطنية وتعاونها الإقليمي والدولي، أصدرت دولة الإمارات قانونا لمكافحة الجرائم الإرهابية، كما أصدرت قانون مكافحة غسل الأموال، وجمدت عددا من حسابات البنوك والشركات المشتبه فيها وأصدرت قانون التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، وقانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر. كما أصدرت دولة الإمارات قانون السلع الخاضعة للرقابة في الاستيراد والتصدير.

ونفذت دولة الإمارات في إطار حرصها على التواصل الثقافي والحضاري مع العالم، مجموعة من المبادرات، من بينها جائزة زايد للكتاب التي تبلغ قيمتها مليوني دولار، وتهدف إلى تشجيع المبدعين والمفكرين في جميع ميادين الثقافة الإنسانية.

كما حرصنا على نقل تجارب أعرق جامعات العالم إلى أرض الإمارات، وفي مقدمتها جامعة السوربون أبو ظبي، وأنشأنا ”مؤسسة الإمارات“ من أجل تطوير المستويات التعليمية والتكنولوجية والفكرية والبحثية، كما قررنا إنشاء متحف اللوفر أبو ظبي ومتحف جوجنهايم أبو ظبي، وإيمانا منا بأهمية التواصل الثقافي بين الشعوب في الحفاظ على التراث التاريخي العالمي والحضارة الإنسانية.

تعتز دولة الإمارات بأنها تحتضن في ربوعها مواطنين من مختلف الأعراق والأديان والثقافات والدول، التي يزيد عددها عن عدد أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، يتعايشون جميعهم بانسجام يعتبر نموذجا لما يجب أن يكون عليه عالمنا المعاصر.

وانسجاما مع التزاماتنا بموجب الاتفاقيات الدولية التي وقعتها دولة الإمارات العربية المتحدة والمتعلقة بالعمل والعمال وحقوق الإنسان، وضعنا العديد من القوانين والتشريعات التي تضمن كامل حقوق العمالة الوافدة وفقا للقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية. وأؤكد هنا أن السلطات المختصة في الدولة تحرص على التطبيق الكامل لهذه القوانين والاتفاقيات بما يضمن حماية العمال وتوفير أفضل ظروف العمل والإقامة لهم.

وختاما، فإننا نعرب عن أملنا في أن تتواصل مشاوراتنا حول المسائل الدولية الملحة المعروضة على جدول أعمال دورتنا بروح من التضامن والنهج الإيجابي الهادف إلى تحقيق ما ننشده من طموحات السلام والتنمية والرخاء لعالمنا وشعوبنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة أرسولا بلاسنيك، الوزيرة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية في جمهورية النمسا.

السيدة بلاسنيك (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في المستهل أن أتناول مسألة ملحة: أي الحالة في ميانمار/بورما. ونضم صوتنا إلى الأصوات العديدة، بما في ذلك شركاؤنا في الاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا، المطالبة بالوقف الفوري لأعمال العنف. ويجب أن

يوقف سفك الدماء. ولا بد من احترام الحقوق الديمقراطية وحرية الاجتماع والتعبير. كما نجدد الدعوة إلى الإفراج عن قائدة المعارضة الديمقراطية البورمية، اونغ سان سو كيي الحائزة على جائزة نوبل للسلام. وأطلق ذلك النداء أيضا في الاجتماع الذي عقدته هذا الصباح الشبكة المعنية بتمكين المرأة، التي تجمع بين القيادات النسائية من جميع أنحاء العالم.

بوسعنا جميعا أن نلمس الشعور بالإلحاح في هذه الدورة الثانية والستين للجمعية العامة فيما يتعلق بضرورة التصدي للتحديات الحالية بالعمل المشترك الحاسم. وما تغير المناخ ونزع السلاح والتكنولوجيات الخطيرة سوى ثلاثة أمثلة تتطلب عملا مشتركا من هذا القبيل الآن.

وأود بالتالي أن أدعو إلى استئناف العمل بتعدد الأطراف الفعلي. وأود أن أدافع عن إقامة شراكة عالمية جديدة – أي السعي المشترك إلى حلول مشتركة مستدامة، تتوحد بتشاطر الشعور بالمسؤولية والهدف. ويكتسي مفهوم الشراكة في حد ذاته أهمية أساسية في التصدي للتحديات الجديدة، داخل مجتمعاتنا وفي القرية العالمية على حد سواء. وأن الشراكة نهج يقوم على التوافق التام ويستند إلى اعتراف بعضنا ببعض واحترام بعضنا بعضا بوصفنا سواسية. كما أن الشراكة خيار يتطلب الكثير من الجهد: فكل من يريد أن يتعامل معه الآخرون بوصفه شريكا يجب أن يتصرف تصرف الشريك.

ونعلم جميعا أنه ليس بمقدور أي منا، ولا حتى أقوانا، السيطرة على تحديات القرن الحادي والعشرين بمفرده. ففي عصر العولمة، أصبحت النزعة الانفرادية والنزعة القومية تؤديان إلى طريق مسدود. وهما ببساطة لا تحققان نتائج فعلية ودائمة. وبالتالي، فإننا نحتاج إلى عمليات عالمية وأهداف عالمية. وينبغي أن نعمل بهمة لبناء الثقة ومقاومة تلاشي الثقة الذي كثيرا ما يؤدي إلى العمل الانفرادي.

ويشكل تغير المناخ التحدي البديهي الذي يجب معالجته في إطار هذه الشراكة العالمية الجديدة. والأمم المتحدة هي الإطار الوحيد الذي يمكن فيه وضع اتفاق عادل وعالمي بالفعل. وينبغي الربط بين الجهود الإقليمية والقطاعية لتعزيز هذه العملية العالمية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن إلا في هذا المكان لمن يسهمون بأقل قسط في تغير المناخ لكنهم أكثرهم ضررا منه – مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية – إسماع أصواتهم.

كما يحتاج نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع نشوب الصراعات إلى استئناف نهج تعددية الأطراف وإقامة شراكة جديدة على نحو يتسم بالمصداقية. وفي العصر النووي، لا يمكننا ببساطة قبول المستوى الراهن للتسلح وبوادر حدوث سباق جديد للتسلح. وبالتالي، ينبغي أن نقوم فورا بإعادة إدراج عدم الانتشار والتخفيض الفعلي لمخزونات الأسلحة على رأس جدول الأعمال العالمي.

ويمكن تحقيق التقدم في بعض المسائل المحدودة المتعلقة بتعدد الأطراف. ويزداد بصورة مطردة عدد الدول المؤيدة لدعوتنا إلى اعتماد صك ملزم قانونا بحلول عام ٢٠٠٨ لحظر الذخائر العنقودية، التي تتسبب في إلحاق ضرر غير مقبول بالمدنيين. والنمسا عازمة على مواصلة الاضطلاع بدور ريادي في هذه العملية، من خلال فرض حظر وطني كلي على هذا السلاح الفتاك.

وتشكل التكنولوجيا النووية مجالا ثالثا لإقامة شراكة عالمية جديدة, وسواء رضينا أو أبينا، فالعالم آخذ في التحول إلى عالم نووي, وهذا أمر مؤسف في حد ذاته لبلدان من قبيل النمسا التي تخلت تماما عن الطاقة النووية لأنها تؤمن بأنها مصدر خطير وغير مستدام للطاقة. وستؤدي زيادة محطات الطاقة النووية في جميع أرجاء العالم بكل تأكيد إلى مزيد من التوترات بشأن طبيعة البرامج النووية الوطنية، سواء لأغراض

الطاقة أو لتطوير الأسلحة، هناك منطقة رمادية تتسم بقدر كبير من الخطورة بين ما هو مسموح به وما يمكن القيام به.

ويمكن لإقامة شراكة عالمية جديدة تصبح فيها أجزاء دورة الوقود النووي الحساسة متعددة الأطراف أن تتيح الفرصة للخروج من نفق الأزمة. وينبغي أن نوجد نظاما تخضع فيه مرافق التخصيب لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وستكفل الوكالة إمدادات كافية من الوقود للبلدان التي تفي تماما بمعايير عدم الانتشار من خلال بنك دولي للوقود النووي. ومن شأن ذلك أن يساعد على منع التوترات وجعل مرافق التخصيب الوطنية الجديدة غير ضرورية.

وفي الوقت الراهن، يشكل البرنامج النووي الإيراني – لعدة أسباب – مصدر انزعاج بالغ للمجتمع الدولي برمته، وليس للبعض منا فحسب. وينبغي لإيران أن تأخذ هذه الشواغل بمنتهى الجدية. ومن الواضح أنه من واجب إيران تبديد أي شكوك بشان طابع برنامجها بتقديم دليل قاطع للهيئة العالمية المعنية بالرقابة، أي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الآن. وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى، فإننا نؤيد بشدة دعوة المدير العام البرادعي إلى مضاعفة فترة التوقف ونحث إيران على الاستجابة لهذا النداء.

وينبع التزامنا بالسلم والأمن من إيماننا الراسخ بأن الحق يجب أن يعلو على القوة. ومن المفهوم أن الدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة من قبيل النمسا تتمسك تمسكا شديدا بسيادة القانون. فاحترام سيادة القانون بالنسبة لنا ليس مسالة اختيار بل ضرورة. وإلى جانب بلدان أخرى تشاطرنا التفكير ذاته، سنواصل تعزيز سيادة القانون، وسنقدم دعما قويا للوحدة المعنية بتقديم المساعدة فيما يتعلق بسيادة القانون المنشأة حديثا.

وتؤمن النمسا بقوة الشراكة التي تعلو فيها المساواة والثقة المتبادلة واحترام التنوع على منطق القوة الفج. ومن خلال تجربتنا، نرى أن أفضل سبيل لبناء الشراكة العالمية الفعالة هو استنادها إلى الشراكات الإقليمية والملكية الإقليمية. وبالتالي، فالنمسا ملتزمة بتطوير علاقة جديدة على قدم المساواة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، خلال مؤتمر القمة القادم بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في لشبونة.

ولهذا الغرض، ستشترك بوركينافاسو والنمسا في استضافة مؤتمر في واغادوغو في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن كيفية إحلال السلام المستدام. وسيجمع الاجتماع بين مشاركين من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومن أوروبا في مسعى لتقديم إسهام مشترك في مؤتمر قمة لشبونة – بتعزيز سياسات حسن الجوار، وسيادة القانون والحكم الرشيد، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإيجاد فرص العمل للشباب، وتشجيع تعليم الفتيات بصورة فعالة.

وإلى جانب الأمم المتحدة، يقوم الاتحاد الأفريقي حاليا بارتياد مجالات جديدة من خلال التحضيرات للعملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. فهول ما نشهده من معاناة بشرية في الإقليم يفوق كل خيال أحيانا. وبالتالي، فإننا نرحب بالجهود المتواصلة للتخفيف من شدة هذه المحنة، بما في ذلك في الدول المجاورة.

ونحن الأوروبيين لا يمكن أن نكون صادقين في مطالبتنا أقاليم أخرى في العالم بالاضطلاع بمسؤولياتها إذا بقينا عاجزين عن التصدي للتحديات في قارتنا، خاصة في ما يتعلق بمسألة كوسوفو. وينبغي أن نسوي الآن آخر مسألة متعلقة بتحديد المركز لم تحلّ في منطقة غرب البلقان. وبالتالي، فإننا نؤيد تماما الجهود التي تجريها المجموعة الثلاثية المعنية بكوسوفو، ونشجع بلغراد وبريشتينا على الاستفادة

بصورة قوية من جهود التفاوض. وقد قدم لنا المبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس أهتيساري، توجيها واضحا. ونحن الأوروبيين نريد لكل شخص في كوسوفو أن يعيش في كرامة وحرية وأمن. وعلى المنظمات الدولية المعنية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، ألا تدخر أي جهد لتحقيق ذلك الهدف. ويمثل ذلك أيضا واجبنا المستمر بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يشير إلى الإسهام المحدد الذي يمكن للاتحاد الأوروبي القيام به في استقرار كوسوفو فضلا عن منطقة البلقان بأكملها.

والنساء في جميع أنحاء العالم على استعداد للاضطلاع بمسؤولية رئيسية عن منع نشوب الصراعات وتسويتها وبناء السلام. غير أن النساء يحتجن أيضا إلى أن نمنحهن نصيبا عادلا من الوظائف في جهود الوساطة الدولية وبناء السلام. قبل وقت ليس طويلا، لم تكن هناك أي امرأة من بين ال٥٤ من الممثلين والمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة إلى مناطق الصراع والمناطق الخارجة من الصراع. ويشجعني دعم الأمين العام بهذا الشأن والتعيين الأخير لثلاث نساء نائبات للممثلين الخاصين في ليبريا والسودان ولبنان. وعلينا أيضا، نحن الدول الأعضاء، تعيين المزيد من النساء في مناصب من هذا القبيل.

وما من صراع شديد ومعقد للغاية بحيث يستعصي إجراء حوار بشأنه. وغياب الحوار يغذي المفاهيم الخاطئة ويمهد السبيل أحيانا لاندلاع العنف. ولدى النمسا تجربة طويلة في تشجيع الحوار بين الحضارات والأديان والثقافات، وسنواصل أنشطتنا في ذلك المجال بقوة. وعلينا أن نكافح بصورة فعالة المحاولات الرامية إلى اختطاف الدين من أجل أغراض أخرى في أي مكان من قريتنا العالمية. كما يجب على القيادات الدينية اتخاذ موقف واضح لدى إدانة ومكافحة الممارسات التي لا تمت إلى الدين بصلة، من قبيل ما يسمى بجرائم الشرف أو تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

وتؤيد النمسا بشدة الجهود الثنائية والدولية الحالية التي يتم بذلها من أجل استئناف الحوار بين إسرائيل وجيرانها العرب. ونأمل من الاجتماعات التي عُقدت بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس أن توجد الأساس لتنفيذ حل الدولتين: أي إسرائيل ودولة فلسطينية تعيشان بوصفهما جارين في سلم وأمن.

ونقدر جهود الولايات المتحدة لعقد اجتماع دولي في وقت لاحق من هذا العام بغية مساعدة الطرفين في سعيهما إلى حل عادل. ونتوقع أن ينهض ذلك الاجتماع بعملية السلام إلى حد كبير ومستدام من خلال معالجة المسائل الجوهرية، ونظل على استعداد لتقديم المساعدة في أنشطة التحضير والمتابعة. وشعوب الشرق الأوسط برمته متعطشة لبزوغ أمل جديد.

وفي عام ٢٠٠٨، سنحتفل بحدث تاريخي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، أي الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وركيزته الراسخة المتمثلة في عالمية الحقوق الأساسية. إن جميع البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وبالتالي، من غير المقبول اعتبار حقوق الإنسان حقوقا نسبية أو التقليل من شأنها لأسباب الجغرافيا أو غيرها من العوامل. ومما لاشك فيه أن النساء يجب أن يتمتعن بذات الحقوق العالمية، أينما يعشن وأيا كانت ثقافتهن ومعتقداتهن ودينهن.

وأقل ما تتوقعه شعوبنا من قادتها هو الحياة في كرامة، ولكن قبل كل شيء، حياة متحررة من الخوف ومتحررة من الفاقة. وإذا كنا ملتزمين فعلا بالأمن البشري لابد أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال عمل حازم ومنسق للقضاء على الفقر والجوع، وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء، وحماية موارد

كوكبنا. وقد جعلت الحكومة النمساوية من التصدي بفعالية للتحديات المتزايدة أولوية واضحة.

واستنادا إلى التزامنا القديم العهد بمبادئ وقيم الأمم المتحدة، أتعهد بأن النمسا ستكون شريكا مسؤولا ويعتمد عليه بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠. ونأمل أن يسند أعضاء الأمم المتحدة للنمسا تلك المسؤولية، التي نحن على استعداد للاضطلاع بها بروح من الشراكة الحقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إفايلو كالفين، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية بلغاريا.

السيد كالفين (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): إنه امتياز وشرف لي أن أخاطب هذا الجمهور وأن أُمثِّل بلغاريا في مركزها الجديد، بوصفها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي. أما وقد أعربت عن اتفاقي مع البيان الذي ألقاه رئيس وزراء البرتغال (أنظر محضر الجلسة A/62/PV.4)، أود أن أؤكد للجمعية أن بلدي، بوصفه جزءاً من الأسرة الأوروبية، ملتزم الآن أكثر من أي وقت مضى بالدور العالمي والمعياري للأمم المتحدة في عالم اليوم المترابط.

وأتقدم إليكم، السيد سرجيان كريم، بالتهنئة الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ونحن سعيدون جداً بأن نرى قيادة هذه الهيئة بيد ممثل فذ لدولة مجاورة ومن منطقتنا، منطقة جنوب شرق أوروبا. وأكرر الإعراب عن دعم بلدي الكامل للأولويات التي حددتها لأعمال هذه الدورة. ونتمنى لكم كل نجاح في الشهور القادمة.

ونعرب عن امتناننا لسعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، على قيادتها كرئيسة للدورة الحادية والستين. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشيد بأداء الأمين العام، بان كي - مون، المتفاني والنشط أثناء الشهور التسعة الأولى من توليه منصبه.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أشكر الرئيس على اختياره موضوع تغير المناخ كموضوع رئيسي لمناقشتنا. فهذا التحدي العالمي يدعونا جميعاً لتقديم رد فوري يقوم على تقاسم البلدان الأعضاء المسؤوليات، ولكن بنسب متفاوتة. ونرحب بالزخم الكبير الذي وفره الحدث الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ، المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر، للمفاوضات التي ستُجرى في المستقبل بشأن اتفاق دولي جديد، يستفيد بصورة كبيرة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ومن بروتوكول كيوتو.

إن ارتفاع الحرارة على الصعيد العالمي يزيد من تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجهها البلدان النامية. كما أنه يعرض للخطر تنفيذ الأهداف الإنمائية التي حددها المجتمع الدولي، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نشارك البلدان الأخرى في دعم مبادرة المملكة المتحدة الأخيرة الداعية إلى اتخاذ إجراء عاجل لتحقيق هذه الأهداف. وبلغاريا مستعدة للقيام بدورها بتضامن مع البلدان النامية.

لسوء الطالع، إن قائمة الأخطار التي تهدد أمننا المشترك ليست قصيرة. إذ لا يزال يتصدر المسرح الدولي عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح. ولا يزال تدعيم نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لجعله نظاماً عالمياً حقاً أحد أولويات عصرنا الرئيسية. ومن المؤسف أنه لم يتحقق إحراز تقدم في مسألة برنامج إيران النووي التي لا تزال معلقة.

وتؤكد بلغاريا مجدداً دعمها لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة. ونحن ملتزمون التزاماً

راسخاً بالعملية الرامية لاعتماد معاهدة دولية معنية بالاتجار بالأسلحة في المستقبل القريب.

ويشجب بلدي الإرهاب على نحو لا لبس فيه ويرفض رفضاً قاطعاً أيديولوجية الإرهابيين بجميع أشكالها ومظاهرها. ولا يجوز إلصاق الإرهاب بأي ثقافة معينة أو دين معين. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة أداء دور محوري في تعبئة المجتمع الدولي للتصدي لهذا التحدي وللتحدي المتمثل في الراديكالية والتطرف السياسي ذي الصلة.

ولمكافحة الإرهاب، يجب أن نعالج أولاً المشاكل الأساسية المتمثلة في الفقر والتخلف الإنمائي، والتغلب على نعرات التحيز والصور النمطية، وتشجيع التسامح في عالم يتسم بتنوع كبير. ولهذا السبب، انضمت بلغاريا إلى فريق أصدقاء تحالف الحضارات، وهي تدعم بالكامل أيضاً المبادرات الأخرى المكملة.

لا تزال الحالة في العراق تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي. وهذا يستدعي الالتزام من جانب الأمم المتحدة. وتشارك بلغاريا في الجهود المشتركة التي تبذل لضمان أن يتمكن العراق من تحقيق رؤيته المتمثلة في إقامة دولة آمنة وموحدة وديمقراطية.

وأفغانستان مثال آخر على الشعور بحاجة قوية إلى رؤية مشاركة أكبر من جانب الأمم المتحدة، إلى جانب منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي، لدعم عملية الإعمار الوطني الصعبة.

كما أن لإحراز تقدم نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط أهمية رئيسية للمجتمع الدولي. وترحب بلغاريا باستئناف المحادثات الثنائية بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت، وتأمل أن تؤدي هذه المحادثات إلى حل عادل ودائم وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ المجموعة الرباعية. ولا يزال لبنان أيضاً بحاجة إلى التزام قوي من جانبنا لتأمين وحدته الوطنية وسلامة أراضيه وانتعاشه وإعماره.

فدور الأمم المتحدة لم يعد اليوم قاصراً على الحفاظ على السلام، بل بشمل أيضاً رسوخ جذور السلام واستدامته. ولجنة بناء السلام جاهزة الآن وقادرة على العمل. ونعتقد أن لها مستقبلاً عظيماً، ويجب تدعيم مركزها إزاء أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، ويجب تحديد هذا المركز على نحو أفضل. وننظر إلى هذه اللجنة في المستقبل بوصفها أداة حديثة متعددة الأطراف لإيجاد حلول طويلة الأجل للصراعات.

لقد أدت عملية البناء المؤسسي في مجلس حقوق الإنسان إلى حل وسط. ونعتقد أن هذا أوجد لنا فرصاً لجعل هذا المجلس أداة دولية فعالة لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

وتتفق بلغاريا اتفاقاً تاماً مع الرأي القائل بأن لحياة الإنسان القيمة العليا، وتدعو الدول الأعضاء لدعم مشروع القرار المتعلق بوقف عقوبة الإعدام ثم إلغائها.

لكي تكون التعددية فعالة، يجب أن تنطوي على شراكة قوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونؤيد من أعماق قلوبنا التفاعل المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد وفر الإعلان المشترك بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات، الذي استكمل مؤخراً، مجالاً جديداً للعمل المشترك. إضافة إلى ذلك، تشارك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عملية سلام لم يسبق لها مثيل، عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور، لمعالجة الحالة الخطيرة في دارفور. ونرحب أيضاً بالتعاون البراغماتي بين الأمم المتحدة وناتو.

فقد ظلت أشكال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي على الدوام حجر الزاوية في النظام العالمي للأمن الجماعي.

وترأس بلغاريا الآن منظمتين إقليميتين، هما: مبادرة وسط أوروبا وعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا. وقد ازداد التعاون الإقليمي في جنوب شرق أوروبا قوة ويزداد زخماً. وقد وفر ميثاق تحقيق الاستقرار، الذي استهل في عام ١٩٩٩ بمبادرة من الاتحاد الأوروبي، زخماً هاماً. ووفقاً لمفهوم الملكية الإقليمية، تقوم عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا الآن بالدور الرئيسي. وفي مدينة بلوفديف البلغارية، وقع قبل قليل وزراء خارجية البلدان الأعضاء اتفاقاً بشأن إنشاء أمانة لمجلس التعاون الإقليمي.

والآن، تقود بلغاريا العملية، وهي لن تدخر أي جهد لتعزيز إمكانية التكامل الأوروبي بالنسبة لمنطقة جنوب شرق أوروبا بأسرها. وتتركز أولوياتنا على التعاون في قطاعات من قبيل البنى التحتية والأمن والطاقة والبيئة والسياحة والعدالة والشؤون المحلية.

إن لمشكلة مركز كوسوفو التي لم تحل تأثيرا سلبيا على أمن المنطقة بأسرها. ويؤسفنا أن مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماد قرار جديد يحل محل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ويؤكد دعمه لإيجاد حل تفاوضي على أساس الاقتراح الذي قدمه المبعوث الخاص أهتيساري. وتدعم بلغاريا دعماً ثابتاً جميع الجهود الموجهة للتوصل، في أسرع وقت ممكن، لحل قابل للتنفيذ ومشروع لمركز كوسوفو. فمن شأن هذه التسوية أن تضمن السلام والاستقرار الإقليميين؛ وينبغي أن تأخذ في الحسبان مصالح وشواغل البلدان المجاورة.

بفضل الجهود التي بذلتها اللجنة الثلاثية لفريق الاتصال، قد تكون لدينا الآن الفرصة الأخيرة لإيجاد حل تفاوضي. ونأمل أن تتمكن بلغراد وبريشتينا من اغتنام هذه الفرصة لإيجاد حل توافقي يمكن أن يفتح الطريق نحو مستقبل أوروبي جديد. وفي الوقت الذي تدور فيه هذه المحادثات، من الضروري الحيلولة دون زيادة تردي الحالة. ويعمل المجتمع الدولي – وفي مقدمته الأمم المتحدة والناتو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – مع المؤسسات المحلية، ويجب أن يواصلوا تقديم الأدوات والضمانات اللازمة للحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

إن تشجيع الديمقراطية والاستقرار والأمن والتعاون تحد رئيسي في منطقة البحر الأسود. ويتعين بذل جهود متسقة ليتسنى لنا التوصل إلى تسوية للصراعات المجمّدة في ترانسنيستريا وفي جنوب القوقاز، التي لا تزال تقوض الاستقرار وتعوق التعاون الإقليمي.

وتدعم بلغاريا بنشاط صياغة وتنفيذ البعد المتعلق بالبحر الأسود في سياسة حسن الجوار مع الاتحاد الأوروبي. وقد استهلت مشاريع كبيرة في قطاعات هامة، مثل النقل والطاقة والتجارة والبيئة وأمن الحدود. فالاستقرار وإمكانية التنبؤ أهم من أي وقت مضى لضمان أمن الطاقة في أوروبا وضمان تنوع وموثوقية إمدادات الطاقة في القارة.

وبلغاريا مقتنعة اقتناعاً راسخاً أنه يجب على الأمم المتحدة، لتتمكن من القيام بدورها بفعالية في جميع أنحاء العالم، أن تسعى بثبات لتنفيذ الإصلاحات الجذرية التي حُددت في مؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥. وقد جرى إحراز تقدم في الدورة الحادية والستين، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لكي ترقى الإصلاحات إلى مستوى آمال المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الوسطاء بحسن نية، لم يتسن إحراز تقدم ملموس بشأن مسألة نوقشت لمدة طويلة: إصلاح مجلس الأمن. ويؤيد وفد بلدي التوصية بالانتقال بهذه العملية إلى مرحلة التفاوض، بغية التوصل إلى حل توافقي مقبول على نطاق واسع يأخذ بالحسبان التوزيع الجغرافي المنصف. فمن الواضح أن إصلاح المجلس لن يكون مهمة سهلة. وسنحتاج لحلول مؤقتة في مختلف المراحل على

مدى فترة زمنية معينة. بيد أنه لا يجوز تأخير الخطوة الأولى إلى ما لانهاية، لأننا إن لم نستطع إصلاح مجلس الأمن، فإن إصلاح الأمم المتحدة العام لن يكتمل.

وقد أسفرت نظرة ناقدة لتطبيق ''مبادرة الأمم المتحدة الواحدة'' في عدد من البلدان التجريبية عن نتائج إيجابية. ولكن، لم يظهر بعد توافق في الآراء بشأن توسيع عملية تحقيق الاتساق في أعمال الأمم المتحدة على صعيد المنظومة بأسرها. ونأمل أن تأخذ النتيجة النهائية شكل تحسين وزيادة المساعدة الإنمائية، التي ستواكبها مؤازرة من الأمم المتحدة في البلدان المعنية والهياكل المختصة.

(تكلم بالانكليزية)

في الختام، ينبغي أن نسلِّم بإحراز تقدم في عدد من ميادين الإصلاح. ولكننا لم نحقق ما يكفي بعد. وتتوقع بلغاريا أن يتم السعي بنشاط ودون تأخير لتحقيق ما تبقى من مهام على جدول إصلاح الأمم المتحدة. ولتحقيق هذه الغاية، نناشد الدول الأعضاء إبداء مزيد من المرونة بشأن القرارات اللازمة لضمان الاتساق في عملية الإصلاح. ومن مصلحتنا المشتركة جميعنا أن نضمن أن تكون الدورة الثانية والستين دورة ناجحة. ولذلك، دعونا نعمل معاً وبنية حسنة لتحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة – وزير خارجية البحرين.

الشيخ آل خليفة (البحرين): يسعدني أن أتقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم رئيساً لدورة الجمعية هذه. ولا ريب أن خبرتكم ودرايتكم بالشؤون الدولية تبشراننا بدورة ناجحة أخرى هذا العام، وستسهمان في تحقيق مطامح الشعوب المعقودة على الأمم المتحدة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعبِّر عن عميق الشكر والتقدير والثناء لسعادة الأخت العزيزة الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة، الرئيسة السابقة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، التي أدارت أعمالها بحكمة واقتدار أفضت إلى طرح أفكار جادة أدت إلى تحقيق إنجازات ملموسة في إطار تطوير المنظمة وتفعيل دورها. ونود في هذا المقام أن نسجل امتناننا لكافة الوفود التي أبدت روح التعاون والمساندة لها خلال مدة رئاستها.

ومن دواعي سروري أن أتقدم بالشكر لمعالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على جهوده الحثيثة التي يبذلها من أجل تعزيز وتطوير دور منظومة الأمم المتحدة. وإننا لعلى ثقة بأن خبرته الطويلة، كدبلوماسي قدير، ستمكنه من بذل المزيد من الجهود لتعزيز فعالية منظمتنا الدولية.

إن سعينا المشترك لتحقيق السلام والرخاء والعدل في العالم يحتم علينا أن نواجه التحديات والمخاطر التي تجابه عالمنا اليوم من منطلق الإيمان بوحدة مصير البشرية. ويلزمنا أن ندرك أن الأمن الدولي يرتكز على العمل المشترك لضمان الأمن الإقليمي واستقرار الدول. كما أن السلام العالمي يتطلب احترام الشرعية الدولية والالتزام بالقانون وضمان العدل. وحيث أن التنمية الشاملة مطلب وطني ودولي، فإنه ينبغي لنا أن نعمل، بشكل جماعي جاد، على مواجهة المخاطر المحدقة بنا أياً كانت صورها، كالصراعات والحروب والانتشار النووي والإرهاب والكوارث البيئية والفقر والتخلف والتطرف، انطلاقاً من المبادئ والأهداف التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق والقرارات التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن بينها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (القرار ٥٥/٢).

لقد كان قرار الجمعية العامة بشأن إعلان الألفية عملاً رائداً ومبدعاً من حيث إقرار أهداف الألفية الثالثة التي اتفق عليها قادة العالم ووضعوا التدابير اللازمة لبلوغها. وفي هذا الصدد تفخر مملكة البحرين بأنها، بتوفيق من الله، شهدت تطوراً سياسياً شاملاً في مسيرتها الديمقراطية في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى، حيث أُجريت انتخابات حرة ونزيهة حظيت بمشاركة واسعة.

وفي نفس الوقت، تُوجت جهودها الإنمائية الشاملة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بتكريم الأمم المتحدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، بمنحه جائزة الشرف المتميز للتنمية الحضرية والإسكان لعام ٢٠٠٦، تعبيراً عن التقدير الدولي لسياسات التطوير الاجتماعي والعمراني التي شهدتها وتشهدها المملكة.

كما توالت الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي يرعاها صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين، والتي تقوم على سياسات واستراتيجيات تستهدف رفاهية المواطنين جميعاً، وتشجع الاستثمار، وتعزز الآليات الوطنية لحقوق الإنسان وإصلاح سوق العمل وتطوير التعليم.

لقد شهد عالمنا خلال العقود التي أعقبت إنشاء منظمة الأمم المتحدة سيطرة عالمية ثنائية، ثم أخرى أحادية. وقد أثبتت تطورات الأحداث العالمية وما نتج عنها أن تلك الأوضاع لم تكن كافية لضمان الأمن والسلام والاستقرار والرخاء في العالم. ولذلك، فإن الوقت قد حان لتمكين الجميع من المشاركة بفعالية في نظامنا العالمي القائم على التعددية العادلة، التي تضمن الالتزام الجماعي بالعمل تجاه تحقيق أهدافها.

إننا، بوصفنا الأمم المتحدة، قد آلينا على أنفسنا في الميثاق باسم الشعوب أن ننقذ الأجيال المقبلة من الحروب وأن نؤكد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان بما يدعونا إلى أن نهيب بالمجتمع الدولي أن يعالج بشكل عاجل وفعال المخاطر التي تهدد أمن وسلام العالم وفي مقدمتها المشاكل الإقليمية المزمنة التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط في محاور عدة أوّلُها الوضع في فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

وفي هذا الصدد، نرحب بدعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش لعقد مؤتمر دولي بشأن السلام في الشرق الأوسط خلال هذا العام، آملين أن يكون ذلك بداية مرحلة جديدة للتعامل مع جوهر الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عادل ومنصف، توضع بها نهاية لمأساة الشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية والجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، وبقية الأراضي المحتلة من لبنان الشقيق، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة الأراضي، وقابلة للبقاء والتطور عاصمتها القدس الشريف، تعيش في إطار يضمن الأمن والاستقرار لدول المنطقة كافة بما فيها إسرائيل استناداً إلى المبادرة العربية للسلام ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة والمرجعيات والمواثيق الدولية ذات الصلة.

أما المحور الثاني فيتمثل في ما يجري في العراق الشقيق، حيث ما زال شعبه يعاني من تدهور أمني وعدم استقرار نتيجة لاستمرار موجات العنف وقتل الأبرياء دون هوادة. وفي اعتقادنا أن مسؤولية النفاذ من تلك الحلقة المغلقة تقع في المقام الأول على الشعب العراقي وقيادته السياسية لتحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية. ولكي يتمكن العراق من ذلك يتطلب الأمر عدم التدخل في شؤونه الداخلية وضمان كامل حدوده. ونود أن نشدد هنا على أهمية مواصلة دول الجوار وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة مساندتها ودعمها للحكومة الشرعية العراقية في

جهودها الرامية إلى استتباب الأمن والاستقرار في العراق، والحفاظ على هويته العربية والإسلامية.

يبدو جليا من ملابسات مظاهر عدم الاستقرار في لبنان أن معالجتها مرهونة بالتوافق الوطني الحر، وتعزيز الجهود الوطنية والمساندة العربية والدولية للشرعية اللبنانية، للحفاظ على أمن وسلامة واستقرار لبنان الذي يشكِّل جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن والسلام في الشرق الأوسط. ونود أن نعرب عن أسفنا لما يحدث في لبنان من اغتيالات راح ضحيتها العديد من السياسيين والمسؤولين والأبرياء من أبناء الشعب اللبناني الشقيق. ونأمل أن يتجاوز لبنان محنته الحالية ليعيش شعبه في أمن وسلام.

إن استقرار السودان ووحدته ركيزة للوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا . ونحن نقدِّر قرار جمهورية السودان الشقيقة بالموافقة على نشر قوات مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. وفي هذا السياق نأمل من أطراف النزاع في السودان التلاحم لأجل مستقبل بلدهم ومصلحته وازدهاره.

لقد انضمت مملكة البحرين مؤخراً إلى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيماناً منها بأهمية الدور الذي تلعبه الوكالة في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وتلافياً لسباق التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط، فإن مملكة البحرين تود أن تؤكد على أهمية إخلائها من الأسلحة النووية. وتناشد الأطراف المعنية بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية أن تبدي شفافية وتعاوناً كاملاً طبقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لبث الطمأنينة لدى دول الجوار في الخليج. وتؤكد مملكة البحرين على حق الدول كافة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. كما تطالب إسرائيل بإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي تحقيقا لعالميتها.

ورغبة في المساهمة في تعزيز العلاقات الودية والتعاون ما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية إيران الإسلامية، تؤكد مملكة البحرين مجددا على حق دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في استعادة جزرها الثلاث المحتلة. وتأمل في تكثيف الجهود والاتصالات بين البلدين لحل القضية من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين، أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

لقد أصبح تغير المناخ العالمي من أخطر التحديات التي تهدد العالم ويواجهها البشر. إذ أن تغير المناخ ليس مسألة مرتبطة بالبيئة فحسب، بل تترتب عليها تداعيات جسيمة تؤثر على عالمنا اقتصاديا واجتماعياً وتؤخر عملية التنمية. ولهذا ندعو الجميع إلى التعاون من أجل إيجاد السبل والحلول اللازمة لمعالجة هذه الظاهرة. وأود في هذا الصدد أن أشيد بالاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي عُقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بنيويورك تحت عنوان المستقبل في أيدينا: التصدي للتحدي الذي يشكله تغير المناخ بالنسبة للقيادة.

إن الإيمان بوحدة المصير البشري يتطلب منا أن نرسّخ ثقافة السلام والتآخي والحوار بين الشعوب جميعها والابتعاد عن نزعات الكراهية والعنصرية والتفرقة، مثل تلك التي يطلق عليها البعض نزعة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) والتي يروّج لها بقصد إثارة الفتن والكراهية بين الشعوب لتحقيق مآرب سياسية ضيقة. ويغيب عن أذهان هؤلاء أن الإسلام أحد أديان التوحيد السماوية التي تؤكد تعاليمها السمحة على الإخاء والمحبة والتسامح والتعايش مع الآخر. ونأمل في هذا السياق، أن يسهم الحوار الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة يومي

٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر القادم في تشجيع قيم التسامح والتفاهم واحترام الديانات والثقافات.

وتؤكد مملكة البحرين من جديد على أهمية تضافر جهودنا المشتركة لإيجاد مناخ دولي مواتٍ لتحقيق آمالنا ومطامحنا المشتركة في العيش في سلام وأمن في عالم ينعم فيه الإنسان باحترام كرامته وآدميته، عالم تنعم فيه الشعوب بالسلام والاستقرار، عالم تتمكن فيه الأمم من تحقيق التنمية وبناء الرخاء والرفاهية، عالم تسود فيه ثقافة القبول بالآخر والتعايش الودي بعيداً عن الكراهية والتعصب، عالم يؤمن بوحدة المصير البشري ويعمل من أجل أن تنعم البشرية بالأمن والرخاء والعدل والسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جورج يو، وزير خارجية جمهورية سنغافورة.

السيد يو (تكلم بالانكليزية) (سنغافورة): إن البند الذي في مقدمة جدول أعمالنا هو تغير المناخ. ويحتاج مؤتمر بالي القادم إلى تأييدنا التام. وإن تغير المناخ تحدٍ لا يمكن التغلب عليه إلاّ بالجهود الجماعية. وسيكون المستقبل مليئا بالمشاكل إذا ما أخفقنا. وسوف تتعرض البلدان الجزرية الصغيرة مثل سنغافورة لأخطار كبيرة. فالناس الذين يعيشون في المناطق المنخفضة عليهم أن ينتقلوا إلى المناطق المرتفعة. وضغط الهجرة إلى الأماكن التي تصبح مأهولة بسبب الاحترار العالمي لا يمكن وقفه. وسوف تنشب صراعات جديدة في العالم.

إننا نفهم الآن بطريقة أفضل دور المناخ في الصراع الدائر في دارفور. وهذا لا يعفي من الجرائم البشعة التي ترتكب هناك، لكن فهم حالة المياه في تلك المنطقة سيساعدنا في العثور على حلول دائمة للمستقبل. وهناك العديد من المؤرخين الذين يقومون من جديد بتقييم دور تغيُّر المناخ في الأحداث السياسية الرئيسية التي وقعت في الماضي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هاينسون (أيسلندا).

ولا يمكننا أن نكون واثقين من أن أفضل جهودنا يمكن أن توقف تغير المناخ. فمناخ الأرض ما انفك يمر بدورات. غير أنه حتى ولو كان كل ما يمكننا القيام به هو إبطاء العملية، فسيمكّننا ذلك من كسب الوقت: أي الوقت لتراكم المعرفة، وتطوير التكنولوجيات الجديدة والتكيف. وعلى سبيل المثال، سجلت تكلفة إعادة تدوير المياه وتحليتها انخفاضا مطردا وأصبحت ميسورة لنا تماما في سنغافورة. ويمكن لإدخال تحسينات على تكنولوجيا المياه أن تنزع فتيل التوترات السياسية في العديد من أنحاء العالم.

ولا يمكن التغلب على العديد من المشاكل التي نواجهها إلاّ بعمل دول العالم معاً. وتغير المناخ أحد هذه المشاكل. وتتمثل مشكلة أخرى في خطر الأوبئة العالمية، التي يجب أن تظل أيضا على رأس جدول أعمالنا. وقد قال المدير العام الراحل لمنظمة الصحة العالمية، لي يونغ – ووك، ذات مرة إن المشكلة في ظهور وباء عالمي جديد لا تتعلق بـ ''متى'' بل بـ ''أين'' سيظهر. وبالنظر إلى الانتقال الجماعي لبني البشر، معظمه بالطائرات النفاثة، يمكن لمرض جديد ناشئ عن جرثومة أن ينتشر بسرعة.

وقبل بضع سنوات، أصابنا الهلع من المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة. ولم نتأكد بعد من السبب الذي جعل ذلك الوباء يزول بتلك السرعة الكبيرة، ومن حُسن طالعنا أنه زال. وخلال الأشهر القليلة التي ضربَنَا فيها في سنغافورة، تأثر اقتصادنا تأثرا شديدا. ودُمِّرت صناعة السياحة في بلدنا. وبما أن اقتصادنا يعتمد بصورة كبيرة على التجارة الخارجية، فإغلاق مطارنا لم يكن خيارا. وسارعنا إلى تحويل أجهزة عسكرية للرؤية الليلية إلى ماسحات حرارية واستخدمناها في المطار حتى نتمكن من فرز المسافرين الوافدين والمغادرين المصابين بالحمى إلى جانب إجراء

الفحوص الطبية. وكنا نعلم أنه لن يكون بمقدورنا التغلب على هذه المشكلة بمفردنا. وعقد قادة رابطة دول جنوب شرق آسيا اجتماعا طارئا دُعي إليه أيضا رئيس وزراء الصين والمسؤول التنفيذي لهونغ كونغ والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

وسواء تعلق الأمر بتغير المناخ أو الأوبئة العالمية أو مكافحة الإرهاب أو نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف أو التمويل الدولي، فإننا نحتاج إلى إدارة عالمية أفضل. وخلال الحرب الباردة، كان العالم منقسما إلى معسكرين تضطلع فيهما كل قوة عظمى بدور القيادة في نطاقها الخاص بها. وقد تجاوزنا ذلك العصر الآن، إذ أن عالماً متعدد الأقطاب بدأ في التشكُّل. وما من بلد، مهما بلغت قوته، يمكن أن يتصرف الآن بشأن أي من المسائل الرئيسية بمفرده، غير مكترث تماما بآراء الآخرين. والحالة في العراق مثال مؤسف على ذلك. وتشكل روسيا والصين والهند والبرازيل قوى ناشئة أو قوى ناشئة من جديد يجب أخذ مصالحها في الحسبان بصورة متزايدة. وأصبحت البلدان الأصغر حجما أكثر حزما وترفض أن تحتقرها البلدان الأكبر حجما.

وعندما أُنشئت المؤسسات الدولية الرئيسية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي قبل عدة سنوات، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كان العالم يختلف اختلافا كبيرا عما هو عليه الآن. ولهذا السبب، لا تتسم تلك المؤسسات بما ينبغي أن تتسم به من فعالية. غير أنه علينا العمل مع تلك المؤسسات كما هي وليس كما نريدها أن تكون لو أعيد إنشاؤها اليوم. وما لم تندلع مواجهة عالمية أخرى، لا يمكن تحسين الإدارة العالمية إلا من خلال التطور التدريجي وليس الثورة.

ويمكننا القيام بذلك على مستويين: أي على مستوى الدول الكبرى وعلى مستوى البلدان ذات الحجم الصغير والمتوسط. فعلى مستوى القوى الكبرى، ينبغي للمؤسسات الدولية أن تجسد بصورة متزايدة الواقع المتعدد الأقطاب. وعلى سبيل المثال، ينبغي لإصلاح الأمم المتحدة، بما فيه إصلاح مجلس الأمن، أن يأخذ بالحسبان وزن الهند واليابان وألمانيا والبرازيل، والأهمية المتزايدة للمنظمات الإقليمية. ويتعين توسيع نطاق اختيار رئيسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وينبغي توسيع عضوية مجموعة الثمانية لتضم بلدانا مثل الصين والهند. ومن الهام أيضا إلزام المنظمات الدولية بأعلى معايير الإدارة. وعلينا الحفاظ على سلطتها المعنوية في أعين العالم إذا أرادت أن تظل فعالة. والسبب الذي جعل الزيارة التي قام بها مؤخرا الأمين العام بان كي – مون لمعسكر للاجئين في دارفور تحظى بترحيب كبير يكمن في الهيبة التي تتمتع بها الأمم المتحدة والأمل المعلّق على الخوذ الزرق.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، حسناً أن عقدت الأمم المتحدة اجتماعا في واشنطن لأكبر الدول في العالم من حيث انبعاثات غازات الدفيئة. وباعتبار الولايات المتحدة أكبر بلد في العالم، عليها الاضطلاع بدور ريادي، غير أنه لا يمكنها القيام بذلك بمفردها. وما لم يتوصل المسببون الرئيسيون في انبعاثات الغازات لبعض أوجه التفاهم المشترك فيما بينهم، لن نحرز أي تقدم يذكر في المؤتمر القادم المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في بالي.

ويجب تعزيز مشاركة البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم في المؤسسات الدولية. ومن غير المناسب أن يكون السبيل الوحيد الذي يمكن عن طريقه للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم كفالة أخذ مصالحها بالحسبان هو التهديد بعرقلة تقدم الآخرين. وبالفعل، لو كان لكل بلد في المنظمات الدولية سلطة النقض لكانت النتيجة هي الشلل. وسنغافورة باعتبارها بلدا صغيرا في حد ذاته، ترى أن للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم حقوقا وعلى عاتقها مسؤوليات.

ويجب أن نتحلى أيضا بروح المسؤولية عن النظام العالمي. ويمنحنا العالم القائم على القوانين حرية أكثر مما يمنحنا إياها عالم تكون فيه ''القوة هي الحق''.

ويمكن للمجموعات الإقليمية أن تساعد البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم على إيجاد هذا التوازن بين الحقوق والمسؤوليات. ويشكل الاتحاد الأفريقي نموذجا جيدا للكيفية التي يتيح بها انضباط المجموعة لكل عضو من أعضائها الاضطلاع بدور في الشؤون العالمية أكبر مما يمكن أن يفعله منفردا. ويمكّن التضامن الجماعي المنظمات الإقليمية مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا من أداء دور أكبر في العالم. وسيتم تعزيز رابطة دول جنوب شرق آسيا عما قريب باعتماد قادتها لميثاق رسمي في الشهر المقبل.

وللترتيبات الرسمية وغير الرسمية جدواها. فعلى سبيل المثال، يشكل منتدى الدول الصغيرة تحالفا فضفاضا يتألف من ١٠٠ من البلدان التي تعقد اجتماعات منتظمة لتبادل الآراء ودعم بعضها بعضا. وهي تمثل أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة. ويمكن للمجموعات الرسمية وغير الرسمية الاضطلاع بدور بنّاء باتخاذ مواقف توفيقية وإضفاء طابع من الاعتدال على المطالب المُبالغ فيها من الأعضاء المتطرفين. فلنقُم، من خلال المجموعات التي ننتمي إليها، بتشجيع بعضنا بعضا على اتخاذ مواقف توفيقية بشأن مختلف المسائل. وبرنامج الدوحة الإنمائي مثال على ذلك. فالمواقف ليست متباينة بشكل كبير وسيكون من المؤسف للغاية التخلي عن صفقة الدوحة بسبب خلافات صغيرة نسبيا بينما يمكن للصفقة أن تضيف مئات البلايين من الدولارات إلى الأموال التي تنفق من أجل الرفاه العالمي.

ومهما بلغت فعالية المؤسسات الدولية، فهي لا تستطيع وقف التنافس الطبيعي بين الدول القومية. وستظل القوى الكبرى تلقي بثقلها، غير أنه يمكن وضع قوانين للسلوك المتحضر ولمنع البلدان من القيام بأعمال متطرفة ستعرض للخطر الكوكب الذي نتشاطره وتراثنا المشترك.

ونحن لسنا اتحاداً للدول بل على أقل تقدير اتحاد كونفدرالي للدول. وهناك حدود لما نمارسه من سيادة بوصفنا دولاً قومية مستقلة. وعلى سبيل المثال، ليس لبلدان العالم حق مشروع فحسب في التنديد بالقمع الوحشي للمتظاهرين في ميانمار بل من مسؤوليتها القيام بذلك أيضا. وبالأمس، أعرب وزراء خارجية بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا عن اشمئزازنا من خلال بيان رئاسي دعا أيضا حكومة ميانمار إلى التخلي عن أساليبها القديمة واتباع نهج جديد صوب المصالحة الوطنية مع كل الجماعات في البلد. وأشدْنا بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة المتمثلة في إيفاد المبعوث الخاص إبراهيم غمباري إلى ميانمار، وحثثنا حكومة ميانمار على العمل معه لما فيه مصلحة شعب البلد.

وقبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، شاهدت شعوب العالم باندهاش ورعب التدمير المتعمد لتماثيل بوذا القديمة في باميان الذي قامت به حركة الطالبان. ويجب ألا نسمح بتكرار هذه الأعمال التي لا مبرر لها، سواء أُلحق الضرر بمواقع التراث العالمي أو بالبيئة أو ببني البشر.

إن وراء مثل هذه الأعمال موقفا سلوكيا يتسم بالكراهية والتعصب يجب عدم التغاضي عنه مطلقا. وإذا أريد لهذا القرن أن يكون قرن السلام والتنمية، يجب علينا جميعا أن نغرس في أنفسنا روح التفاهم بين الأديان والإنسانية المشتركة. ومؤخرا أعلنت الحكومة الهندية عزمها على إحياء الجامعة البوذية القديمة في نالاندا وعرضتها على البلدان الآسيوية بوصفها مشروعا لتعزيز التفاهم والتبادل الثقافي والديني. ولقد كانت نالاندا لمئات السنين جامعة عظيمة تجذب الطلاب من جميع أنحاء آسيا ليس لدراسة

البوذية فحسب، بل وأيضا لدراسة الفلسفة والعلوم والرياضيات والمواد الأخرى. وهذا المشروع يستحق دعمنا.

نحن بحاجة إلى الكثير من هذه المساعي في عالم اليوم بغية إشاعة المزيد من الوعي بأصولنا المشتركة وترابطنا المتنامي ومستقبلنا المشترك. فبدون هذا الإحساس الأكبر، سيكون من الصعب التصدي للتحدي المتمثل في الإدارة العالمية. وبدون أن تشعر جميع البلدان بالمسؤولية المشتركة عن بيئة الأرض، على سبيل المثال، سيصبح تغير المناخ أكثر سوءا قبل اتخاذ تدابير فعالة، وعندئذ سيكون الوقت متأخرا جدا للكثيرين منا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرجي مارتينوف، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد مارتينوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): كلنا هنا في هذه القاعة شهدنا قبل ما يقرب من عقدين انهيار نظام دولي كان يبدو وكأنه لا يُقهر وكان يقوم على العداء بين قطبين من أقطاب القوة. وفجأة انهار ذلك النظام. والنظام الذي أعقب ذلك، والقائم على العداء بين قطب واحد قوي وبقية العالم، يتصدع بالفعل أمام أعيننا ويُحدث تشققات ستؤدى حتما إلى انهياره. المنطق البسيط، الذي لا يطمح إلى شرح قوانين الكون، يقول لنا إن الأنظمة القائمة على المواجهة قصيرة الأجل. وهي محكوم عليها بالفناء. ولكن هذه ليست نهاية التاريخ، إنها عملية التأريخ. في الوقت الذي يبدأ فيه القرن الحادي والعشرون، أصبحت الأنظمة القائمة على العداء والمواجهة شيئا من الماضي. ولا محالة من أن ينقضي عهدها. ولا بد أن تحل محلها نظم دولية جديدة تقوم على الشراكة.

هذه الأفكار ليست انغماسا في الفكر التجريدي. ورغم أن المجتمع الدولي ما زال منقسما بين النموذج القديم للمواجهة بين الشمال والجنوب والأسطورة المفروضة المتمثلة في المواجهة بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية وأسطورة صدام الحضارات، ينبغي له من خلال أعماله اليوم أن يبني شراكة عملية ترسي الأسس لهياكل جديدة للنظام العالمي. وعندما ننجح في العمل معا سنتمكن من معالجة أخطر المشاكل.

لنأخذ موضوع الإرهاب. إن القوة وحدها، حتى ولو كانت أكثر القوى جبروتا وتطورا، لا يمكنها أن تتغلب على الإرهاب. بل إن استخدامها يسبب المزيد من تصاعد الإرهاب. ولقد توصلنا جميعا إلى إدراك ذلك بشكل مؤلم. وقد أدركنا الأثر الحقيقي للفقر وعدم المساواة والضعف الاجتماعي والأمية على تصاعد التطرف والإرهاب وانخرطنا في مكافحة الإرهاب من خلال جهود مشتركة وشاملة، وبذلك بدأنا نقوّض أسس الإرهاب. وفي رأينا أن الدور الحاسم في هذا هو للأمم المتحدة.

يجب على الأمم المتحدة أيضا أن تعيد تأكيد دورها الريادي في مكافحة الشرور المتزايدة مثل الاتجار بالبشر، وتحقيق التعاون بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد لعبيد العصر الحديث. فبعد أن اتخذت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ الخطوات الأولى نحو تنسيق جهود المجتمع الدولي في هذا المجال (انظر القرار ١٨٠/٦١)، ينبغي لها أن تقدم إلى شركائها الحكوميين الدوليين وشريكاتها من المنظمات غير الحكومية رؤية عملية لشراكة عالمية في هذه المكافحة. ومن أجل شكل مثالي لهذه الشراكة، تفضل بيلاروس خطة عمل أو استراتيجية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر والأشكال الأخرى للعبودية الحديثة. دعونا نحدد الشكل المثالي لتعاوننا من خلال مناقشة مواضيعية للجمعية العامة ولنبدأ هذا دون تأخير خلال الدورة الحالية.

ونحن على يقين بأن الوقت قد حان لمنظمتنا المشتركة، منظمة الأمم المتحدة، لكي تبدأ البحث عن السبل اللازمة، وبالتأكيد على أساس التعاون، للتعامل مع ما هي في الواقع أهم مشكلة موضوعية تواجه الإنسانية، وهي مشكلة الطاقة. إن الخصام بين موردي ومستهلكي موارد الطاقة وسباق الأسعار لن يحلا مشكلة الطاقة. وهذا الخصام هو في حد ذاته ظاهرة سطحية. وفي نهاية المطاف، نحن جميعا مستهلكون للطاقة، وهذا، من حيث المبدأ، هو ما تلتقي فيه مصالحنا المشتركة. كيف سنحل هذه المشكلة، بالنظر إلى سرعة وتيرة نمو الاقتصاد العالمي والاندفاع الناتج على مصادر الطاقة؟ من الواضح أن المستقبل لمصادر الطاقة البديلة والمتجددة. وهذا يعني أنه يجب على الأمم المتحدة اليوم أن تضع ترتيبات عملية لنقل وتوزيع تكنولوجيات الطاقة البديلة والمتجددة على النطاق العالمي. فهذا شرط أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي لهذه التدابير العملية أن تشمل أساليب للتعامل مع المشكلة الواضحة المتمثلة في تمركز هذه التكنولوجيات في أيدي مجموعة صغيرة من الدول. فبخلاف ذلك، ستكون أسعار هذه التكنولوجيات غداً مثل الأسعار الباهظة لموارد الطاقة التقليدية اليوم. وإذا كان المجتمع الدولي قد استفاد قبل بضعة عقود من العقول المستنيرة للباحثين واستطاع اتخاذ قرار بأن تكون تكنولوجيا الاندماج النووي الخاضع للضوابط، باعتبارها مصدرا دائما للطاقة، ملك البشرية جمعاء، لماذا لا تستطيع الأمم المتحدة اليوم اتخاذ قرار مماثل بشأن مصادر الطاقة البديلة والمتجددة؟ لعل من الصواب أن تعقد، خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة، مناقشات مواضيعية غير رسمية بشأن تكنولوجيات موارد الطاقة البديلة والمتجددة باعتبارها ملكية مشتركة للبشرية.

إن مشكلة تغير المناخ العالمي – وهي الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة هذا العام – تزداد حدة. وفي الوقت الحالي، يمثل بروتوكول كيوتو أهم صك دولي لمعالجة هذه القضية. وفي عام ٢٠٠٦، بينما كانت بيلاروس تتطلع إلى المشاركة الكاملة في بروتوكول كيوتو، أصبحت هي البلد الأول والوحيد حتى الآن الذي بادر بإدخال تعديل على المرفق باء للبروتوكول. ونظرا لتفاقم مشكلة تغير المناخ وإدراج رغبات شركائنا، تعهدنا بأكثر الالتزامات صرامة بشأن خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في منطقة رابطة الدول المستقلة. ومن خلال الجهود المشتركة لأطراف بروتوكول كيوتو، دعونا نضمن التصديق العاجل لهذا التعديل ودخوله حيز النفاذ، ومن ثم نرسي سابقة عملية رئيسية من خلال توسيع دائرة المشاركين في بروتوكول كيوتو.

وليست مصادفة أن تأخذ بيلاروس مسألة تغير المناخ وحماية البيئة بكل هذه الجدية. فمثل جارينا، الاتحاد الروسي وأوكرانيا،كان على بيلاروس أن تواجه، طوال العقدين الماضيين حتى الآن، عواقب الكارثة المميتة التي صنعها الإنسان في القرن العشرين، وهي حادثة محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء. وبفضل جهد كبير وكلفة باهظة، تم التعامل مع المسائل الأكثر إلحاحا لتوفير المساعدة الطارئة للسكان اليوم. وفي السنوات المقبلة، سنواجه مهمة تشكل تحديا مماثلا، وهو استعادة الإمكانيات الاقتصادية للمناطق المتضررة، وتهيئة بيئة مؤاتية للسكان، وإنتاج خال من التلوث. ومثلما حدث في الماضي، سنتحمل بأنفسنا العبء الأكبر. لكننا نأمل للإعلان المقترح من الأمم المتحدة بعقد زمني من إعادة التأهيل والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة بتشرنوبيل، الذي صادق عليه مؤتمر تشرنوبيل الدولي في مينسك عام ٢٠٠٦، أن يحظى بتأييدكم، ولقرار جديد للجمعية العامة أن يعلن رسميا بدء عقد تشرنوبيل، مما يؤكد تعاون المجتمع الدولي وتضامنه.

لقد قيل الكثير من على هذه المنصة حول مشاكل جولة الدوحة للمفاوضات بشأن التجارة الدولية. وهناك جانب إضافي واحد لهذا الموضوع، وهو الممارسة غير المقبولة لبلدان معينة، تستخدم عملية الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية أداة ملائمة للضغط على البلدان المرشحة. و لم يقتصر هذا على ضغط اقتصادي فحسب، بغية الحصول على مكاسب قسرية وأحادية إضافية من توسيع منظمة التجارة العالمية، بل شمل ضغطا سياسيا أيضا. وعلى الأمم المتحدة، بمشاركة جميع الدول المعنية، أن تأخذ موقفا حازما لصالح تهيئة الظروف المؤاتية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تأخذ في الحسبان الاحتياجات التجارية والمالية للبلدان المنضمة واحتياجاتها الإنمائية الحقيقية.

وترفض بيلاروس استخدام التدابير الأحادية القسرية في العلاقات الدولية، بصفتها أداة ضغط سياسي واقتصادي على دول ذات سيادة. فهذه التدابير لا تتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، وإنما تزيد القطيعة، وعدم الثقة والعداء بين الأمم. وبذلك، ينتهي بنا الأمر،ببساطة، إلى التعامل مع أوضاع شاذة، حين تفرض الجزاءات الاقتصادية بذريعة تعزيز حقوق العمال، بينما هي تؤدي في النهاية إلى فقدان فرص العمل. ومركز النفوذ في العالم، المعروف جيدا، بتطبيقه المزيد من التدابير القسرية الأحادية للضغط الاقتصادي، بما في ذلك خارج أراضيه، يكون قد فرض أمرا واقعا باستحواذه على حقوق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد شهدنا هذا جميعا خلال المناقشة العامة الراهنة في الجمعية العامة.

ونود أن نلفت انتباه الجمعية العامة إلى جانب محدد، وهو إساءة استخدام الولايات المتحدة الحق في أن تكون مديرة الاحتياط المالي في العالم، وقيامها عمدا بوضع عراقيل أمام نشاط اقتصادي قانوني لشركات وبنوك مشروعة من بلدان تعتبرها الولايات المتحدة غير مقبولة. فهذه دعوة إيقاظ إلى المجتمع الدولي بأكمله. وقيام الولايات المتحدة، على هواها، بتصنيف الدول بين مقبولة أو غير مقبولة، وخيّرة أو شريرة، يهيئ مناخا يقمع الاختلاف والتنوع في العلاقات الدولية. وهذا لا يجلب الأيديولوجية والمناورة السياسية إلى تلك العلاقات الدولية فحسب، ولكنه عمل مواجهة مع أي إنسان يجرؤ على أن تكون له فكرة مستقلة، أو تكون لديه الشجاعة على ممارسة سياسة خارجية مستقلة. إن الغالبية في هذه القاعة دول أعضاء في حركة عدم الانحياز. وهي غير منحازة للمواجهة. ومنذ خمسة عقود، كان نشوء هذه الحركة احتجاجا على المواجهة ورداً عالميا على التحدي العالمي المتمثل في المواجهة. واليوم، باتت لدينا القدرة على وقف المواجهة ورفض الحلول التي تسعى إلى فرضها. وغداً وقت الأفكار والأعمال الإيجابية، ووقت التفاعل والتعاون من أجل السلام، لما فيه المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي بأكمله.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الإله الخطيب، وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية.

السيد الخطيب (الأردن): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على ترؤسكم لهذه الدورة متمنيا لكم النجاح في قيادة أعمالها، كما أتقدم بالشكر إلى سلفكم، الشيخة هيا راشد آل خليفة، على حسن إدارتها لأعمال الدورة السابقة. ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، على الجهود الحثيثة التي يبذلها منذ تسلمه لمهام عمله، للارتقاء بعمل المنظمة وتفعيل دورها خدمة لقضايا الأمن والسلم الدوليين.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

لا تزال منطقة الشرق الأوسط، والأردن جزء منها، تواجه تحديات كبرى نتيجة لعدم إحراز تقدم على صعيد

حل القضايا الرئيسية فيها. إلا أن الأردن لم يقبل أن تصبح هذه التحديات مبررا للتخلي عن أولوياته الوطنية للإصلاح السياسي والاقتصادي، وتحقيق أعلى درجات الانفتاح والمشاركة. لذا، اعتمد استراتيجية وطنية توازن بين الاستمرار في تحقيق ذلك الإصلاح وحماية أمنه الوطني.

كما استمر الأردن في التعامل مع قضايا المنطقة انطلاقا من إيمانه بضرورة التوصل إلى حلول عادلة لها، بالوسائل السلمية، وبما يكفل حقوق جميع الأطراف. ويحقق الاستقرار الإقليمي، استنادا إلى قناعة راسخة بأن استخدام القوة العسكرية أو فرض الحلول الأحادية لا يؤدي إلا إلى تفاقم المشاكل وزيادة معاناة الشعوب وتهديد الاستقرار الإقليمي والدولي.

إن القضية الفلسطينية، التي تشكل جوهر الصراع في الشرق الأوسط، تقف اليوم أمام مفترق حاسم: فإما أن تنجح الأطراف الإقليمية والمجتمع الدولي في تحقيق تقدم حقيقي وملموس، وصولاً إلى إيجاد حل عادل ودائم لها، ضمن إطار زمني معقول ومتفق عليه، وإما أن تنجرف المنطقة كلها نحو التطرف والفوضى، بما يشكل تهديدا كبيرا للاستقرار والسلم في العالم. لذا، فإن اللقاء الدولي المنوي عقده قبل نهاية هذا العام يشكل فرصة، ربما تكون الأخيرة، لتحقيق ذلك التقدم، مما يوجب الإعداد الجيد له من قبل الولايات المتحدة التي دعت إليه، ومن قبل أعضاء المجموعة الرباعية الدولية والأطراف الإقليمية، بحيث يجري فيه بحث جاد للقضايا الحقيقية، قضايا الوضع النهائي بين فلسطين وإسرائيل، بحث يؤدي إلى تقدم حقيقي لحل هذه القضايا، بما يسمح بالتوصل إلى اتفاق دائم حولها خلال فترة قصيرة، يتم تنفيذه وفق جدول زمني يتفق عليه الطرفان.

إن الوضع في المنطقة لا يحتمل استمرار تحركات لا تنتج تقدما حقيقيا. وعقد لقاءات إقليمية ودولية، وإجراء مفاوضات، يجب ألا يشكلا هدفا بحد ذاته، بل وسيلة لتحقيق الهدف، وهو الوصول إلى سلام حقيقي تقبل به شعوب المنطقة وتحافظ عليه. لقد استمرت المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية طويلا، والعالم كله يعرف أن سجل هذه المفاوضات يتضمن بدائل توفر حلولا لمختلف قضايا الوضع النهائي. والمطلوب الآن وجود إرادة سياسية للتوصل إلى الاتفاق، بدلا من الاستمرار في إيجاد الذرائع وإطالة وقت المفاوضات.

إن إسرائيل لن تنعم بالأمن الذي تنشده، كما أن منطقة الشرق الأوسط لن تتمتع بالاستقرار، ما لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة، لها مقومات البقاء على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وما لم تتم استعادة الأراضي العربية المحتلة الأخرى. وإن ما تشهده الأراضي الفلسطينية من أوضاع، لا ينسجم بتاتا مع الرغبة في تحقيق السلام. وإعطاء الانطباع بصدق التوجه نحو السلام يستدعي وقف الاستيطان فورا، ووقف أي مساس بوضع القدس الشرقية، بما في ذلك الامتناع عن أية حفريات في الحرم القدسي الشريف. ووقف جميع الممارسات التي تتناقض مع القانون الدولي، وبشكل خاص، مع اتفاقية جنيف الرابعة.

كما أن تحقيق التقدم المنشود يتطلب تغييرا كبيرا في الواقع المأساوي الذي يعيشه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة. فهناك حاجة فورية إلى إعادة إحياء الاقتصاد الفلسطيني، بما يؤدي إلى إطلاق الاستثمار، وإقامة المشاريع الحيوية وخلق فرص العمل. وهذا لن يتحقق ما لم يتمتع الفلسطينيون بحرية الحركة، الأمر الذي يستدعي رفع الإغلاق والحواجز الأمنية ووقف العمليات العسكرية. ولا بد أيضا من تمكين السلطة الوطنية الفلسطينية، برئاسة الرئيس محمود عباس، وحكومته الشرعية، من إعادة بناء مؤسساتها

لتنجح في تنفيذ برنامجها الوطني الذي يستحق الدعم المالي من المجتمع الدولي.

ويشكل العراق الموحد المستقل عنصرا أساسيا للتوازن والاستقرار في المنطقة. وإذ يرحب الأردن باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، فإنه يؤيد قيام الأمم المتحدة بتأدية دور مركزي لتحقيق المصالحة والاستقرار في ذلك البلد. والحفاظ على أية إنجازات تتحقق على صعيد الأمن لا يتم إلا من خلال وجود البيئة السياسية المناسبة، وهذا ما يحتم إجراء مصالحة وطنية حقيقية تكفل مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي في عملية سياسية، تقوم على أساس إحياء الوطنية العراقية، وليس على أسس طائفية أو عرقية، وعلى قاعدة وحدة الدولة، وحقها الحصري في حفظ الأمن، وعدم السماح للميليشيات بالاستمرار في الانتقاص من ذلك الحق الحصري، وكذلك من خلال منع أي تدخل في شؤون العراق الداخلية بالإضافة إلى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بضرورة مراجعة الدستور وعدد من القوانين، وبناء المؤسسات الأمنية والحكومية على أسس وطنية.

إن اضطرار أعداد ضخمة من العراقيين إلى مغادرة بلدهم، يضع على كاهل دول مجاورة، منها الأردن، أعباء ضخمة. ويستمر الأردن في تقديم كل ما يمكنه لاستضافة مئات الآلاف من العراقيين، مع ما يضعه ذلك من ضغوط على اقتصاده وموارده وبناه التحتية دون مساعدة تذكر من المجتمع الدولي. وفي الوقت الذي ندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف معنا في مواجهة هذا العبء الضخم، فإننا نؤمن بأن الحل الدائم لهذه المشكلة هو بعودة الاستقرار إلى العراق، ليتمكن مواطنوه من العودة إلى بلدهم والمساهمة في إعادة إعماره.

لقد أدان الأردن والمجموعة العربية ما شهده لبنان من اغتيالات، كان آخرها اغتيال النائب أنطوان غانم قبل أيام. وتظهر هذه الاغتيالات خطورة الوضع والحاجة إلى ضرورة وقوف المجتمع الدولي بحزم لإنهاء هذه الانتهاكات الخطيرة لسيادة لبنان، وإلى اتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل وقف أي تدخل خارجي في شؤونه، بما يمكّن الشعب اللبناني من إيجاد الحلول المناسبة من خلال المؤسسات الدستورية، ويكفل حماية الشرعية فيه، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية وفقا للدستور وضمن الإطار الزمني الذي يحدده.

يعمل الأردن اليوم ضمن مجموعة الدول الإحدى عشرة التي تم تشكيلها بمبادرة من جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، لإقامة تعاون اقتصادي ودعم مسيرة التنمية للدول المحدودة – المتوسطة الدخل. ونتطلع إلى العمل مع الدول والمجموعات الأخرى، خاصة دول مجموعة الثماني، لتأسيس تعاون مشترك يمكّن أعضاء هذه المجموعة من الحفاظ على إنجازاتهم الاقتصادية وتحقيق انطلاقة تؤدي إلى نجاحهم في التنمية المستدامة.

إن مواجهة التطرف والإرهاب تتطلب تعاونا دوليا أكثر فعالية، كما تتطلب تنشيط قنوات الحوار الثقافي والديني، خاصة في إطار الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، تحتاج أيضا إلى الابتعاد عن التخويف من الإسلام والتسبب بحالة من العداء مع هذه الديانة السماوية السمحة. ويحتاج عالمنا اليوم إلى دور أكثر فعالية للأمم المتحدة، بغية مواجهة التحديات الدولية في مجالات حقوق الإنسان، والتسلح، والتغير المناخي، والإرهاب، والجريمة الدولية، والفقر، والجوع، والأمراض السارية وتزايد النزاعات الطائفية والمذهبية والعرقية. إننا في هذا الإطار نؤكد على أهمية البناء على ما تم تحقيقه، وندعو إلى المضي قدما في عملية إصلاح الأمم المتحدة ومنظماتها، لتمكينها من تطوير أدائها. ونحن ننظر إلى عملية الإصلاح على أنها عملية حيوية وعلى درجة عالية من الأولوية. وسيستمر الأردن في أداء دور بنّاء في هذا

الاتجاه، وتقديم رؤى واقعية قابلة للتطبيق، لا سيما في مجال إصلاح آليات عمل مجلس الأمن.

في الختام، أؤكد أن الأردن سيبقى على التزامه في مجال تحقيق السلم والأمن الدوليين. إن حجم القوات الأردنية المشاركة في عمليات حفظ السلام، وانتشارها الجغرافي الواسع، يعكس الدور الفعلي للأردن في منظومة الأمم المتحدة، ويجسد إرادته السياسية في المساهمة في تنفيذ مهامها. وإننا نأخذ هذا الالتزام بجدية عالية، ونضع موارد قواتنا واحترافيتها وانضباطها في خدمة السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميغيل أنخيل موراتينوس كويوبي، وزير الخارجية والتعاون في مملكة إسبانيا.

السيد موراتينوس كويوبي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لترؤس هذه الدورة للجمعية العامة. ويسرني كثيرا أن أخاطب هذه الجمعية للمرة الثالثة بغية تقييم أعمال المجتمع الدولي والإعراب عن الالتزام وتبادل أفكارنا بشأن الأولويات على جدول أعمالنا.

حين أنشئ هذا المنتدى العالمي منذ ستة عقود، كان تعبيرا عن الإرادة والحاجة؛ ومن الإرادة يأتي الالتزام، ومن الحاجة يأتي الإدراك. والدول الممثلة هنا اليوم أكثر التزاما وأكثر إدراكا، من أي وقت آخر إزاء الحاجة إلى التقدم في إحلال السلام، ومكافحة الفقر، وحماية حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية والقانون الدولي.

في عالمنا المعقد المنقلب توجد في وقت واحد تحديات جديدة وأخرى قديمة، وصراعات جديدة وأخرى قديمة. وقد تحسن تعاوننا من حيث النوعية، لكن الفقر لا يزال يؤثر على قطاع واسع من سكان العالم. وإننا ماضون قدما في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لكن الانتهاكات الفاضحة مستمرة. ونحن نسعى إلى السلام والرفاه والكرامة للجميع. فما التدابير والأدوات التي لدينا لكي نجابه هذه التحديات؟ وكيف يمكن لنا أن نكيفها لكي نستجيب بفعالية أكبر؟

نعلم اليوم أنه ما من دولة تستطيع بمفردها أن تعالج بفعالية جدول الأعمال العالمي، وتضمن التنمية البشرية في عالم متقلب ومتسم بالاعتماد المتبادل باطراد، مع أنه ليس أقل دافعية وابتكارا من أجل ذلك. والوسائل متوافرة على المستويات العالمية والإقليمية والثنائية، فضلا عن توافرها على مستوى العديد من علاقاتنا المتبادلة. والهياكل والمنظمات التي أنشأها المجتمع الدولي بجهد كبير، تشكل إطارا معقدا يجب علينا إصلاحه، وتدعيمه واستكماله. وإسبانيا تعزز التعددية المستوحاة من القيم والمبادئ التي يحافظ عليها الشعب. والمجتمع الدولي يدرك الحاجة إلى توافق آراء سياسي أوسع وتعاون أكثر فعالية، وهو توجه ملحوظ في إطار منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن وجوده في الهياكل الإقليمية، ومنها الاتحاد الأوروبي، أو جماعة الدول الأمريكية – الأيبيرية أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإسبانيا تشارك في تلك المنظمات، حيث يكون التفاؤل بالتقدم ملموسا. وعلى الرغم من بطء وتيرة التقدم أحيانا، هناك وعي سياسي عالمي بالتحديات التي تؤثر على السكان والتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة، وعلاقتها بتغير المناخ.

إن السلام ممكن وضروري – السلام الحقيقي، وليس مجرد غياب الحرب. وعلينا أن نمهد الطريق للسلام والمنطق السياسي في الشرق الأوسط، وهو منطقة مشحونة بالعنف والتوتر المأساوي، مما يؤثر، بدوره، على أمن المجتمع الدولي وثقته. فيجب علينا أن نختار قوة الكلام بدل قوة السلاح، والثقة بدل الريبة، والالتزام بدل الخوف، والحوار والعمل المتضافر الفعال بدل الخلاف. وإسبانيا تود أن تساعد الأطراف وهي تشارك المجموعة الرباعية وممثليها في البحث

عن حل نهائي. ولكي نفعل ذلك، علينا أن نقيم حوارا مفتوحا بدون شروط مسبقة، وأن نستنبط أفكارا مجددة من مؤتمر مدريد. وحتى يكون السلام كاملا، يجب أن يشمل سورية ولبنان.

إن الاجتماع الذي اقترحه الرئيس بوش فرصة ملائمة لإضفاء الطابع الرسمي على التزام كل طرف بهذا السلام المنشود. وإسبانيا تؤيد تلك المبادرة بلا تحفظ.

إننا نتطلع إلى دولة فلسطينية مسالمة، لها مقومات البقاء وديمقراطية، تعيش بسلام مع إسرائيل؛ وإلى إسرائيل آمنة وذات علاقات طيبة في منطقتها. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم الأطراف ويساعدها في جهودها. وإسبانيا مصممة على تقديم مساهمتها الفعالة.

والتزام إسبانيا في المنطقة واضح أيضا من خلال مشاركتها في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وآمل بصدق أن تتوصل القوى السياسية اللبنانية إلى توافق آراء لحل أزمتها السياسية بدون تدخل. وإنني أدعو إلى اتفاق سياسي باسم السلام، ومن أجل المصلحة الوطنية للبنان ومصلحة المنطقة.

إن الصراع في الصحراء الغربية يشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام عملية تكامل اتحاد المغرب العربي. ونحن ملتزمون التزاما قويا بالسعي إل اتفاق سياسي نهائي يحترم مبدأ تقرير المصير في إطار الأمم المتحدة. وإسبانيا واثقة أنه بمساعدة المبعوث الخاص للأمين العام، وبدعم الدول الصديقة، ستحرز جميع الأطراف تقدما، وأن المفاوضات المباشرة التي بدأت منذ فترة ستنتهي إلى اتفاق.

إن الثقة البناءة عنصر أساسي، وذلك هو الهدف من منتدى الحوار بشأن جبل طارق، حيث تم التوصل إلى اتفاقات بشأن مسائل تعاون محلي مفيد للجميع. وتأمل إسبانيا إحراز تقدم في التوصل إلى حل نهائي للنزاع السيادي وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها.

لقد شهدنا تقدما متفاوتا في صراعات ذات تاريخ يحفل بالدمار والعنف. كما شهدنا تقدما وتغيرا في صراعات كانت مسدودة الأفق، منها تلك الصراعات في جورجيا، وناغورني كاراباخ وترانسنيستريا، فضلا عن الصراع المتعلق بمركز كوسوفو.

إن السلام ممكن وضروري، ونحن نسير باتجاهه على الرغم من تعرضنا لضربات الإرهاب، الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن. وهذا العنف الشامل يستهدف تقويض استقرار المجتمعات الحرة والديمقراطية. وكما توافقنا منذ سنة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨)، يجب أن نتغلب على ذلك العنف بتنسيق جهودنا وبالرد جماعيا. ويسرنا أنه، في إصرارنا على أن نهزم الإرهاب، لم يكن الضحايا وعائلاتهم منسيين، وأن المجتمع الدولي يواصل الحث على احترامهم. وأعتقد أن هذا اعتراف يستحقونه بجدارة، وأن الاستراتيجية العالمية ضد الإرهاب ستكون ناقصة بدونه.

إن إسبانيا تشارك في عمليات حفظ السلام، التي فوضها وحدد ولاياتها مجلس الأمن، في لبنان، وأفغانستان والبلقان. واسمحوا لي هنا، في الجمعية العامة، أن أعرب عن امتناني للقوات المسلحة الإسبانية، وقوات أمن الدولة وغيرها من المشاركين في الجهود التعاونية على عملهم وتضامنهم لمصلحة السلام. وأخص بالتحية الصادقة أولئك الإسبانيين الذين قدموا أرواحهم في هذا الجهد، وعائلاتهم وأصدقاءهم. فقبل أربعة أيام فقط، توفي جنديان إسبانيان في أفغانستان. ولكي تسهم إسبانيا في لوجستيات عمليات حفظ السلام، عرضت إقامة قاعدة إسناد تابعة للأمم المتحدة في كوارت دي بوبليت في فاليتسيا. وسيقام هناك مركز اتصالات لتطوير عمليات حفظ السلام في الميدان.

إن التغلب على الفقر ممكن، وهو واجب أخلاقي وسياسي، واجب عزمت إسبانيا بثبات على الاضطلاع به. ومن دواعي سروري واعتزازي القول إن بلدي اليوم ثامن أكبر مساهم في منظومة الأمم المتحدة، وأن هدفنا تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي للمعونة الإنمائية بحلول عام ٢٠١٢. ففي غضون ثلاث سنوات فقط، وبدعم من توافق آراء سياسي واجتماعي، عززنا التعاون ورفعنا حجمه – إلى نحو ٤,٥ بليون يورو هذه السنة. وقد أعربت إسبانيا عن تضامن راسخ مع الأهداف المحددة في التحالف ضد الجوع والفقر، وعن الالتزام بها.

إننا نريد أن يكون الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي حقا متمتعا به عالميا. وستكون المياه الموضوع المركزي في معرض سرقوسة الدولي عام ٢٠٠٨. وسيتيح ذلك الحدث للبلدان المشاركة والزائرين فرصا للتبصر في الجوانب الأساسية للمياه في القرن الحادي والعشرين، ومنها البيئة، والتعاون الدولي والآفاق العلمية، والإدارة التكنولوجية والاقتصادية. وإنني أشجع الأعضاء على المشاركة في معرض سرقوسة عام ٢٠٠٨ بشأن المياه والتنمية المستدامة، وأدعوهم إلى ذلك.

إن إسبانيا تود أن تسهم في التدعيم الهيكلي للأمم المتحدة، وتعتقد أن الإصلاح المؤسسي والإداري، الذي يأخذ إسهامات المجتمع المدني العالمي في الحسبان، أمر ذو أولوية.

يراد بتلك الملاحظة، سيدي الرئيس، إبراز التقدم المحرز بشأن مسألة مجلس الأمن في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، أثناء ولاية سلفكم. ومن الأساسي حل هذا الجانب البالغ الدقة من الإصلاح عبر قرار سياسي يُعتمد بتوافق الآراء، وليس بالتسرع.

إننا نرحب بمجلس حقوق الإنسان، بصفته منتدى لمناقشة المسائل المتعلقة بالحقوق والحريات. وإسبانيا تؤكد ثقتها في تلك الهيئة ورغبتها في أن تصبح عضوا فيها في السنة المقبلة. فحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ركن أساسي في السياسة الخارجية لإسبانيا، لأننا مقتنعون بأن انتهاك هذه الحقوق يؤدي إلى القهر والعنف. ونأمل أن يتم في هذه الدورة اعتماد مشروع قرار بشأن إلغاء عقوبة الإعدام أو، على أقل تقدير، بشأن وقف اختياري عالمي لها.

وسوف يعبئ تحالف الحضارات المجتمع الدولي والمجتمع المدني على الصعيد العالمي لوضع حد لخطر الاستقطاب الذي ينجم عن أشكال التحيز والأفكار الخاطئة والتطرف التي يمكن أن تمزق التعايش السلمي تمزيقا. وقد قدم السيد جورج سامبايو، الممثل الخاص للأمين العام، برنامجا وخطة للتنفيذ، وأنشئ صندوق استئماني للتبرعات بدعم من مجموعة الأصدقاء، تشترك فيه أكثر من ٧٠ دولة ومنظمة دولية.

وقد كان هذا عاما طيبا لإسبانيا، ونود أن يشاركنا المجتمع الدولي فيه. فقد زاد تواجدنا بالخارج نظرا للمشاركة النشطة من جانب مواطنينا ومؤسساتنا وللاستقرار الاقتصادي والنشاط التجاري، وكلها تؤدي إلى مزيد من الانفتاح على بقية العالم. وليس هذا بوقت لتثبيط الهمم؛ بل هو وقت للالتزام والتفاؤل. ومن شأن التحليل الموضوعي والمنطقي للتقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في الأعوام الأخيرة أن يبث الأمل ويقوي إرادة العمل من أجل إعداد خطة متوازنة تتصدى لتحديات عصرنا. وتدرك الدول الأعضاء في الجمعية العامة أكثر من ذي قبل أننا ما لم نتحد متضامنين في العمل لا نستطيع التصدي لتلك التحديات على نحو فعال باستخدام الحوار السياسي والدبلوماسية الوقائية والدبلوماسية العامة والإنسانية. وترى إسبانيا أن الحالة إيجابية. وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس من الشاعر الإسباني

بلاس دي أوتيرو قوله: ”إنني أطلب السلام، وأطلب أن أتكلم ... دفاعا عن الإنسان وعن عدالته“. وهذا معناه التزام بالعمل وليس ببلاغة الخطاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد سونغ مين-سون، وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا.

السيد مين – سون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أقدم أحر التهاني لكم، يا سيد كريم، على تبوئكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ولديّ ثقة في أننا بفضل قيادتكم الممتازة سنحقق نتائج عظيمة خلال هذه الدورة الهامة. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم دعم كوريا الكامل لكم في مساعيكم النبيلة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام، سعادة السيد بان كي – مون، لعمله الممتاز خلال عامه الأول في هذا المنصب. واستنادا إلى خبرتنا الطويلة في العمل عن كثب معه، فإني وفخامة السيد روه مو – هيون، رئيس جمهورية كوريا، نثق كل الثقة بأنه سيواصل أداء دوره على هذا النحو المتفوق.

وتستلزم التحديات العالمية الماثلة اليوم القيام باستجابة جماعية. فقد جلبت العولمة الآخذة في الاتساع معها دورا متناميا للأمم المتحدة. ذلك أن الأمم المتحدة بفضل عالميتها هي الهيئة الصحيحة لمعالجة هذه المسائل العالمية. ولا يمكن لأي منظمة أخرى أن توفر المشروعية والمرجعية اللتين توفرهما الأمم المتحدة. وتؤدي الأمم المتحدة دورا لا غنى عنه في تحديد المعايير والمبادئ الدولية. وهي توجه الدول والشعوب الوجهة السليمة. وبتعزيز القابلية للتنبؤ والتفاعل المستند إلى القواعد بين الدول، يمكن للأمم المتحدة أن تحول دون تفجر التضارب في المصالح وتحوله إلى أزمات. وتلك هي إنجازات الأمم المتحدة الهادئة التي كثيرا ما تمر دون أن يحفل بها أحد، وذلك تحديدا لأن المنظمة تساعد على استمرار النظام الدولي في دورانه بسلاسة. وهذا الجانب من أعمال الأمم المتحدة جدير بالتقدير الكامل وينبغي مواصلة تعزيزه.

وفي الوقت ذاته، يمكن لأداء الأمم المتحدة أن يكون خيرا مما هو عليه. وينبغي أن نثابر على بذل الجهود لتعزيز هذه الهيئة العالمية من خلال إصلاحها. وسيكون هذا الإصلاح ضروريا لتمكين الأمم المتحدة من التصدي بفعالية التحديات الرهيبة التي تواجه عصرنا. وفي سياق الخطوات المتخذة بلوغا لهذه الغاية، تعرب حكومة جمهورية كوريا عن دعمها الكامل للمبادرات الهامة التي يتخذها الأمين العام لتعزيز كفاءة الأمانة العامة وفعاليتها وقابليتها للمساءلة. ونعرب عن تقديرنا بصفة خاصة لجهوده المضنية في إعطاء القدوة عن طريق تغيير ثقافة العمل داخل الأمانة.

والتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن هي الدعامات الثلاث التي ترتكز عليها الأمم المتحدة. وهي جميعا من الضروريات الحتمية، ويعزز كل منها الآخر. ولأبدأ بالتنمية. لقد حددت الأهداف الإنمائية للألفية التي اتفق عليها قادتنا في عام ٢٠٠٠ موعدا مستهدفا لتحقيقها في عام ٢٠١٥. ووصلنا الآن بالفعل إلى منتصف المدة. ومن الضروري أن نقيم الحالة الراهنة وأن نجدد التزامنا في هذا الصدد. ولكن هذه الإجراءات لن تكفي وحدها. بل يلزم أن نحدد وسائل أكثر فعالية لتحقيق تلك الالتزامات.

وما برحت جمهورية كوريا تضاعف جهودها المبذولة لتعزيز مساعداتها الإنمائية الرسمية. والتزمنا بزيادتها ثلاثة أضعاف بحلول العام ٢٠١٥ عن مستواها الحالي. وزيادة في دعم الجهود الدولية المبذولة لاستئصال شأفة الفقر، انضممنا إلى مبادرة الضريبة التضامنية على تذاكر

الطائرة، وهي مصدر مبتكر لتمويل التنمية. وفي الوقت ذاته، بالتماسنا العبر من تاريخنا الخاص في مجال التنمية، نحن لا نقصر تركيزنا على زيادة نطاق ما نقدمه من معونة، بل نعمل أيضا على تقاسم خبرتنا بشكل فعال مع البلدان النامية.

وتغير المناخ مسألة وثيقة الارتباط بالتنمية. وثمة توافق متزايد في الآراء على أن تغير المناخ يفرض قيودا خطيرة على قدرات التنمية في العالم كله. فهو يؤثر على الجميع في كل مكان. لذلك يجب التصدي له بشكل عاجل. وأرجو أن تؤدي الإرادة السياسية التي أبداها زعماء أكثر من ١٥٠ دولة في الاجتماع الذي عُقد هنا يوم الاثنين ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى اعتماد خارطة طريق لوضع نظام لحلول واقعية ملموسة لهذا الشُغل الشاغل بعد عام ٢٠١٢. وينبغي أن تكون هذه الحلول شاملة ومن المرونة بحيث تكفل مشاركة أكبر عدد ممكن من البلدان.

وإذا انتقلت إلى حقوق الإنسان، من الأمور ذات الأهمية الحيوية أن يكون مجلس حقوق الإنسان أهلا للآمال الرفيعة التي صاحبت إنشاءه. ويجب أن نبذل قصارى وسعنا لتمكين المجلس من إحراز تقدم فعلي في تعزيز حقوق الإنسان. فلعلنا نجدد التزامنا ونقوم بتعزيز جهودنا المشتركة من أجل ضمان نجاحه. وتعرب جمهورية كوريا، بوصفها من أعضاء المجلس لدى إنشائه، عن التزامها الكامل بمبدأ تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة.

وفي هذا الصدد، يساور حكومة بلادي قلق عميق إزاء الحالة الراهنة في ميانمار وفقدان أرواح المدنيين خلال المظاهرات المستمرة. ويحدونا أمل قوي في أن تتآزر حكومة ميانمار وشعبها في العمل السلمي من أجل إحلال الديمقراطية والمصالحة الوطنية.

وقد أدخلت حكومة بلادي زيادة كبيرة على ما تبذله من جهود للقضاء على التمييز ضد الفئات المستضعفة كالنساء والأطفال والمعاقين. ونضغط بقوة من أجل إصدار التشريعات الضرورية وتحسين الأطر المؤسسية لحماية حقوق هؤلاء الأفراد وتعزيزها. كما أننا اعتمدنا في أيار/مايو من هذا العام خطة عمل وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وفي مجال السلام والأمن، تواصل بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الازدياد حجما وأهمية وفي نطاق أنشطتها. وفي تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تعمل في جنوب لبنان، ونشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مثالان بارزان على ذلك.

والواقع أن في الطلب المتزايد على حفظ السلام والدعم الواسع النطاق من جانب المجتمع الدولي دليلا واضحا على الدور الحاسم الذي تؤديه الأمم المتحدة في صون السلام والأمن. ومن جانبنا، تشهد مشاركة جمهورية كوريا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مؤخرا من جديد على التزامنا الراسخ تجاه أنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وسنبذل قصارى وسعنا لتمكين وحداتنا الكورية التي تتسم بمستوى جيد من التدريب والضبط والربط من مواصلة الإسهام في أنشطة حفظ السلام.

ولا يمكن المحافظة على السلام بدون تنمية. ويلزم الأخذ بنهج شامل لجعل السلام الهش في حالات ما بعد انتهاء الصراع دائما وغير قابل للانتكاس. ولقد تم بإنشاء لجنة بناء السلام إضفاء الطابع المؤسسي على مهمة توطيد دعائم السلام والتنمية ذات الأهمية الحيوية. وفي هذا الصدد، أرى أن تجربة كوريا على مدى النصف قرن الماضي في إعادة بناء الدولة من رماد الحرب منذ الخمسينيات يمكن أن تتيح نظرات ولمحات مشجعة قد تعين الأمم المتحدة في القيام بأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وما زال الإرهاب يشكل واحدا من أخطر التحديات التي تواجه عصرنا. وتدين حكومة كوريا الإرهاب بجميع أشكاله إدانة شديدة، بغضّ النظر عن مرتكبه ومكان ارتكابه والغرض من ارتكابه. ونعرب عن دعمنا الكامل للجهود العالمية المستمرة المبذولة لمكافحة الإرهاب. وجمهورية كوريا طرف في ١٢ اتفاقية قائمة لمكافحة الإرهاب، إلى جانب أنها تقوم بإجراءات التصديق على آخر الاتفاقيات الدولية المبرمة لقمع أعمال الإرهاب النووي. ونرى أيضا ألا تُضيع الأمم المتحدة مزيدا من الوقت قبل إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب.

ويشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إطلاقها خطرا متزايدا باستمرار على المجتمع الدولي. ولكبح جماح انتشار هذه الأسلحة، يجب أن نجعل في صدارة أولوياتنا استعادة نزاهة النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية وأهميته. والواقع أن نظام اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية قد بلغ مفترق طرق. وقد واجه في الأعوام الأخيرة تحديات غير مسبوقة. ويلزم في التصدي لتلك التحديات أن نجمّع الحكمة المتوافرة لدينا بغية تعزيز النظام الحالي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي معالجة أوجه القصور المتأصلة في معاهدة عدم الانتشار، ومواصلة استحداث أدوات فعالة متعددة الأطراف لخدمة مقاصد كل من عدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدام السلمي للطاقة النووية على نحو أفضل.

وجمهورية كوريا بوصفها وطنا لسادس صناعة للطاقة النووية للأغراض المدنية في العالم تعتبر الاستخدام السلمي للطاقة النووية أمرا حيويا لإمداداتنا من الطاقة المستدامة ولتنميتنا المستدامة. وفي هذا أكبر مبرر لأن نؤيد تعزيز الضمانات ضد احتمال الانتشار بصفتها ضمانا لتوسيع نطاق استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ومن بين التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بشأن الانتشار، تتطلب المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اهتمامنا الفوري. فما لم يتم حل تلك المشكلة سريعا، ستقوض نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقويضا خطيرا. كما أنها تنطوي على آثار بالنسبة للسلام والأمن في شمال شرقي آسيا وخارجه. والمحادثات السداسية هي الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها تسوية المسألة النووية الخاصة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أحرزت تلك العملية نجاحا كبيرا منذ بدئها في عام ٢٠٠٣. وفي البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اتفقت الدول الست على نموذج لنزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية. وقطع الاتفاق على الإجراءات الأولية في شباط/فبراير من هذا العام خطوة أخرى للأمام بتوافق الآراء المذكور، فحدد إجراءات معينة يتعين اتخاذها لتنفيذ البيان المشترك. ونرجو أن يتم التوصل إلى اتفاق آخر خلال الجولة الجديدة من المحادثات السداسية الجارية الآن في بيجين، بما يؤدي إلى وقف المنشآت النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن العمل.

وفي شبه الجزيرة الكورية، سوف ترتقي العلاقات بين الكوريتين إلى مستوى أعلى بانعقاد اجتماع القمة المقرر عقده في بيونغيانغ الأسبوع القادم بين الرئيس روه مو - هيون والرئيس كيم يونغ - إيل. وسيرمي اجتماع القمة قبل كل شيء إلى توطيد دعائم السلام في شبه القارة الكورية. وسيشجع هذا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المضي قدما على الطريق إلى نزع السلاح النووي. ومن نفس المنطلق، سوف يستكشف الزعيمان الطرق لزيادة الثقة المتبادلة من خلال اتخاذ تدابير سياسية وعسكرية لبناء الثقة، فضلا عن بعض الطرق لتهيئة الساحة لإنشاء رابطة اقتصادية بين الكوريتين في نهاية المطاف. وبإحراز تقدم في عملية نزع السلاح النووي، سيجري

إرساء نظام جديد للسلام في شبه الجزيرة الكورية بدلا من الهدنة التي انقضى على إبرامها نصف قرن. وسوف يعطي تعميق العلاقات بين الكوريتين وتحسين الروابط بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرها من البلدان مبررا لهذا التغيير.

وبذلك سوف تتمخض تسوية المسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن آثار متتالية، تمتد منافعها إلى بعيد خارج شبه الجزيرة الكورية. وسوف يعزز نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويعمل بمثابة نموذج مفيد لحل المشاكل المماثلة في أجزاء العالم الأخرى، بما فيها الشرق الأوسط، عن طريق التفاوض. وسيفتح قيام عملية سلام في شبه الجزيرة الكورية الطريق أمام إجراء حوار بشأن الأمن على الصعيد الإقليمي، كما أن التحسين الذي سيطرأ على الأمن في شمال شرقي آسيا من جراء ذلك سيزيد التعاون الإقليمي والعالمي من أجل السلام والرفاهية تعزيزا.

وقد تكون تلك نظرة متفائلة. ولكن من المهم ألا نرى فقط التهديدات والتحديات في عالمنا بل أن نرى أيضا الفرص المتاحة. ونحن نرى في المحادثات السداسية الجارية وفي اجتماع القمة بين الكوريتين في الأسبوع المقبل فرصة فعلية لإحداث تغيير، ونرجو أن يساعدنا شركاؤنا في هذه العملية على تحويل عدم اليقين الحالي إلى استقرار ورفاهية في المستقبل.

وتشهد الجهود التي نبذلها في شمال شرقي آسيا بأهمية الدبلوماسية والتعاون الدولي، على النحو الذي تمثله الأمم المتحدة. ذلك أن أعتى التحديات يمكن التغلب عليها حين تضم الدول قواها إلى بعضها البعض لتتقاسم العبء. وفيما يتعلق بجمهورية كوريا، هذا أحد الدروس التي تعلمناها من خلال التجربة المُرّة. ونظرا لأننا لا تغيب عن أبصارنا الأيام التي كنا نتلقى بها في امتنان مساعدات المجتمع الدولي ودعمه من أجل بقائنا ذاته، فنحن الآن نعمل على مد يد العون للآخرين، سواء بالعمل على تعزيز الأمن الإقليمي، أو بالمشاركة في بعثات حفظ السلام بعيدا عن الوطن، أو بتشاطر ما لدينا من موارد ومعارف. وستمثل هذه الأشياء مساهماتنا المتواضعة في النهوض بالبشرية كافة، وهو الغرض النبيل المتجسد في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة إنغيبيورغ سولرون غيشلادوتير، وزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في جمهورية أيسلندا.

السيدة غيشلادوتير (أيسلندا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أولا بتهنئتكم يا سيدي الرئيس على انتخابكم. وأود في الوقت ذاته أن أعرب عن تقديري للعمل الذي قامت به سلفكم، صاحبة السعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة.

وأريد في هذه المناسبة أن أعرب عن مدى إفادة بلدي من وجود الأمم المتحدة. فالقيم العالمية المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان تشكل سياقا ومنظورا لتمتعنا بالسيادة وتقرير المصير. وفي قصة أيسلندا شهادة بأن المجتمعات تزدهر من خلال التعايش المتحضر داخل مجتمع الدول. وقد تقدمت أيسلندا خلال فترة تعيها ذاكرة الأحياء من كونها أحد أفقر البلدان في أوروبا لتصبح واحدا من أكثرها ازدهارا. وأسعدنا الحظ بأن تمكّنا من بناء مجتمع شمالي تسوده الرفاهية اعتمادا على الحصاد المستدام لثمار مواردنا الطبيعية.

وبوصفنا دولة نشيطة صغيرة لدينا ميل طبيعي إلى البحث عن التسوية السلمية للمنازعات داخل المجتمع الدولي. واستقلالنا، الذي حققناه قبل ٦٠ سنة تقريبا، مبني على ما هو أكثر من مؤسساتنا الديمقراطية، على الرغم من أهميتها الجوهرية.

وحريتنا بالمعنى الأوسع حققت عن طريق التنمية الاقتصادية وأيضا ضمان حقوق الإنسان والديمقراطية. وفي تجربتنا، الحرية معقدة ومتعددة الوجوه. وكل حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتكافلة ويرتبط الواحد منها بالآخر. ولكن من الواضح أن الفقر والتباين والافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تجعل ممارسة الحقوق السياسية والمدنية صعبة.

ونحن الآن في منتصف موعدنا الزمني تقريبا للأهداف الإنمائية للألفية. وسنة ٢٠١٥ قريبة وسنحتاج قريبا إلى الوفاء بوعودنا. وثمة بعض الأخبار الطيبة: يبدو من المحتمل أن هدف تقليل عدد الناس الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع بحلول سنة ٢٠١٥ سيحقق. بيد أن التقدم فيما يتعلق بكثير من أهداف التنمية البشرية، من قبيل وفيات الأطفال، يدعو إلى خيبة الأمل. ولا تزال التحديات الإقليمية قائمة، بخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. ويتعين على الذين لهم نعمة الازدهار أن يتضامنوا مع الآخرين لجعل هذه الحقوق متاحة للجميع. وفضلا عن ذلك، فإن التحديات الأمنية التي نواجهها في هذا القرن تحديات لا يمكن التصدي لها إلا معا، بالتضامن مع الآخرين. وتغير المناخ مثال قوي.

وفي الحقيقة أن ظاهرة تغير المناخ تخرب فعلا حياة الملايين عبر رقعة واسعة من أفريقيا، وفي كثير من الدول الجزرية الصغيرة وفي قسم كبير من آسيا. كل منطقة وغالبية البلدان يمكنها أن تتوقع أن تشعر بآثار تغير المناخ في المستقبل القريب. وكيفية تصدينا لهذه المسألة بوصفنا مجتمعا دوليا اختبار لالتزامنا بالقيم الجوهرية للأمم المتحدة وقدرتنا على العمل معا على ضوء مسؤوليتنا المشتركة. والمناقشات التي جرت في وقت سابق في هذا الأسبوع كانت خطوة هامة في تحديد الوسائل والتدابير في هذا الصدد، وأشكر الأمين العام على مبادرته. وعلى الرغم من أن تغير المناخ ظاهرة عالمية فثمة ميل إلى أن تكون البلدان الأفقر الأكثر تضررا من بين البلدان النامية – وهي البلدان الأقل مسؤولية عن التسبب في تغير المناخ. وبالتالي، فإن تغير المناخ يشكل تهديدا كبيرا للحد من الفقر.

من المهم أن يعامل المجتمع الدولي التكيف لتغير المناخ ليس بوصفه مسألة تعالج على نحو منفرد، ولكن بوصفه جزءا لا يتجزأ من جهودنا المشتركة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ثمة حاجة إلى نهج شامل إذا أردنا تحقيق النتائج. وحكومة أيسلندا ملتزمة بإبداء التضامن مع البلدان الأكثر ضعفا في التكيف لآثار تغير المناخ.

وتعتبر أيسلندا تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على كل المستويات مسألة جوهرية بالنسبة إلى الألفية الجديدة. وتمكين النساء، سواء تعلق بالسلام والأمن، أو الصحة، أو الفقر أو تغير المناخ، هو مفتاح النجاح. النساء والرجال بحاجة إلى أن يكونوا ممثلين بالتساوي وأن يصغى إليهم في كل مكان. وأود أن أعيد التأكيد على تأييد أيسلندا لتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء. وبنية الأمم المتحدة الراهنة ونهجها حيال مسائل الجنس مجزآن إلى حد كبير. والعمل الممتاز الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يجب أن يبنى عليه وأن يعزز ضمن البنى الجديدة. ونؤيد تأييدا قويا إنشاء كيان جديد معني بالجنس لتعزيز أداء الأمم المتحدة في ميدان العمل هذا. وإنشاء منصب وكيل الأمين العام لمسائل المساواة بين الجنسين ينبغي أن يوفر القيادة والتنسيق القويين، وآمل في أن يُشغل هذا المنصب بسرعة. وتعميم مراعاة الجنس ينبغي تناولها في كل منظومة الأمم المتحدة على نحو أكثر انتظاما. دعونا نستعمل الزخم الراهن لتحريك هذه العملية إلى الأمام في دورة الجمعية العامة هذه.

والمساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دورا حيويا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. دعوني أذكر بوضوح أن أيسلندا تعتبر هذه الأهداف مشتركة. نعتبر أن التنمية تتضمن التعاون ذا الفوائد المتبادلة. وحرية أيسلندا بنيت بالتنمية وهي عنصر حيوي لحرية كل الشعوب. والجهات المانحة ينبغي لها أن تفي بوعودها وأن تعجل بجهودها في زيادة المساعدة الإنمائية. وحكومة أيسلندا على استعداد لتحمل مسؤوليتها. ومساعدتنا الإنمائية الرسمية تضاعفت خلال السنوات الأربع الماضية ونرمي إلى أن نصبح من بين الجهات المتصدرة لمساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية. وزيادة فعالية المساعدة محورية بالنسبة إلى نتائج التنمية. وحكومة أيسلندا تعتقد بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون في مقدمة تلك الجهود. وندعم متابعة تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة (A/61/583)، ما نرى أنه سيجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في تحقيق النتائج في الميدان.

ومن الطبيعي أن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست البلسم. نحن بحاجة إلى تحقيق التقدم في المفاوضات التجارية الدولية. حينما كان لي شرف حضور اجتماع الاتحاد الأفريقي في أكرا هذا الصيف. أخبرني زملائي بالإمكان الضخم الذي تراه البلدان الأفريقية في الاندماج الأوثق عبر تلك القارة. في كوكب معولم شكل، في تجربتنا، التعاون والدمج الإقليميان الأوثق، بما في ذلك العلاقات التجارية، خطوة إلى الأمام صوب مستقبل أفضل، واستثمارا مشتركا من جانب الدول الأمم في رفاهتها المشتركة.

وتتعهد أيسلندا بالدعم السياسي الكامل لهدفنا المشترك، وهو هدف إيقاف الاحترار العالمي. وإذ نراعي وجود فرصة، قد تختفي خلال عقد من السنين، ينبغي أن تؤخذ توصيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بتقليل الانبعاثات إلى النصف مأخذ الجد. حددت أيسلندا لنفسها هدفا تتطلع إليه على الأمد الطويل، وهو هدف تقليل صافي انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ٥٠ إلى ٧٥ في المائة بحلول ٢٠٥٠. وينص بروتوكول كيوتو على أساس للإجراء الفعال من جانب الدول المتقدمة النمو التي يجب أن تكون رائدة في التحكم بالانبعاثات. ولكن كيوتو ليس عالميا وليس كافيا. تعتقد أيسلندا أن اجتماع بالي ينبغي أن يبدأ بعملية تفضي إلى اتفاق شامل متعلق بالمناخ، ومن الأمثل أن يبرم في سنة ٢٠٠٩، سنة مؤتمر القمة في كوبنهاغن. ومن شأن هذا الاتفاق أن يشمل فترة ما بعد ٢٠١٢.

لا يوجد حل شامل قاطع لمشكلة الاحترار العالمي. ومسألة إزالة الأحراش، خصوصا غابات المطر، يجب تناولها. ودور التكنولوجيا الجديدة حاسم، بخاصة فيما يتعلق بالمصادر البديلة والمستدامة والنظيفة للطاقة. وفي مجال الطاقة الجيولوجية الحرارية، حيث لدى أيسلندا تجربة كبيرة، يوجد نطاق واسع للتنمية. بيد أن التكنولوجيا الجديدة يجب ألا تفاقم المشكلة الخطيرة ذاتها التي نواجهها فعلا. وعلى سبيل المثال، مما يدعو إلى القلق الشديد أن الزيادات في إنتاج مصادر الطاقة التي تقوم على أساس الكتلة البيولوجية يمكن أن تكون مسببة لرفع أسعار المواد الغذائية. والمصادر الجديدة للطاقة المتجددة يجب أن تتقيد أيضا تقيدا صارما بالمتطلبات البيئية على الأمد الطويل. وذلك مهم على نحو خاص للبناء المخطط لمفاعلات الطاقة النووية. وقدرات الإبداع والبحث لدى الجامعات، والتزام وشمول المنظمات غير الحكومية وحافز العمل التجاري والصناعة يجب إعمالها بجهود واسعة ومستمرة. ولا يمكن للحكومات أن تفعل ذلك بمفردها.

وتعتبر أيسلندا الأمن البشري، كما صاغه على سبيل المثال مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥، ذا أهمية سياسية ومفاهيمية رئيسية فيما يتعلق بمناقشة الإجراءات المتعلقة بالسلام والأمن وباتخاذ قرار بشأنهما. وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي من اللازم تنفيذه الكامل، صك رئيسي لضمان الأمن البشري. وملايين الأفراد يعانون من

الاعتداءات على أمنهم الشخصي. وتدور في الخاطر الوحشية التي أنزلتها بعض الحكومات بشعوبها وأنزلها إرهابيون أو قوات مسلحة بالمدنيين.

وفي هذا السياق اسمحوا لي بأن أعرب عن قلقي العميق جراء الأحداث في ميانمار حيث اعتُقل القائد المنتخب ديمقراطيا سان سو كي طيلة سنوات وحيث التعبير السلمي عن الاختلاف السياسي يُقمع بوحشية في الوقت الحاضر.

وتدور في الخاطر الهجمات على مقدمي المساعدة الإنسانية في كثير من مناطق الصراعات. ويدور في الخاطر عدم ضمان السلطات في أنحاء العالم حماية النساء والأطفال من العنف والاتجار بهم. في هذا السياق أود أيضا أن أشجع دولا أعضاء أخرى على تأييد مشروع القرار بشأن وقف اختياري لتطبيق عقوبة الإعدام.

وأود أن أعرب عن التقدير لجهود الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن على توصلهم إلى طريق إلى الأمام صوب تخفيف معاناة الناس في دارفور. بيد أن ثمة الكثير مما ينبغي القيام به.

وتجري في الوقت الراهن مناقشات حاسمة لحل الحالة التي دامت عقودا في الشرق الأوسط. من الواضح لي أن معظم الناس في إسرائيل وفلسطين يتوقون إلى السلام. وفي الواقع أن استطلاعات الرأي تثبت ذلك. والنساء، على نحو خاص، من الجانبين يعربن عن ألمهن من الآثار على الأمد الطويل المترتبة على استمرار الصراع في أولادهن، الذين هم مستقبل هذه المنطقة. والمحادثات الجارية في الوقت الحاضر، بتأييد من الجماعة الرباعية، وجهود لجنة الاتصال المخصصة، والأهم من ذلك، جهود الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية، تعطي بعض الأمل. وأشجع القادة السياسيين على ضمان انعكاس إرادة السلام في صفوف كثير من الناس على الجانبين في العملية السياسية. وذلك يتطلب الشجاعة السياسية والقيادة الحقيقية. ويتطلب ضبط النفس في وقت يكون فيه ضبط النفس بالغ الصعوبة. ويتطلب تصميما على الالتفاف على المعطّلين على الجانبين الذين يرغبون في التضحية بالآفاق الحقيقية لحياة سلمية ومحققة لرغباتها للملايين من أجل وهم بعيد ليوتوبيا ما لا يمكن تحقيقها. ومسائل الوضع النهائي، الحرجة بالنسبة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين، يجب أن تكون مدرجة في جدول أعمال مؤتمر السلام الذي اقترح عقده رئيس الولايات المتحدة. ويجب أن تمنح النتيجة الجانبين رؤية واضحة لمستقبل واقعي ومقبول لأطفالهم. وفي هذه الغضون، فإن جميع الذين لديهم القوة تقع عليهم مسؤولية أن يبذلوا قصارى الجهد لتأمين الحاجات الإنسانية للسكان المدنيين.

إن الأردن وسورية، وهما دولتان مجاورتان للعراق، اتخذتا بسخاء الترتيبات لمئات الآلاف من اللاجئين من العراق. وأيسلندا مصممة على المساهمة لتخفيف معاناة الشعب العراقي وتعهدت بتقديم أموال لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين للوفاء بالحاجات المدرسية للأطفال العراقيين في الأردن. ونؤيد أيضا تأييدا قويا الجهود المستندة إلى ولايات من الأمم المتحدة للمساعدة في استقرار البلد وإعادة بنائه.

ومن الواضح أن انتشار الأسلحة تهديد كبير للأمن البشري وأيضا لأمن الدولة. وتأسف أيسلندا جراء الحالة الراهنة في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها أغلبية الدول الأعضاء خلال عدد من السنين لم يحرز سوى تقدم محدود، بعضه خارج إطار الأمم المتحدة. ووجوه تقاعسنا في هذا المجال تشكل تهديدا مستمرا للسلام والأمن. حان الوقت لتجديد جهودنا. وإبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة من شأنه أن يكون يقينا منجزا هاما. وحقق عدد من المشاريع التي أطلقها مؤتمر قمة الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٥ التقدم الثابت، بما في ذلك إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء

السلام. والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١) أسندت أيضا إلى الجمعية العامة مهمة إصلاح مجلس الأمن. والزخم لإنجاز هذا العمل تجب المحافظة عليه حتى يستطيع مجلس الأمن أن يكون أكثر تمثيلا لعالمنا في بداية القرن الحادي والعشرين. ومن شأن ذلك أن ينطوي على زيادة في عدد المقاعد المنتخبة أو الدائمة.

وأيسلندا عضو نشيط وملتزم في الأمم المتحدة منذ ١٩٤٦. وعلى ضوء مبدأ المناوبة وأهمية تشاطر جميع الدول الأعضاء لمسؤولية العضوية في مجلس الأمن، أعلمنا في سنة ٢٠٠٠ ترشحنا أول مرة لشغل مقعد للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٠ بانتخابات تجرى في الخريف القادم. وهذا الترشح، الذي تؤيده بنشاط الدول النوردية الأخرى، الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج، يعكس التزام أيسلندا الصارم بأداء دور نشيط في التعاون مع الآخرين في تناول التهديدات الأمنية الأكثر إلحاحا في القرن الحادي والعشرين. ونحن بوصفنا دولة نوردية نراعي تقليدا طويلا من الالتزام النشيط بالأمم المتحدة وأفضل المصالح للجميع. ومن المشهور عن النورديين أنهم بناة للجسور - وسطاء موثوق بهم في الحالات المعقدة. وأيسلندا تسعى إلى تحمل مسؤولية أن تؤدي بإنصاف وصرامة دور عضو في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بلقية، وزير الخارجية والتجارة في بروني دار السلام.

الأمير محمد بلقية (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقدم تهانئي إليكم، السيد الرئيس، وإلى حكومتكم وشعبكم على انتخابكم. وأود أيضا أن أزجي شكري لسلفكم، معالي الشيخة هيا راشد آل خليفة، على قيادتها للجمعية العامة خلال السنة المنصرمة. وأقدم أيضا تهانئي للأمين العام على التقدم الذي أحرزه خلال الأشهر التسعة المنصرمة. وتقريره الأول (A/62/1) مشجع جدا ونرحب باستجابته للتحديات التي يواجهها جميعنا. وأود أيضا أن أشكر ممثلي الأمم المتحدة، والعاملين والمتطوعين في كل أنحاء العالم الذين يقومون بمهام صعبة جدا بالغة الخطر في أغلب الأحيان. نشكرهم على تفانيهم المهني. ويصدق ذلك على نحو خاص في أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط. هنا أقدم مرة أخرى تأييدنا القوي المستمر لجميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتوصل إلى حل لمعاناة الشعب الفلسطيني. وبالقيام بذلك نعيد التأكيد على تضامننا مع شعب فلسطين في جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم للمشاكل القائمة منذ زهاء ستين سنة.

وكلمة الشكر الأخيرة، سيدي الرئيس، أقدمها لكم شخصيا. لقد استمددنا بالغ التشجيع من خطاب قبولكم وخطتكم للمستقبل. وسررنا بأن سمعنا إعرابكم عن التأييد القوي للحلول المتعددة الأطراف لمشاكل العالم. ونحن نوافق بالطبع على حاجة الأمم المتحدة إلى تعزيز موقعها المركزي في نظام تعددية الأطراف. وقد سررنا، أكثر ما سررنا، بفكرة التوافق الدائم في الآراء فيما بين الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ونحن سعداء، بشكل خاص، بإشراك المجتمعات المدنية، حيث أن ذلك سيعطي الناس العاديين صوتا في توافق الآراء. وهذا ما جعل البيان مشجعا. ومع ذلك، فإنه يضع الأمم المتحدة أمام تحد خطير جدا. فمن الأهمية القصوى أن يصل شعبنا إلى فهم ينبع من المعرفة والخبرة والاختصاص. إن جعل تغير المناخ موضوعا رئيسيا لهذه الدورة يظهر ذلك بجلاء.

إن المناقشات الكثيرة التي جرت هذا الأسبوع قد علمتنا أن مشاكل عصرنا الحديث كلها بالغة التعقيد. وقد بينت لنا أيضا أهمية التوصل إلى فهم كامل لتلك الصعوبات. وإن كان لشعبنا أن يتوصل إلى مثل هذا الفهم، فإنه سينبع من التعليم الجيد الشامل، ومن الصحة الجيدة والخدمات

الاجتماعية الفعالة. ولن يتوفر ذلك إلا عندما تحقق كل البلدان أهداف الأمم المتحدة للألفية. ولذلك، أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضي بلوغ تلك الأهداف في الوقت المناسب. فهي تغطي جميع جوانب الحياة المعاصرة، سياسية كانت أو اجتماعية أو ثقافية، وربما اليوم في المقام الأول، اقتصادية وتجارية. ومن هذا المنطلق، فإنها توفر طريقة للناس كي يفهموا المشاكل المعاصرة فهما أفضل، وتتيح المشاركة الكاملة في توافق الآراء وتساعد على إيجاد الحلول.

أقول هذا لأننا وصلنا الآن إلى منتصف الفترة التي حددناها قبل سبع سنوات عندما وضعنا الأهداف الإنمائية للألفية. والمناقشات التي دارت طوال الأسبوع بشأن تغير المناخ تبين مدى أهمية الأعوام السبعة القادمة. وفي بلدي بدأنا للتو ندرك مدى صعوبة الموضوع. فهو يضاهي الأمن والتنمية المستدامة والطاقة. وهذه كلها مشاكل حديثة تخص القرن الحادي والعشرين، وكلها تعني أن على شعوبنا أن تتعلم أكثر فأكثر، وأن تتعلم بسرعة كبيرة.

ويتعين علينا أن ندخل الموضوع الذي أشرت إلية أعلاه في كل جوانب تخطيط التنمية الوطنية، وعلينا أن نتشاطر المعرفة والخبرات. ونعتقد أن هذا الأمر أصبح مهما أكثر مما كان عليه في الماضي. ذلك أننا عندما تبادلنا الآراء والمعلومات بشأن تغير المناخ في هذا الأسبوع تعلمنا درسا جديدا، وهو أننا عندما نتحدث عن مشاكل القرن الحادي والعشرين نجد أننا جميعا نواجهها معا. وهذا هو توافق الآراء الذي عنيتموه، السيد الرئيس. فهو يقر بأننا إذا عملنا معا، سيكون لكل منا مساهمة هامة. ولذلك، نثمن عاليا الشراكة التي اقترحتموها. ونأمل أن تؤدي نتيجة ذلك إلى أن تكون شعوبنا أكثر من مجرد متلقية للحلول. ونأمل أن يجعلها ذلك أهم العوامل في التوصل إلى حلول.

ونحن نشعر بأنكم بدأتم ولايتكم، السيد الرئيس، بدعوتنا جميعا إلى المشاركة في برنامج يمكننا جميعا أن نحسن العمل به. ويسعدنا كثيرا أن ننضم إليكم وإلى توافق الآراء في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، ونتمنى لكم نجاحا باهرا في توسيعه وتعزيزه خلال العام المقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد موسى أوكانلا، وزير الخارجية والتكامل ألأفريقي والفرانكفونية والمغتربين خارج جمهورية بنن.

السيد أوكانلا (بنن) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم إليكم بالتهاني الخالصة بمناسبة انتخابكم الرائع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، وأن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل. ولن ندخر وسعا في الإسهام، إلى جانبكم بالطبع، في نجاح مداولات هذه الدورة، خاصة وأن بنن من بين نواب الرئيس.

وأود كذلك، أن أحيي العمل المميز الذي قامت به سلفكم، سعادة السيدة هيا راشد آل خليفة. فقد تمكنت خلال ولايتها من إعطاء زخم جديد للجمعية العامة من خلال استئناف الحوار حول تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية. وتمكنت وفودنا بتوجيهاتها الواضحة من إجراء دراسة وافية للمسائل العديدة المعلقة في إطار تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وتمكنوا من إجراء تقييم للتحديات الماثلة.

كما أننا نعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي - مون. فقد تمكن من السير على خطى سلفه اللامع، السيد كوفي عنان، من خلال المحافظة على زخم عملية الإصلاح. ولم يتابع السيد بان عملية الإصلاح فحسب، بل أضفى عليها طابعه الشخصي الواضح الذي يدل على إرادة الترشيد بطريقة مبتكرة

وتوافقية لاستخدام الموارد المتاحة في إجراءات ملموسة تتناسب مع الأخطار التي تحيق بنا.

إننا نؤيد الأمم المتحدة التي تؤكد ذاتها بوصفها منظمة فعالة، قادرة على أن تعمل كبوتقة للتعاون المتعدد الأطراف والشامل والمثمر والحاسم، بحثا عن الحلول المناسبة لتحديات عصرنا الكثيرة.

وتتضمن هذه التحديات الصراعات المستمرة، وتصاعد التطرف، وإضعاف وزعزعة استقرار مناطق بأسرها، واستمرار تزايد الفقر لدى أكثر السكان ضعفا، وممارسة الإعانات التجارية والإجراءات الحمائية في البلدان المتقدمة النمو. وهذا يحرمنا من مزايانا المقارنة ويضعف المنتجين لدينا من خلال تشويه السوق العالمية. وقد بات ضروريا وملحا إنشاء شبكة أمان تمكن البلدان الأفريقية المتضررة بسبب الإعانات من تعويض الخسائر الكبيرة التي تتكبدها. وفضلا عن ذلك، فإن عدم المساواة الاجتماعية فيما بين الدول وداخل مجتمعاتنا تتفاقم بشكل مستمر. وانتشار الأمراض المعدية يقضي على الموارد البشرية. إن سوء التغذية والتصحر وتآكل الأراضي الساحلية أمور تقلص بشكل خطير المجال الحيوي وتؤجج التنافس من أجل البقاء، هذا بالإضافة إلى الفيضانات المتكررة الناجمة عن الاحترار العالمي المتصل بتغير المناخ.

وقد حققنا بالفعل تقدما كبيرا منذ مؤتمر قمة ريو بشأن تنفيذ الصكوك المتعلقة بالإدارة العالمية لمجال البيئة. وفي ضوء التحذيرات والإنذارات التي وجهها العلماء إلينا خلال السنوات الأخيرة، يتعين علينا الآن أن نستعجل تنفيذ تلك الصكوك، لأنها تقدم توجيها واضحا للجهود التي يبذلها الناس لاستعادة السيطرة على ظواهر التغيرات التي تهدد ظروف وجودنا على الكوكب الأرضي. وقد بات ملحا أن نضاعف التآزر في إطار تنفيذ تلك الصكوك لتأمين زيادة الفعالية. ويمثل ذلك إحدى المهمات العاجلة لإدراجها في جدول أعمال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، في بالي، إندونيسيا.

إن الأخطار المنبثقة عن تغير المناخ مرعبة، خاصة بالنسبة للبلدان ذات السواحل المنخفضة مثل بنن. إنها تحتم علينا التصرف مسبقا بدل الرد عليها لأننا بحاجة إلى التعامل مع خطط معدة بطريقة جيدة من خلال نهج احترازي وتنفيذ متسق مع مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة. فإلى جانب الاستثمارات الكبيرة المطلوبة لمكافحة تآكل السواحل وتدهور الأراضي، يعتبر تحسين الظروف المعيشية لأفقر قطاعات السكان من الجوانب الهامة في الجهود المبذولة لتعزيز مقاومة مجتمعاتنا للآثار السلبية لتغير المناخ.

ويجب علينا قبل كل شيء زيادة جهودنا لتغيير أنماط استهلاكنا والسياسات العالمية للطاقة وذلك باستخدام موارد الطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، إن التحول من استعمال حطب الوقود إلى الأفران الشمسية من شأنه أن ينقذ العديد من هكتارات الغابات التي يدمرها سنويا أفقر السكان لضمان احتياجاتهم من الطاقة. ولقد اتضح أن الطريقة التي من خلالها سيحصل العالم على احتياجاته من الطاقة، خاصة احتياجات البلدان النامية، في العقود القادمة سوف تكون مفتاح قدرتنا على معالجة تغير المناخ. نحن بحاجة إلى تغيير تفكيرنا كي نحقق تغييرا في سلوكنا. وللقيام بذلك، لابد من حل مسألة التمويل بروح من التضامن والتكافل الدوليين مفهومة بوضوح.

وعلى المجتمع الدولي الوفاء بالتعهدات التي قطعها في مونتيري وغلينيغلز وذلك بجمع الأموال لضمان تنفيذ برامج العمل والتكيف الوطنية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولحسن الحظ سوف يتيح لنا الحوار الرفيع المستوى الذي

سيجري في نيويورك يومي ٢٣ و ٢٤ من شهر تشرين الأول/أكتوبر والاجتماع الذي سيعقد في قطر في عام ٢٠٠٨ الفرصة لإجراء تقييم مفصل للوضع كي نبحث عن حلول مثالية للمشاكل المعروضة علينا.

إن تقييم الأداء في مجال التمويل من أجل التنمية هو المقياس لفعالية المؤسسات المالية الدولية. ونأمل أن يتم القيام بإصلاحات ملائمة تمكننا من تحمل مسؤولياتنا كاملة فيما يتعلق بتعبئة الموارد من أجل البلدان الفقيرة كي تلحق بالركب.

وينبغي كذلك إيلاء اهتمام خاص للقيود الداخلية المتعلقة بالإدارة وبتعبئة الموارد المحلية الشحيحة التي تكبح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن حكومة بنن، على سبيل المثال، تكثف جهودها لاستئصال الفساد وتعزيز الشفافية والإدارة الفعالة للأموال العامة. وتقترن جهودنا في هذه المجالات بتدابير لتسهيل الاستثمار، بما في ذلك إنشاء مجلس رئاسي للاستثمار وإعلان مجانية دور الحضانة والمدارس الابتدائية. ونعتبر هذه التدابير أساسية للاستمرار في تعزيز الديمقراطية والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. ونقدر حق التقدير المساعدات التي نتلقاها من المجتمع الدولي والتي توجه الآن حصرا إلى الأهداف المتفق عليها. وفي هذا الصدد، انضمت بنن إلى الآلية الإفريقية لاستعراض الأقران التي أنشأها الاتحاد الإفريقي في إطار تعزيز الحكم الرشيد وبناء السلم على صعيد القارة.

إن بحثنا عن حلول للأخطار الجديدة لا يمكن أن يحرز تقدما إلاّ إذا تمكنا من الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومما يخيب الآمال أن الجهود التي بذلناها منذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لإصلاح الهيئة المسؤولة عن هذا بصورة أساسية أقل من أن تكون حاسمة. علينا أن نحيي حماسنا كي نعطي المنظمة مجلس أمن أكثر تمثيلا فيما يتعلق بعضويته وأكثر شفافية وفعالية في أساليب عمله. ومهما كانت الصيغة المتفق عليها، لا يمكن إصلاح مجلس الأمن إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار حقائق عالم اليوم، التي تختلف اختلافا كبيرا عما كانت عليه في الأربعينات من القرن الماضي. ولا يمكن أن تكون صيغة منصفة إذا لم تصحح بصورة معقولة الأضرار غير المحدودة التي لحقت بأفريقيا باستثنائها من فئة الأعضاء الدائمي العضوية في مجلس الأمن.

إن إصلاح مجلس الأمن سوف ينعكس بلا شك على سلطته وقدرته على إنجاز ولايته بطريقة مرضية بخصوص الحالات المتعلقة بالمبادئ الأساسية للميثاق، مثل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني المتواصل، والذي يزيد عمره عن ٥٠ عاما. وما فتئ ذلك الصراع يزعزع استقرار الشرق الأوسط، ولن يكون غير ذلك ما لم تتحقق رؤية الدولتين المستقلتين المتواصلتي الأراضي، وما لم تعد الأراضي المحتلة، بما فيها مرتفعات الجولان ومزارع شبعا.

ويساورنا القلق إزاء استمرار سباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذلك الجمود الذي يعتري المفاوضات المتعددة الأطراف. ولا بد لنا من القضاء على الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بإبرام وإنفاذ معاهدة بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة. ولا بد من مواصلة اهتمامنا الثابت بشأن انتشار المجموعات المسلحة من غير الدول وتفشي انتهاكات القانون الإنساني الدولي وجرائم الحرب ضد السكان المدنيين، خاصة ضد النساء والأطفال في حالات الصراع. ولا بد من محاكمة مرتكبي هذه الجرائم أمام المحكمة الجنائية الدولية، التي يلزم تعزيز الرادع بتعاون أكبر مع مجلس الأمن مع منحها السلطة لاتخاذ الإجراءات بنفسها. ونرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في تطوير آلية الأمم المتحدة للرصد والتوعية بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة وإمكانية توسيع هذه الآلية.

ولا بد من مواصلة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في إطار تنفيذ خطة السنوات العشر لدعم بناء القدرات وفقا لروح الفصل الثامن من الميثاق. ولقد أتاحت لنا إدارة الحالة في دارفور ميدانا للتجربة سيمكننا من استخلاص الدروس لتعزيز فعالية هذا التعاون الذي يتجاوز القيود والمعوقات بالتطلع إلى أفضل الحلول. ونرحب بإنشاء القوة المختلطة. ونأمل أن تتمكن بعدد أفرادها وقدراتها السوقية من التعامل مع الأزمة. ونأمل أن تبذل جهود مماثلة من أجل الصومال.

إن تعزيز الكرامة الإنسانية ضروري لمواصلة تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويرد هذا في صميم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أعلن في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وسوف نحتفل بالذكرى السنوية الستين له في السنة القادمة. وهذه فرصة للعمل بصورة استثنائية واستباقية للتوعية بحقوق الإنسان بين سكان ومجتمعات الريف والضواحي، ومعظمهم من الأميين. فهذه الطبقة الاجتماعية محرومة من منافع حقوق الإنسان. لكن إذا تحقق لها الوصول إلى حقوق الإنسان، يمكن عندئذ تمكينها واعتبارها مسؤولة عن التمتع بحقوقها.

إن بلدي الذي يلتزم التزاما تاما بالديمقراطية، ليؤكد هنا من جديد التزامه الثابت بالإسهام إسهاما فعالا يتناسب مع إمكانياته لحماية الكرامة الإنسانية وتعزيزها. وهذا هو الهدف من الاقتراح الذي قدمه بلدي لإدراج بند جديد في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة بالعنوان الذي توافقت عليه الآراء ”الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان“. وسوف يقدم مشروع قرار ويناقش تحت هذا البند. ويمكن أن يكون أيضا إطار عمل لإعلان سنة دولية لتعزيز حقوق الإنسان ونشرها والأخذ بزمامها.

وفي ذلك الصدد، يقترح بلدي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وكل الأطراف المهتمة بالموضوع، بتنظيم مؤتمر دولي في عام ٢٠٠٨ بشأن التحديات والمسائل المتعلقة بالتغيرات الديمقراطية للحكومات. وأحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم هذه المبادرات حتى يمكن أن تؤدي إلى ما فيه تحسين أحوال شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أدريان ميهاي سيورويانو، وزير خارجية رومانيا.

السيد سيورويانو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالتعبير عن خالص تقديري وتهنئتي لكم، سيدي الرئيس، بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين، وأتمنى لكم كامل النجاح في هذه المهمة الصعبة. وفي الوقت نفسه، أعرب عن تقديري لسعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة على الأعمال الممتازة التي قامت بها بصفتها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وتؤيد رومانيا تمام التأييد البيان الذي أدلى به معالي السيد خوسيه سقراط، رئيس وزراء البرتغال، باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أضيف بعض التأملات عن اهتمامات بلدي. فما زالت رومانيا تتقيد بشدة بالتزاماتها لصالح التعددية ذات الكفاءة فيما يتصل بالدعائم الثلاث جميعها لأنشطة الأمم المتحدة — السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة.

وتود رومانيا أن تكون شريكاً نشطاً في كل عمليات الإصلاح الجارية طبقاً للتوجيهات التي قبلناها في اجتماع القمة للألفية. ويبدو أن هناك شبه توافق في الآراء بشأن مبدأ توسيع مجلس الأمن، ولكن ليس بعد على السبل العملية التي يمكن أن يتم بها ذلك. ونعلم جميعاً أن هذا يرجع إلى أن الإصلاح الهيكلي للجهاز الرئيسي له آثار سياسية عميقة. ويبدو أيضاً أنه لا يوجد اختلاف يذكر بشأن المبدأ العام القائل بأن مجلس الأمن ينبغي أن يعبر عن التشكيل

الجغرافي السياسي لعالم اليوم. ونرى أنه ينبغي النظر بإيجابية في الحل الشامل الذي يتيحه وجود مرحلة وسيطة، وذلك على وجه الدقة لأنه يتسم في هذه المرحلة بما يكفي من العمومية للسماح للجميع أن يروا أن التشكيل الجديد سيقربهم من تحقيق أهدافهم. فلنر ما إذا كان هذا الشكل سيصمد لاختبار المفاوضات الموضوعية. ومع ذلك، ينبغي ألا تحول المفاوضات بشأن توسيع مجلس الأمن دون إحراز تقدم واتخاذ قرارات بشأن الأبعاد الأخرى، وهي تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، ولا سيما فيما يتصل بموضوع شفافية نشاط مجلس الأمن وإمكانية الحد من استعمال حق النقض. وأخيراً، ينبغي أن يكون من حق مجموعة دول أوروبا الشرقية التي يبلغ عدد أعضائها ٢٣ عضواً أن تحصل على الأقل على مقعد إضافي واحد في أي صيغة يتفق عليها. ويجدر بنا أيضاً أن نشدد من جديد أنه على الرغم من أن مجموعة أوروبا الشرقية هي أكبر مجموعة إقليمية تنمو بطريقة ديناميكية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن وجود أوروبا الشرقية في المناصب الإدارية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وفي هيئات الأمم المتحدة ما زال محدوداً.

وتتابع رومانيا باهتمام شديد آخر التطورات في كوسوفو. ويتعين أن يكون حل مسألة مركز مقاطعة كوسوفو متسقاً مع القانون الدولي الساري. ونرحب بجهود المجموعة الثلاثية لتسهيل المفاوضات بين الطرفين. وتمثل المحادثات المباشرة التي أجريت اليوم هنا في نيويورك تطوراً إيجابياً، وينبغي تنظيم اجتماعات مماثلة في الأشهر القادمة. وستسهم المفاوضات المباشرة بين بلغراد وبريستينا في الوصول إلى حل توافقي حقيقي يدعم الاستقرار في غرب البلقان والمنظور الأوروبي لهذه المنطقة.

(تابع كلامه بالفرنسية)

وفي العراق، يجب تعزيز التطورات الإيجابية الحاصلة في مجال بناء المؤسسات، والوفاق بين الأديان، والأمن عن طريق الدعم الإقليمي والدولي. ويمثل قرار مجلس الأمن الجديد ١٧٧٠ (٢٠٠٧) ولاية واسعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة فيما يتصل بالتنمية والتعمير، والوساطة فيما يتصل بالحوار السياسي على الصعيدين الوطني والإقليمي. ونرحب بالاجتماع الوزاري المعني بالعراق المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر الماضي، والذي ترأسه رئيس وزراء العراق والأمين العام للأمم المتحدة. ونرى أن جهود المجتمع الدولي فيما يتعلق بالعراق ستؤتي ثمارها. ولرومانيا وجود على أرض الواقع، كما أنها تقف إلى جانب شعب العراق وحكومته.

ويتطلب منع الإرهاب ومكافحته وجود تعددية فعالة تقوم على أساس قواعد القانون الدولي. ويجب أن نتصدى للتهديد الذي يمثله الإرهاب الدولي بإجراءات متضافرة. وتقتضي الإجراءات العالمية لمكافحة الإرهاب اتخاذ التدابير اللازمة لوقف نشاط المجموعات التي تقوم بأنشطة إرهابية عن طريق التعاون الدولي. ويجب ألا تكون هناك هوادة في جهودنا لمكافحة الإرهاب، ولكن يجب أن تحترم هذه الجهود حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجب أيضاً أن تأخذ مكافحة الإرهاب في الحسبان الجذور الاجتماعية والاقتصادية للإرهاب. ولا يمكن لأي بلد أن يكفل أمنه بمفرده. وتدعم رومانيا الجهود التي تضطلع بها المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز التضامن الدولي ضد الإرهاب وفقاً للقانون الدولي، كما أنها تتعاون على الصعيد الثنائي مع البلدان الأخرى لمنع هذا البلاء ومكافحته.

وما زالت معاهدة عدم الانتشار تمثل حجر الزاوية للنظام القانوني الدولي في مجال عدم الانتشار النووي. كما أنها صك أساسي الأهمية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من كل الصعوبات التي نشأت في السنوات القلائل الماضية، ما زالت معاهدة عدم الانتشار سارية وهامة. والتوازن بين الحقوق والواجبات المنصوص عليها في

المعاهدة أساسي الأهمية لاستقرار النظام الدولي. ومن الأهمية الأساسية أيضا الحفاظ على المبادئ الأساسية للمعاهدة بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛ والتعاون الدولي، فضلاً عن ضمانات التقيد بمتطلبات عدم الانتشار.

وتولي رومانيا أهمية كبيرة لتطوير الطاقة النووية وتشجيع استخدامها السلمي في مجالات مثل الطب، والصناعة، والزراعة وغيرها من مجالات الفائدة العامة. وتتفق رومانيا أيضا مع الفكرة القائلة بأن اعتماد الطاقة النووية كمصدر بديل للطاقة سليم إيكولوجيا في سياق تنفيذ بروتوكول كيوتو اختيار هام.

ويجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية في الاهتمام لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وحصول الإرهابيين على أنواع هذه الأسلحة. ولا يغفل بلدي عن المشاكل المتصلة بالأسلحة التقليدية وهو يؤيد بشدة ضرورة النظر بشكل منظم في مسألة إبرام صك قانوني دولي بشأن تجارة الأسلحة في المستقبل.

وتساهم رومانيا بنشاط في عمليات حفظ السلام بتوفير المراقبين العسكريين والضباط والحرس وأفراد الشرطة لتعمل مع عشر من عمليات حفظ السلام في بلاد تمتد على أربع قارات وهي هايتي والكونغو وإثيوبيا وإريتريا والسودان وليبريا وكوت ديفوار ونيبال وتيمور – ليشتي وجورجيا وكوسوفو. كما تساهم رومانيا أيضا في عمليات حفظ السلام في غرب البلقان والعراق وأفغانستان. ونعتقد أن من الضروري الأخذ في الحسبان للخصوصيات الثقافية واللغوية لبلد ما عند تكوين قوات متعددة الجنسيات تحت لواء الأمم المتحدة.

إن رومانيا التي تنتمي الآن إلى الاتحاد الأوروبي قد أصبحت تهتدي – من تطورها الحالي – بفكرة أن الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون عوامل لا غنى عنها لضمان تنمية المجتمع. ومن أجل هذا نلتزم – بطريقة خلاقة – بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح واللجوء إلى الدبلوماسية لحل النزاعات وكذلك أسلوب الحوار بين الثقافات والحضارات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بوخارست قد استضافت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ المؤتمر الرفيع المستوى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن محاربة التمييز وتوطيد الاحترام المتبادل والتفاهم. وقد كان ذلك المؤتمر فرصة طيبة لإبراز الحاجة إلى التفاعل السياسي والمؤسسي لمحاربة كل أشكال عدم التسامح والتمييز بغية كفالة احترام حقوق الإنسان وإعطاء كل مواطن من الجنسين الشعور بأنه تحت حماية القانون ويتمتع بتضامن الآخرين معه بشكل ملموس حين تُمس حقوقه.

أعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يفكر بعمق أكبر في بعض المواضيع التي تتسم بالحساسية وذلك بهدف اتخاذ التدابير الملائمة. وأفكر هنا بشكل خاص في الحاجة إلى ضمان حماية حقوق الطفل وهو السبب الذي دفع رومانيا لتأييد إنشاء منصب الممثل الخاص للأمين العام لمكافحة العنف ضد الأطفال.

وتهتم حكومتي اهتماما بالغا بنشاط مجلس حقوق الإنسان وبخاصة في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى منتصف ٢٠٠٨ حيث تتولى رومانيا رئاسة هذه الهيئة. لقد كاد يكتمل البناء الهيكلي لهذه المؤسسة. وإن ما أنجزناه هو نتاج تنازلات متبادلة فليس المجلس الجديد الهيئة الأمثل التي كنا نطمح إليها ولكن علينا مع ذلك الاستفادة منه لأن تعزيز حقوق الإنسان واحترامهما معركة مستمرة علينا أن نخوضها دون هوادة. وما من شك في أن اعتماد الجمعية العامة للهيكل المؤسسي في منتصف هذا العام سيكون له أثر كبير في تحقيق هذا الهدف. وعلى هذه المؤسسة الجديدة أن تستغل بشكل أفضل رسالتها المتمثلة في زيادة الوعي بضرورة احترام حقوق الإنسان وتعزيز تلك الحقوق في جميع

أرجاء العالم. كما عليها أن تعمل على ضمان احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها. وتؤكد رومانيا من جديد ثقتها في مقدرة مجلس حقوق الإنسان على أن يكون مثلا جيدا وذا مصداقية لنظام مؤسسي مكلف بحماية حقوق الإنسان.

إن الديمقراطية عملية عالمية فقبل ٢٥ عاما كانت الدول التي يمكن اعتبارها ديمقراطيات حقيقية لا تتجاوز ثلث دول العالم. أما الآن فقد ارتفعت تلك النسبة بشكل ملحوظ وأصبحت تمثل قاعدة ثابتة. ونحن نعتقد أن التطور المحرز في تعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان عند اتخاذ القرارات السياسية هو انتصار لنا جميعا. ولذلك تم اعتماد عدد كبير من القرارات والإعلانات بشأن مواضيع متعددة تتعلق بالديمقراطية. ونذكر على سبيل المثال القرار ٢٠٠٠/٤٧ الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان عام ٢٠٠٠ بشأن ”تطوير وتعزيز الديمقراطية“ بناء على اقتراح مقدم من حكومتي. وقد جمع القرار لأول مرة وبشكل متناسق في وثيقة واحدة المُثل والقيم والممارسات التي تمثل إطارا للأعمال التي تقوم بها الحكومات لدعم الديمقراطية.

هناك بطبيعة الحال علاقة جد وثيقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذه هي بالتحديد الرسالة التي سعت رومانيا والموقعون الآخرون إلى إيصالها من خلال قرارات بشأن الحوار المطلوب لاتخاذ تدابير لدعم وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتقوية دون الآليات الإقليمية ودون الإقليمية والآليات والمنظمات الأخرى بغية تعزيز وتوطيد الديمقراطية، وقد تم بالفعل اعتماد كل تلك القرارات.

إننا جد سعداء ونحن نرى مجتمع الديمقراطيات قد أصبح الآن مجموعة نشيطة نذرت نفسها لخدمة المُثل والمعايير الديمقراطية، ونحن على استعداد لمزيد من التعاون مع أعضاء الفريق العامل في مجتمع الديمقراطيات. وقد أخذت رومانيا على عاتقها مؤخرا مهمة تعزيز الفريق تمهيدا للمؤتمر الوزاري القادم، المزمع عقده في باماكو.

ورومانيا، من موقعها كعضو في الأمم المتحدة يتمتع بمزايا النمو الاقتصادي المطرد والمعافى، ستنضم إلى مجموعة الدول المانحة بنهاية هذا العام. إن المساعدة الرسمية من أجل التنمية التي تمثل التزامنا التدريجي المتطور ستصبح الآن جزءا من سياستنا الخارجية، تعبيرا عن تضامننا العالمي مع البلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي ومع البلدان النامية. ونحن نملك بالفعل استراتيجية وطنية وهيكلا مؤسسيا وميزانية تتضمن بندا للمساعدة الرسمية من أجل التنمية. وفوق كل هذا وذاك نملك إرادة سياسية لا تتزعزع، وسندرس كل الخيارات لتقديم المساهمات الطوعية عن طريق منظومة الأمم المتحدة كجزء من أولوياتنا الأساسية.

تؤدي الأمم المتحدة دون أدنى شك دورا رئيسيا في موضوع تغير المناخ وذلك بمساعدة الأقاليم المنكوبة من أثر الكوارث الطبيعية. إننا على إدراك تام بالأثر المدمر لتغير المناخ على بني البشر. فلنتذكر هنا كلمات أمانويل كانط الذي قال ”شيئان يثيران في العقل مشاعر الإعجاب والرهبة، المتصاعدة والمتجددة أبدا، وهما السماء ذات النجوم فوقي والقانون الأخلاقي في داخلي“. فليَسُد إذن القانون الأخلاقي والعقل حتى يتسنى لنا الحفاظ على السماء ذات النجوم. والأرجح أن مستوى الحرية على وجه العموم لم يبلغ يوما في تاريخ البشرية ما بلغه في أيامنا هذه. بيد أن تمتعنا بقدر أكبر من الحرية والمعرفة والوعي عما كان عليه أجدادنا يضع على عاتقنا مسؤولية العناية بالبيئة، فرومانيا، مثلها في ذلك مثل الدول الأخرى، قد عانت هذا العام آثار تغير المناخ، سيما ارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير والجفاف الذي أعقبته الأمطار الغزيرة والفيضانات. وينبغي للزعماء السياسيين أن يدعموا إعداد صك قانوني جديد. وعليهم أن يدعموا البحث العلمي للتقليل من اعتماد الاقتصاد العالمي على الوقود الاحفوري لتشجيع اكتشاف تكنولوجيات جديدة.

في ١٩٩٠، بدأت رومانيا باتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية لتحقيق تنمية واقتصاد مستدامين. وهكذا، في ١٩٩٤، صدقت رومانيا على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وفي عام ٢٠٠١ على بروتوكول كيوتو. ونظرا لهذه الظواهر غير المسبوقة تقريبا، ينبغي لنا تعزيز القدرات الوطنية والأوروبية على العمل. ولتحقيق تلك الغاية، نظرت المؤسسات الرومانية المعنية في إمكانية عقد اجتماع إقليمي رفيع المستوى لمناقشة السياسة الواجب إتباعها في مواجهة الاحترار العالمي، ولا سيما الإجراءات وآليات الإسناد المتعلقة بمشاكل الجفاف. وستتركز هذه المبادرة في وسط أوروبا وجنوب شرق القارة.

وتولي رومانيا أهمية خاصة للحوار بين الثقافات والأديان. ونرى أن هذا أصبح هاما لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة. وبلادي تزخر بالتنوع الثقافي؛ إذ أنها تقع على ملتقى للثقافات والحضارات وهي تشارك مشاركة كاملة في المبادرات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز الحوار بين الثقافات وبين الأديان. وقد عُقد الاجتماع الثالث لمجلس الكنائس الأوروبي في أوائل شهر أيلول/سبتمبر في مدينة سيبيو في رومانيا – عاصمة الثقافة الأوروبية لعام ٢٠٠٧ – وهذا مثال واضح وحديث على ثقافة الحوار لدينا.

إن عالم اليوم عالم يتغير باستمرار ويتطلب مزيدا من التعاون بين أفراد أسرة المجتمع الدولي. ولذلك السبب نرحب بالأنشطة المشتركة التي تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. وعقد ذلك المنتدى اجتماعاته في مدينة بخارست الرومانية من ٢٥ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ورومانيا بصفتها البلد الذي استضاف مؤتمر القمة الحادي عشر، ترأست مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات الناطقة بالفرنسية، وكذلك المؤتمر الوزاري للبلدان الناطقة بالفرنسية. وبقيامنا بهذا الدور المزدوج، شعرنا بأنه من واجبنا أن نكون ناشطين جدا وأن نشارك ليس في الإصلاح المؤسسي فحسب، وإنما أيضا في زيادة التعاون بين الناطقين بالفرنسية.

وعلى الرغم من الانتقادات التي تتعرض لها الأمم المتحدة، سواء أكانت تستحقها أم لا، فهي منظمة لا غنى عنها وبدونها سيَضِل المجتمع الدولي طريقه. إن العولمة الاقتصادية ومجتمع المعلومات يقويّان، ولا يُضعفان، الدعوة العالمية ومشروعية هذه المنظمة وسلطتها الأخلاقية. بيد أن الأمر يعود إلينا، نحن الدول الأعضاء، لنخدم المنظمة بعيدا عن مصالحنا الضيقة والزائلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة معالي السيد ماساهيكو كومورا، وزير خارجية اليابان.

السيد كومورا (اليابان) (تكلم باليابانية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئتكم، سيدي، لتوليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأود أيضا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر إلى سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة على قيادتها لأعمال الدورة السابقة. كما أعرب عن فائق تقديري للأمين العام بان كي – مون على تفانيه وتوليه زمام المبادرة في التصدي للتحديات التي تواجه الأمم المتحدة.

في التصدي للتحديات الجديدة، ينبغي للأمم المتحدة أن تحوّل نفسها من منتدى إلى جهة فاعلة. وتستدعي متطلبات القرن الحادي والعشرين إنشاء أمم متحدة تقوم بدور استباقي. وأشيد بتصميم الأمين العام على تحقيق هذا التغيير. وليس من قبيل المصادفة أن اليابان، بالنظر إلى المناخ الدولي السائد حاليا، شرعت أيضا باعتماد سياسة خارجية استباقية. وبالتالي، باعتماد نهجينا المتناغمين، يمكن، بل ينبغي لليابان والأمم المتحدة أن يعملا معا. وسأركز في خطابي الذي ألقيه هذا المساء على مجالين يمكن النهوض بهما بالتعاون بين الجهتين الفاعلتين: تغير المناخ والتنمية في

أفريقيا. وسأتناول أيضا الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة، وبصورة خاصة، إصلاح مجلس الأمن، كي يتسنى للمنظمة القيام بهذه المهام بكفاءة.

أما في مجال العولمة، يواجه المجتمع الدولي تحديات جديدة تتعدى حدود البلدان، ولا سيما تغير المناخ الذي سيصبح أزمة للبشرية بأسرها، ليس للجيل المعاصر فحسب، بل للأجيال القادمة أيضا. وقد آن الأوان لأن نتخذ جميعا إجراءات من أجل الأجيال القادمة مع اهتمام خاص بالبلدان الضعيفة. فلنضع خلافات الأمم وانقساماتها جانبا ولنسرع من أجل ضمّ جهودنا كي نتصدى لهذا التحدي المشترك. لقد أشار الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن الاحترار العالمي أمر لا ريب فيه، ولذا على زعماء العالم أن يأخذوا على عاتقهم مسؤولية اتخاذ قرارات سياسية جديدة وجريئة للتصدي لهذا التحدي المتنامي. ومع إبقاء هذه المسؤولية في الذهن، قدمت اليابان اقتراحا جديدا في أيار/مايو واقترحت أن نعتمد بصورة جماعية رؤية طويلة الأجل لتطوير تكنولوجيات مبتكرة وبناء مجتمع ذي انبعاثات كربونية منخفضة. كما دعت اليابان إلى وضع استراتيجية متوسطة الأجل لإطار جديد يشمل جميع البلدان التي تنبعث منها غازات الدفيئة بكميات كبيرة.

وينبغي لنا أن نعالج تغير المناخ بلا توقف حتى عام ٢٠١٢ وبعد ذلك. وأثني كثيرا على الالتزام السياسي الذي أبداه زعماء العالم في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر بمبادرة من الأمين العام. وستسهم اليابان من جانبها في المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاق دولي عن طريق مؤتمر مجموعة الثماني الذي سيعقد في هوكايدو – تويا كو العام القادم، وستستفيد من اليابان النتائج المحققة في العملية التي تقودها الأمم المتحدة.

لقد حققت اليابان مكاسب على ساحة المنافسة الدولية بتحسين كفاءة الطاقة والتخفيف من استهلاك النفط خلال فترة تضاعف فيها الناتج المحلي الإجمالي. ونحن مستعدون لمشاطرة تكنولوجياتنا وتجربتنا التي تحمل مفتاح الحل لتحقيق الحفاظ على البيئة وأمن الطاقة والنمو الاقتصادي جنبا إلى جنب. وفي الوقت ذاته، ينبغي لكل منا أن يمضي قُدما بالانتقال من مجرد التفكير إلى التنفيذ بإعادة تخطيط مسار حياتنا. وتستعد اليابان حاليا لإطلاق حملة وطنية جديدة تهدف إلى تخفيف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من فرادى المنازل، بالإضافة إلى إطلاق مبادرة للزي غير الرسمي تسمى ”كول بيز“. كما أن روح مبدأ موتايناي – رفض الإسراف – وتطبيق العمليات الثلاث من أجل التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير يسهمان في تحقيق هذا الهدف. وأعتزم توسيع نطاق الحملة على الصعيد العالمي من أجل إعادة تشكيل أنماط حياتنا. ولتحقيق ذلك الهدف، تقدّر حكومة بلادي تبادل الأفكار مع الشركات والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والعديد من الجهات الفاعلة الأخرى في المنتديات العامة، وفي نفس الوقت التعاون مع ميثاق الأمم المتحدة العالمي.

وتمثل التنمية في أفريقيا أولوية أخرى لليابان. فالقارة الأفريقية بأسرها تمر الآن بمرحلة تغير إيجابي، إذ يجري توطيد السلام في العديد من المناطق التي مرّت بصراعات. وفي غضون ذلك، يحقق العديد من البلدان نموا قويا، سواء أكانت تتمتع بثروات طبيعية أم لا.

ولكي تصبح أفريقيا قارة أكثر حيوية وقارة ذات أمل وفرصة أكبر، توجد، بالإضافة إلى منع الصراعات وحلها، ثلاث مسائل تكتسي بأهمية خاصة. أولا وقبل كل شيء، يجب تعزيز النمو الاقتصادي وإدامته. ثانيا، يتعين كفالة الأمن البشري عن طريق تحقيق الأهداف الإنمائية

للألفية، وتوطيد دعائم السلام، وإقامة حكم ديمقراطي. وأخيرا، يجب معالجة مسألتي البيئة وتعزيز المناخ.

وستستضيف اليابان مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا (مؤتمر طوكيو الرابع) في يوكوهاما في أيار/مايو ٢٠٠٨. و مؤتمر طوكيو الذي عقد اجتماعه الأول في عام ١٩٩٣، عملية مفتوحة للجميع. وتولي عملية طوكيو أهمية خاصة للملكية الأفريقية والشراكة الحقيقية مع المجتمع الدولي. وستكون المجالات الثلاثة التي أشرت إليها قبل لحظة محط اهتمام المناقشة في مؤتمر طوكيو الرابع، الذي سيتيح فرصة جديدة لتعبئة معارف المجتمع الدولي وموارده من أجل التنمية في أفريقيا. وسيظل التعاون بين بلدان الجنوب فيما بين آسيا وأفريقيا عنصرا أساسيا في عملية طوكيو.

وبدون استتباب السلام في أفريقيا لن ينعم العالم بأسره بالسلام والرخاء. ولا يمكن أن تتجاهل اليابان الحالة الحاصلة في دارفور. وفي مواجهة أسوأ أزمة إنسانية في العالم، قدمت اليابان مساعدة تبلغ قرابة ٨٥ مليون دولار. وترحب اليابان أيضا بإنشاء العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وتتطلع إلى نشرها في موعد مبكر، وإلى إحراز تقدم مطرد في العملية السياسية في دارفور. وتعتزم اليابان زيادة تعزيز إسهامها في توطيد دعائم السلام والاستقرار في أفريقيا.

إن السلام يمهد السبيل إلى التنمية والأمن البشري. غير أن تحقيق السلام ليس بالمهمة السهلة. فالعراق، على سبيل المثال، يكافح لتحقيق الأمن والمصالحة، وما زال صرح السلام ضعيفا. وما برحت اليابان تقدم المساعدة في جهود التعمير التي يبذلها الشعب العراقي عن طريق تدابير مثل إرسال قواتها للدفاع عن النفس، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية البالغة ٥ بلايين من الدولارات.

وللمساعدة على تعمير أفغانستان، اضطلعت اليابان بدور قيادي في ميدان نزع سلاح المجموعات المسلحة غير القانونية، وتسريحها، وإعادة إدماجها، وحلها، وذلك بالعمل في تعاون وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. واستضافت اليابان مؤتمر حل المجموعات المسلحة غير القانونية المعقود في طوكيو في حزيران/يونيه من هذا العام للمساهمة في إعادة بناء أفغانستان، من خلال الجهود المشتركة مع الأمم المتحدة.

ومن الأهمية الأساسية، لبناء السلام، أن يضمن المجتمع الدولي بذل جهد متقن وشامل للوفاء بمهام تمتد من حل الصراعات إلى المساعدة في أعمال التعمير. واليابان عاقدة العزم، بصفتها الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، على تقديم مساهمة هامة في هذا الجهد الدولي. ويتمثل واحد من التدابير المحددة التي تم اتخاذها في بدء مشروع مركز هيروشيما لبناة السلام لتدريب الخبراء المدنيين في آسيا للاستجابة على نحو أفضل لمختلف الاحتياجات على أرض الواقع.

إن الانتخابات الحرة النزيهة والديمقراطية ذات أهمية أساسية أيضا لتوطيد السلام. ولا تدخر اليابان جهدا لتقديم المساعدة بغية الأخذ بالأسلوب الديمقراطي. ولقد أرسلت اليابان بعثات لمراقبة الانتخابات إلى عدد من البلدان، منها تيمور ليشتي وسيراليون. وقدمت اليابان أيضا الدعم المتصل بالانتخابات وأرسلت مراقبين عسكريين إلى نيبال.

ومن المؤسف أشد الأسف أن التدابير القاسية المتخذة ضد المظاهرات في ميانمار أدت إلى خسائر كان من بينها مقتل مواطن ياباني. وتطلب اليابان إلى حكومة ميانمار ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، والامتناع عن استعمال القوة القمعية. وتطالب اليابان حكومة ماينمار ببذل كل جهد ممكن لحل الحالة عن طريق الحوار.

وبالاقتران مع الديمقراطية، تساعد سيادة القانون على وضع الأساس للسلام والرخاء. وستقوم اليابان، بغية تعزيز سيادة القانون في المجتمع الدولي، بالانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في الشهر القادم، كما أنها تساعد على تحسين النظم القانونية في البلدان النامية. ولتقديم الدعم النشط لدور الأمم المتحدة في ميدان وضع القواعد والمعايير، وقعت اليابان في شباط/فبراير الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ووقعت في نفس اليوم على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وترتكز تلك الجهود على الاقتناع بوجوب أن يتعاون المجتمع الدولي على التصدي للتحديات الدولية على أساس مبادئ مثل الحرية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون. والعماد الأساسي لهذه القيم الأساسية هو احترام كرامة الإنسان. وتشكل مسألة عمليات الاختطاف التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحديا خطيرا لكرامة الإنسان. ومن الأهمية الأساسية أن يوجه المجتمع الدولي رسالة قوية يطالب فيها بأسرع حل لمسألة الاختطاف، حتى يتسنى لم شمل الضحايا وعائلاتهم وإتاحة الفرصة لهم لاستعادة سعادتهم السابقة. وستواصل اليابان العمل في سبيل حل هذه المسألة، فضلا عن تسوية مسائل الماضي غير السعيد عن طريق الحوار ووفقا لإعلان بيونغ يانغ. وستسعى اليابان أيضا، على أمل تحسين حالة حقوق الإنسان، إلى اعتماد مشروع قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدورة الحالية للجمعية العامة.

ويمثل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تحديا آخر يتطلب أن يوليه الجنس البشري كل الاهتمام. وأرحب، من هذا المنظور، باتخاذ مجلس الأمن بتوافق الآراء لمجموعة من القرارات بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران. ويتوقف الآن الأمر علينا جميعا أن نترجم إرادة المجتمع الدولي إلى إجراءات محددة عن طريق التنفيذ التام للقرارات ذات الصلة. وستواصل اليابان جهودها لتجريد شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية من خلال محادثات الأطراف الستة. وستواصل اليابان أيضا حث إيران على الاستجابة لصوت المجتمع الدولي الصادر بالإجماع، وعلى وقف أنشطتها المتصلة بالتخصيب.

وينبغي أن يحظى نزع السلاح النووي بقدر مماثل من الاهتمام. وأكرر هنا تأكيد تصميم بلدي على تعزيز الجهود الدولية لتحقيق نزع السلاح النووي، بصفتنا البلد الوحيد في العالم الذي عانى من الدمار النووي. وستقدم اليابان مرة أخرى مشروع قرار في الدورة الحالية للجمعية العامة لوضع تدابير محددة للقضاء التام على الأسلحة النووية.

وتقتضي مسألة الإرهاب أيضا بذل جهود مستدامة، في الوقت الذي تزداد فيه تعقيدا. وترحب اليابان، في هذا الصدد، باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٧٦ (٢٠٠٧). وسنبذل من جانبنا الجهود اللازمة لمواصلة أنشطتنا المتعلقة بإعادة التزويد بالوقود في المحيط الهندي وفاء بدورنا كعضو مسؤول في المجتمع الدولي. وتؤيد اليابان كذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠). وأناشد كل دولة، بغية تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب، أن تمارس أقصى قدر ممكن من المرونة، كيما تختتم في موعد مبكر المفاوضات المتعلقة بإعداد مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

وفي مواجهة مجموعة متنوعة من الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، أصبح مجلس الأمن يضطلع بدور أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويلزمنا، كي يضطلع مجلس الأمن بالمسؤوليات المتوقعة منه، أن نجعله أكثر تمثيلا وفعالية. ولهذا أجدد الإعراب عن تصميم اليابان على السعي إلى إجراء إصلاح مبكر لمجلس الأمن، يشمل الفئتين الدائمة وغير

الدائمة كليهما. ولا يمكن أن يكتمل أي إصلاح للأمم المتحدة بدون إصلاح مجلس الأمن. ويجب علينا في مطلع الدورة الثانية والستين، تعزيز الزخم المتعلق بهذا الإصلاح الذي جددته الرئيسة السابقة للجمعية العامة آل خليفة. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تعمل معا حتى يمكننا أن نحقق نتائج ملموسة عن طريق المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الحالية. وما يجب علينا اليوم هو ليس أن ننتظر حدوث التغير إنما العمل على إحداثه. والسؤال هو ليس ماذا نتوقعه من الأمم المتحدة وإنما كيف يمكننا أن ننشط المنظمة. وعلينا أن نعزز قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات الجديدة.

وبالإضافة إلى سعي اليابان لتنفيذ إصلاح مجلس الأمن، سوف تشترك اشتراكا فعليا في الجهود المبذولة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على صون السلام والأمن الدوليين. كما تدعم اليابان المساعي الجارية لتمكين منظومة الأمم المتحدة من العمل بشكل أكثر تماسكا وفعالية في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية والبيئة وحقوق الإنسان. ويلزمنا في الوقت ذاته أن نحقق نتائج ملموسة في إصلاح الإدارة.

وفيما يتصل بالإصلاح، أود أن أذكّر الدول الأعضاء بأن قادة العالم اتخذوا خطوة كبرى للأمام في عام ٢٠٠٥ بعزمهم على حذف العبارات التي تشير إلى ”الدول المعادية“ التي عفا عليها الدهر من ميثاق الأمم المتحدة في أقرب فرصة (انظر القرار ١/٦٠، الفقرة ١٧٧). وفي العام المقبل، سوف تتصدر اليابان ساحة الجهود الدولية في هذا الصدد. وسوف تحدد اليابان في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية الرابع في يوكوهاما، ومؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في طوياكو، مبادئ للتعامل مع التحديات الدولية الماثلة. وأرجو أن أعود بنتائج ملموسة إلى نيويورك بعد عام من الآن.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بتجديد التزام اليابان الذي لا يفتر، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، تجاه تغيير العالم إلى ما هو أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ السيد كومورا على تعيينه مؤخرا وزيرا لخارجية اليابان.

بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة. وقد طلب عدة ممثلين التكلم في ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها في ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق لأول مداخلة وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

سأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد مافرويانيس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أتكلم في ممارسة لحقي في الرد على البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم دولة رئيس وزراء تركيا، السيد رجب طيب إردوغان. لقد أشار السيد إردوغان إلى ما يطلق عليه جمهورية شمال قبرص التركية. ولن أستطرد في الكلام عن هذا الكيان الوهمي، الذي أنشأته تركيا في المنطقة التي تحتلها من قبرص منذ عام ١٩٧٤، والذي أدانه مجلس الأمن في قراريه ٥٤١ (١٩٨٣) و٥٥٠ (١٩٨٤). وسأكتفي بالإشارة إلى أن هذا الإصرار على تعزيزه يؤكد أن تركيا ليس لديها أي اهتمام بإعادة توحيد قبرص ولا تبذل أي جهد لتحقيق تلك الغاية. وقد واصل رئيس الوزراء التركي في تعلقه الثابت بالماضي تكرار موقف بلده القديم من خطة عنان لعام ٢٠٠٤ لحل المشكلة القبرصية. غير أنه لا يشير إلى أن شغف بلده بتلك الخطة مستمد من أنها صيغت عمدا لتلائم مصالحه ومن ثم فتأييده لها لا ينطوي على أي مخاطرة. علاوة على ذلك، لا يعد من قبيل الإنجاز بحال من الأحوال

قبوله خطة معدة مسبقا بحيث لا يترتب عليها أي آثار لا يمكن السيطرة عليها من جانب تركيا أو غير مواتية لها.

وتقييم السيد إردوغان للسبب في اضطرار طائفة القبارصة اليونانيين لممارسة حقوقها الديمقراطية في رفض الخطة بأغلبية ساحقة ينطوي على إهانة لها ويخرج عن حدود الأعراف الدبلوماسية. إضافة إلى ذلك، ليس السيد إردوغان في موقف يسمح له بالكلام عن التعنّت، لأن عدم تسوية مشكلة قبرص بعد كل هذه السنوات يرجع حصرا إلى رفض تركيا ودعمها القيادة القبرصية التركية في التفاوض بشأن جوهر القضية القبرصية.

ومن المفارقات أن السيد إردوغان يدعو إلى استئناف المفاوضات بينما يسعى جانبه بالتدريج لتدمير الحوار الجاري بشأن تنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ الذي تمت صياغته بعناية والذي يمثل العملية الوحيدة القائمة التي يمكن أن تؤدي إلى إجراء مفاوضات مجدية من خلال نهج تدريجي يستند إلى التقدم المحرز ويؤدي في نهاية المطاف إلى تسوية شاملة.

ولا يكفي تكرار مجموعة من الشعارات التي لا دليل عليها وتخلو من المعنى والإسهام. وهذا ينطبق على بيان السيد إردوغان في الجزء المتعلق بقبرص بأكمله، بما في ذلك الإشارة إلى القيود المفروضة على القبارصة الأتراك. وما يعنيه السيد إردوغان بهذا، بطبيعة الحال، هو الحالة التي يجد القبارصة الأتراك أنفسهم فيها بسبب غزو بلدهم لقبرص. ورغم ذلك، فالقبارصة الأتراك يتمتعون بدخل للفرد يحسدهم عليه المواطنون الأتراك. وإذا كان السيد إردوغان يرمي إلى التشجيع على التنمية الاقتصادية للقبارصة الأتراك، فكل ما عليه عمله هو أن يرفع القيود التي يفرضها جيشه من خلال احتلاله ثلث قبرص، حتى يعود القبارصة الأتراك إلى الحياة في أوضاع طبيعية.

والقبارصة الأتراك بوصفهم مواطنين على قدم المساواة مع غيرهم من مواطني جمهورية قبرص، يتمتعون بمستوى عالٍ من الحماية الاجتماعية وغيرها توفره لهم حكومة قبرص، ولكن بطبيعة الحال على نحو لا يستوعب النظام غير القانوني. ولا شك لدى حكومة قبرص في سيادتها على كامل إقليمها ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي، أو في حقوقها السيادية على منطقتها الاقتصادية الخالصة ورصيفها القاري والموارد الموجودة فيهما. وهي لم تسع قط إلى شيء أكثر من العيش بسلام. ولكن كأن المعتدي لا يكفيه حرماننا من ذلك طوال هذه السنوات جميعا، فإن تركيا تضيف الإساءة إلى الأذى بتشكيكها في حقوق بلدي السيادية وطمعها في موارده السيادية وباستخدامها قوتها لمنع بلدي على نحو شرير من تحقيق ما يصبو إليه بشدة من الوجود والتعايش بسلام.

السيد سلسبيلي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم ممارسة لحق الرد لأرد على ادعاءات وزير خارجية الإمارات العربية غير المقبولة. فقد ادعى وزير خارجية الإمارات بعد ظهر اليوم بعض الادعاءات غير المقبولة ضد سلامة أراضي إيران في منطقة الخليج الفارسي. وقد أعلنت جمهورية إيران الإسلامية موقفها رسميا بالنسبة لهذه المسألة بوضوح وبصورة متكررة، ولا أنوي تكرار ذلك هنا بالتفصيل.

ويكفي القول إن جمهورية إيران الإسلامية ملتزمة التزاما تاما بالتزاماتها الدولية، لا سيما الالتزامات بموجب مذكرة التفاهم بين إيران والشارقة في عام ١٩٧١ بخصوص هذه المسالة. ونؤمن إيمانا راسخا أنه إذا كان يوجد أي سوء فهم في تفسير أو تطبيق مذكرة التفاهم هذه، فإنه ينبغي أن يعالج بحسن نية ومن خلال آليات يتفق عليها الطرفان لإيجاد حل مقبول. وقد رحبت حكومة بلدي دائما بالتفاعل وتبادل الآراء بين المسؤولين الإيرانيين ومسؤولي الإمارات

العربية المتحدة المختصين بشأن المسائل التي تهم وتشغل الطرفين. ونحن نولي دائما أعلى الأولويات لتشجيع العلاقات الودية مع بلدان الخليج الفارسي الأخوية الساحلية. ونؤمن إيمانا راسخا باستمرار الحوار بين الدولتين، على أساس الاحترام المتبادل لسيادة كل من الطرفين وسلامة أراضيه، لإزالة أي سوء فهم قائم.

السيد الحبسي (الإمارات العربية المتحدة): أود، باسم وفد بلدي، أن أعرب مجددا عن خيبة أملي لما جاء على لسان أحد أعضاء الوفد الإيراني للتو حول مسألة جزر الإمارات المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يؤسفها استمرار هذه الادعاءات الباطلة التي تسوقها جمهورية إيران الإسلامية بحجة ما تسميه سوء فهم بشأن قضية الجزر، وهي حجة تستخدمها في حقيقة الأمر لتغطي على محاولاتها الرامية لتغيير الحقائق التاريخية والقانونية والسياسية المرتبطة بمسألة احتلالها لهذه الجزر، تعتبر هذه السياسة الإيرانية غير متوازنة ومخالفة صريحة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والأسس الثابتة التي تنظم العلاقات الدولية ومبادئ حسن الجوار بين الدول.

ونتساءل هنا، لماذا رفضت جمهورية إيران الإسلامية طوال السنين الماضية، ولا تزال ترفض حتى هذه اللحظة الاستجابة للمبادرات السلمية التي أطلقتها بلادي مرارا وتكرارا والتي تدعو إلى إجراء مفاوضات ثنائية جادة ومباشرة على أساس حيثيات هذه القضية لضمان تسويتها تسوية عادلة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للاحتكام لرأيها القانوني العادل بشأن هذه القضية. إننا نفسر رفض جمهورية إيران المتواصل قبول هذه المبادرات السلمية بضعف الحجة السياسية والقانونية التي ترتكز عليها لتثبيت احتلالها العسكري الباطل وغير المشروع لجزرنا الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

ذلك في الوقت الذي تمتلك فيه بلادي كل الحقائق والمستندات والوقائع التاريخية والقانونية والديموغرافية التي تثبت تبعية هذه الجزر لسيادتها الوطنية.

وعليه، فإننا نأمل مجددا من حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تعيد النظر في سياستها تلك، وأن تستجيب بجدية للغة العقل والحكمة التي أظهرتها بلادي من أجل إيجاد التسوية العادلة والشاملة والمنصفة لهذه القضية، بما يتفق مع القانون الدولي ويعيد هذه الجزر الثلاث للسيادة الإماراتية. فمن شأن هذا الأمر، إذا تحقق، أن يعزز أوجه علاقات حسن الجوار والتعاون بين بلدينا وشعبينا، وأن يؤدي أيضا إلى استتباب الأمن والسلم والاستقرار وتحقيق التنمية في المنطقة بأسرها.

السيد باك توك هان (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتكلم ممارسة لحق الرد لأرد على البيان الذي أدلى به للتو وزير خارجية اليابان. فقد أشار في بيانه إلى مسألة اختطاف عدد قليل من اليابانيين، مشوها الحقائق بقوله إنه لم يتخذ أي إجراء يتعلق بهذه المسألة. في الحقيقة، عندما زار وفد الأحزاب السياسية اليابانية، برئاسة رئيس وزراء اليابان الأسبق، توميتشي موراياما، كوريا في عام ١٩٩٩، طلب السيد موراياما من الحكومة تأكيد مكان وجود اليابانيين الثلاثة عشر الذين أبلغ عن فقدهم. ولذلك، قامت حكومة بلدي في عام ٢٠٠٢، آخذة في الحسبان الطابع الإنساني لمسألة الأشخاص المفقودين، بتشكيل لجنة تحقيق خاصة للتحقيق في المسألة على صعيد البلد بأسره. وأثبتت نتائج التحقيق وقوع حالات اختطاف اختطف فيها أفراد كوريون بعض اليابانيين في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

ولذلك، أثناء زيارة رئيس وزراء اليابان السابق كويزومي لبلدي لعام ٢٠٠٢، أُبلغ الجانب الياباني بنتائج

التحقيق، وهي على وجه التحديد تأكيد اختطاف اليابانيين المفقودين الثلاثة عشر. وجرى الإعراب أيضا عن أسف رسمي لظهور مسألة الاختطاف. وكان خمسة منهم لا يزالون على قيد الحياة وثمانية متوفين.

لم يكن من العبث، بأي حال من الأحوال، القرار الذي اختارته حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تسوي تسوية صادقة، من بين أمور أخرى، مسألة ما يزيد قليلا عن ١٠ يابانيين مخطوفين، علما بأن اليابان جنّدت قسرا أكثر من ٨,٤ ملايين كوري، مما أدى إلى مقتل أكثر من مليون، وإرغام ٢٠٠ ٠٠٠ فتاة وامرأة كورية على الرق الجنسي للجيش الياباني الاستعماري. وفضلا عن ذلك، قدمت حكومة بلدي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، كل التسهيلات لوفد حكومة اليابان المشترك، والمكون من مسؤولين في مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، ووكالة الشرطة الوطنية وخبراء طبيين – قانونيين، بحيث استطاع ذلك الوفد أن يزور بلدي لمدة أسبوع، ويؤكد في الموقع وفيات اليابانيين المذكورين. وكما سبق أن ذكرت، فإنه بفضل الجهود الصادقة التي بذلتها حكومة كوريا الشعبية الديمقراطية، عاد، إلى اليابان خمسة ناجين من ١٣ مخطوفا، مع جميع أبنائهم وبناتهم السبعة.

تلك هي الحقائق الواقعية لما فعلناه لكي نحل مسألة الخطف هذه بصدق. لقد تعاملنا بصدق معها، وسنفعل ذلك في المستقبل. وإذا واصلت اليابان إصرارها على موقفها بأنه ينبغي إعادة جميع أولئك المخطوفين إلى اليابان، فإن مسألة الخطف لن تُحل إلا إذا عاد الموتى إلى الحياة، وعاد جميع أولئك اليابانيين المفقودين إلى الظهور. ونأمل أن يتقبل الجانب الياباني الوقائع الحالية المتعلقة بمسألة الخطف، وأن يتعامل معها بحكمة.

السيد سلسبيلي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أعتذر على أخذ الكلمة ثانية. من المؤسف كثيرا أن جارنا البلد الطيب جدا حاول أن يغير طبيعة مشكلة ثنائية من جهتين: تقنية وحيثية. إنه تغيير في التقنية لأنه يغير فهمنا التقني للاتفاقات الثنائية القائمة من خلال مذكرة التفاهم، المؤرخة عام ١٩٧١، بين البلدين، أي بين إيران والشارقة آنذاك، إلى مشكلة متعددة الأطراف، بإيصالها إلى محكمة العدل الدولية، وإلى بلدان إقليمية أخرى ليست لها أي علاقة مباشرة بالمشكلة مطلقا.

وحيثية المشكلة يمكن حلها بين الجانبين على أساس مذكرة التفاهم آنذاك. وبلدي مستعد تماما، والوصول إليه متاح، وهو يرغب في حل هذه المسألة ثنائيا.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يرد على البيان الذي أدلى به للتو ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهذا البيان لا أساس له أبدا، ولا يمكننا القبول به. إن مسألة الخطف لم يتم حلها، وهي لا تزال قائمة. لذا، لا يمكننا أن نقبل الزعم الذي قدمته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن مسألة الخطف مسألة خطيرة جدا، ليس لليابان وحدها، باعتبارها تتصل مباشرة بحياة مواطنين يابانيين وأمنهم، وإنما للمجتمع الدولي بأكمله.

إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (القرار ١٧٤/٦١) يعبر بوضوح عن القلق العميق حيال المسائل غير المحلولة والمثيرة للقلق الدولي المتعلق بخطف الأجانب بصورة اختفاء قسري، ينتهك حقوق الإنسان لمواطنين من بلدان أخرى ذات سيادة.

وقد حددت حكومة اليابان هويات ١٧ مواطنا يابانيا كانوا ضحية الخطف الذي قامت به جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية. و لم يعد منهم إلى اليابان سوى خمسة. ومن بين الـ ١٢ الباقين، تزعم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن ثمانية ماتوا وأربعة لم يدخلوا إلى البلد أبدا، وأنه بذلك تكون مسألة الخطف قد حُلت. إن ذلك ليس توضيحا مرضيا. إنه ليس صحيحا. وسلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تقدم أبدا توضيحا مرضيا بشأن مصير أولئك الضحايا الـ ١٢. وفي ظل هذه الظروف، تعتقد اليابان أن هؤلاء الضحايا لا يزالون أحياء.

إن السياسة الأساسية لليابان باقية على حالها. واستنادا إلى إعلان بيونغ يانغ، ستواصل اليابان بذل كل جهد لتطبيع العلاقات عبر تسوية مسائل الماضي المؤسف، وعبر الحل الشامل للمشاكل العالقة، ومنها تلك المتعلقة بالمسائل النووية، ومسائل الخطف والقذائف. وتود اليابان أن تتشاور مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن خطوات محددة يمكن اتخاذها نحو تطبيع يقوم على نتيجة اجتماع الفريق العامل بشأن تطبيع العلاقات بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن أعدادا من المواطنين الكوريين الذين أُخذوا إلى اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية قد ورد ذكرهم أيضا. وتلك الأعداد التي ذكرها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا أساس لها مطلقا. وهذه الحجة تفتقر إلى الدليل وليس لها ما يثبتها، ولهذا فإننا لا نستطيع أن نقبل ذلك الزعم الذي قدمه ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

رُفعت الجلسة الساعة ٢١/٣٠.